الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

تأثير الهجرة غير الشرعية من إفريقيا على الأمن القومي الجزائري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب: إشراف:

ياسين دليسي أ .فراني حياة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ. فراني حياة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024 / 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

النمل : ١٩

إهداء

- ✓ إلى من غرس في نفسي المبادئ والقيم، وكان الداعم الأول في مسيرتي العلمية والعملية، إلى والدي الغالي، رمز القوة والحكمة، أرفع لك أسمى عبارات الامتنان والتقدير، فوجودك سند لا يقدّر بثمن.
- ✓ وإلى من منحتني الحنان والرعاية دون حدود، وكانت النور الذي أضاء دربي، إلى أمي الحبيبة، نبع العطاء الدائم، أقول لك شكرًا من أعماق القلب، فأنتِ سر النجاح وأساسه.
- ✓ كما أهدي هذا العمل إلى كل من علّمني حرفًا، وإلى أصدقائي الذين ساندوني طوال المسيرة، وإلى أساتذتي الكرام على ما بذلوه من جهد، ولكل من آمن بقدراتي، هذا الإهداء عربون وفاء وتقدير
- ✓ **إلى كل هؤلاء الاعزاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع**

ياسين

شكر وتقدير

يطيب لي وقد وفقني الله تعالى إلى إتمام هذا البحث أن أتقدم بأسمى آيات العرفان والشكر والتقدير إلى أستاذتي **حياة فراني** لكل الرعاية العلمية الصادقة والتوجيه الراشد، ابتداء من اختيار عنوان البحث وتسجيله حتى انتهائه ومراجعته في صورته النهائية، فلها مني جزيل الشكر والتقدير.

- ✓ كما أتوجه بعميق الشكر والتقدير لأساتذتي في لجنة المناقشة، لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي.

وشكر خاص لـــ:

- ✓ ***الدكتور بولاعة محمد*** على تزويده لي بالمادة العلمية من مؤلفات خاصة بالجانب التاريخي للدراسة وبتوجيهاته لي في جوانب عديدة من الدراسة.
- ✓ كما لا أنسى كل الذين قدموا لي يد العون والمساعدة والمتمثلة في إدارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تمكينهم لي من جميع المعطيات لدعم هذه الدراسة.

*** ولكل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد ***

ملخص الدراسة :

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، خصوصًا في ظل مختلف التحولات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وازدادت هذه الظاهرة تعقيدًا مع الأوضاع المتردية في عدد من دول الساحل الإفريقي، نتيجة غياب ظروف المعيشة المقبولة وانتشار الأمراض والفقر والبطالة والنزاعات والعجز الحاد عن توفير الأمن والاستقرار في العديد من المناطق. من اجل مواجهة ما يترتب عن الظاهرة بذلت الحكومة الجزائرية قصار جهدها من خلال الوسائل القانونية والأمنية، أو من خلال التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما مع جيرانها في القارة الإفريقية. وبالاستناد إلى تجربتها في الملف خلال السنوات الأخيرة، فقد تمكنت الجزائر من إثبات سيادتها في اتخاذ القرارات، من خلال انفتاحها على مقاربة أمنية وإنسانية متوازنة، على الرغم من تعرضها لضغوطات الإمارات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي خاصة، أو الحاجة المستمرة لتطوير أدواتها التشريعية، أو إيجاد الموارد البشرية والتقنية وزيادة التنسيق والشراكة مع شركاء على المستويين الإقليمي والدولي. ولعل التجربة الجزائرية في مجال إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية جديرة بأن تتطور إلى الأفضل، وإذا ما أتيح لها الفرصة لتشمل مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وتعزز من مستويات التنسيق بين مختلف الفاعلين على المستوى الوطني والجهوي، من سلطات محلية وأمنية ودبلوماسية، وضمن أسس سياسة وطنية واضحة المعالم، بمعزل عن المقاربات الظرفية وردود الفعل الانفعالية التي قد تظهر بين الحين والآخر.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير الشرعية ،الأمن القومي الجزائري، دول الساحل، الأخطار اللاتماثلية.

Summary:

The phenomenon of illegal immigration is a challenge that is growing daily and constitutes a threat to the security of the Algerian nation, especially in view of the regional and international changes.

These developments are compounding the effects of the crisis that the countries of the Sahel region have been going through for several years, due to the difficult living and social conditions of their populations (poverty, unemployment, armed conflicts, political instability, etc…). For this, the Algerian state has spared no from the a'gle of its national laws as well as its regional and international organisations ; and it has shown, on the whole »o be capable of dealing with sovereign will and by a ba'anced approach between security and humanitarian imperatives. However, it is urgent to develop the legislative arsenal and/or steadily improve coordination with regional and international partners. Effort to deal with the phenomenon cooperation, in particular with its immediate neighbours and African this phenomenon according to its .The Algerian experience in this area is one that is open to development and to which the Foundation for Strategic Research intends to contribute, especially if it succeeds in integrating the institutions of civil society and in promoting coordination between the various local, security and diplomatic players within the framework of a clearly defined national vision, rather than approaches by the seat of the pants or reactions of a day.

Keywords: Illegal immigration, Algerian national security, Sahel countries, asymmetric threats.

الفهارس

1. فهرس المواضيع:

الموضوع	الصفحة
❖ الآية	
❖ الإهداء	
❖ كلمة شكر وتقدير	
❖ ملخص الدراسة	
❖ فهرس المحتويات	I
❖ فهرس الجداول	V
❖ فهرس الخرائط	V
❖ فهرس الملاحق	V
❖ مقدمة	01
الفصل الأول: الإيطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية والامن القومي الجزائري	
❖ تمهيد	11
❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية	12
✓ المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية	12
✓ المطلب الثاني: مفهوم الأمن	14
✓ المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي	16
❖ المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في افريقيا	17
✓ المطلب الأول: الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية في القارة الأفريقية	17
✓ المطلب الثاني: اتجاهات وأنماط الهجرة غير الشرعية في أفريقيا	19
✓ المطلب الثالث: المناطق الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية في افريقيا	22
أ. منطقة الساحل والصحراء الكبرى	23
ب. القرن الإفريقي	23
ج. شمال إفريقيا	23
د. منطقة البحيرات العظمى	23

هـ. غرب إفريقيا	24
❖ **المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي الجزائري**	25
✓ المطلب الأول: المفهوم الخاص للأمن القومي الجزائري وأبعاده	25
✓ المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الجزائري	26
✓ المطلب الثالث: حالة الهجرة غير الشرعية ضمن التحديات الأمنية للجزائر	30
❖ **خلاصة**	32
الفصل الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على استقرار وأمن الدولة الجزائرية	
❖ **تمهيد**	34
❖ **المبحث الأول: التأثير الأمني والعسكري للهجرة غير الشرعية**	35
✓ المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة (تهريب البشر، المخدرات، الأسلحة)	35
✓ المطلب الثاني: تأثير تدفقات المهاجرين غير الشرعيين على إدارة الحدود ومراقبتها	37
✓ المطلب الثالث: الضغوط الأمنية على المناطق الحدودية والمجتمعات المحلية	44
❖ **المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي للهجرة غير الشرعية**	49
✓ المطلب الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على سوق العمل (المنافسة، الأجور)	49
✓ المطلب الثاني: العبء الاقتصادي على الدولة	51
✓ المطلب الثالث: مساهمة بعض المهاجرين غير الشرعيين في الاقتصاد غير الرسمي	53
✓ المطلب الرابع: دولهم الأصلية	55
❖ **المبحث الثالث: التأثير الاجتماعي والثقافي للهجرة غير الشرعية**	57
✓ المطلب الأول: تحديات الاندماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين غير الشرعيين	57
✓ المطلب الثاني: اندماج الأفارقة في المجتمع الجزائري وانعكاساته على قطاع التعليم: رؤية تحليلية	59
✓ المطلب الثالث: التوترات الاجتماعية المحتملة بين السكان المحليين والمهاجرين	62
✓ المطلب الرابع: التأثير على التركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري	65
❖ **المبحث الرابع: التأثير السياسي للهجرة غير الشرعية**	68
✓ المطلب الأول: تأثير قضية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية مع الدول المجاورة والأوروبية	68

✓ المطلب الثاني: توظيف قضية الهجرة غير الشرعية لأغراض سياسية خفية	**70**
✓ المطلب الثالث: تأثير الخطاب الإعلامي والسياسي حول الهجرة غير الشرعية على الرأي العام	**73**
❖ **خلاصة**	**75**
الفصل الثالث: استراتيجيات تحليل الأليات والاستراتيجيات الجزائرية لمواجهة تهديدات الهجرة الغير الشرعية على أمنها القومي	
❖ تمهيد	**77**
❖ **المبحث الأول: سياسات الدولة الجزائرية تجاه الهجرة الغير الشرعية: التحديات والاستراتيجيات**	**78**
✓ المطلب الأول: تحليل السياسات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالهجرة	**78**
✓ المطلب الثاني: دور المؤسسات الحكومية المختلفة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية	**79**
✓ المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الجهود الجزائرية الحالية	**81**
❖ **المبحث الثاني: التعاون الإقليمي والدولي**	**83**
✓ المطلب الأول: أهمية التعاون مع دول الجوار والدول الأفريقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية	**83**
✓ المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة ملف الهجرة	**85**
✓ المطلب الثالث :تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال	**87**
❖ **المبحث الثالث: مقترحات لتعزيز الأمن القومي الجزائري في مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية**	**89**
✓ المطلب الأول: تطوير استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية	**89**
✓ المطلب الثاني: تعزيز قدرات الدولة في مجال إدارة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة	**90**
✓ المطلب الثالث: تطوير سياسات فعالة للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الموجودين في الجزائر	**92**
❖ **خلاصة**	**95**
❖ **استنتاجات**	**96**
❖ **قائمة المصادر والمراجع**	**100**
❖ **الملاحق**	**113**

2. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر	61
02	جدول يبين نسبة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات	62

3. فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الصحراء الكبرى نحو أوروبا	22
02	صورة توضيحية للصراع الأمني والعسكري والاقتصادي بالمنطقة، مع التهريب والهجرة غير الشرعية	28

4. فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحليل البيان السياسي الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول الهجرة غير الشرعية (13 جويلية 2023): رؤية استراتيجية ترتكز على دعم الاستقرار في دول المصدر وتعزيز الأمن الإقليمي	113

مقدمة

مقدمة

في خضم التحولات الكبرى التي يعرفها العالم، تبقى الهجرة إحدى الظواهر الإنسانية الأعمق تعبيرًا عن الأمل واليأس في آنٍ واحد .إنها ليست مجرد حركة بشرية بين الدول بل تعكس في جوهرها صراع الإنسان مع الفقر والحرب والظلم والبحث عن الكرامة .وفي السياق الأفريقي تحديدًا تتعاظم معاناة ملايين الأفراد الذين يغامرون بحياتهم لعبور الصحارى والبحار هربًا من واقع قاسٍ لا يوفر الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم .هؤلاء المهاجرون، غالبًا، ما يجدون أنفسهم في مواجهة تحديات أشد قسوة في البلدان التي يقصدونها، حيث يُنظر إليهم كعبء أمني واقتصادي بدل النظر إلى أسباب معاناتهم .وتعد الجزائر باعتبارها دولة عبور وأحيانًا مقصدًا، من أكثر الدول تأثرًا بهذه الظاهرة المتفاقمة نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط أفريقيا جنوب الصحراء بحوض المتوسط.

لقد تحولت الهجرة غير الشرعية القادمة من أفريقيا إلى مسألة أمنية بامتياز في الجزائر، بعدما تجاوزت طابعها الإنساني والاجتماعي لتشكل تهديدًا حقيقيًا لمختلف أبعاد الأمن القومي . فإلى جانب تدفق الأعداد المتزايدة من المهاجرين، برزت ارتباطات وثيقة بين هذه الظاهرة والجريمة المنظمة العابرة للحدود، كالتهريب والاتجار البشر وتسلل الجماعات المتطرفة .وهو ما فرض على السلطات الجزائرية مراجعة سياساتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الموازنة بين احترام حقوق الإنسان وحماية حدود الدولة .هذه المعضلة المعقدة تضع الجزائر أمام مسؤوليات كبيرة، ليس فقط في حماية أمنها القومي، بل أيضًا في التعاطي مع جذور الهجرة التي تتغذى من الفقر والنزاعات والتهميش في الدول الأصلية لهؤلاء المهاجرين.

من هنا تبرز أهمية دراسة موضوع تأثير الهجرة غير الشرعية من أفريقيا على الأمن القومي الجزائري، من خلال فهم أبعاد الظاهرة وتحليل تداعياتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .كما تهدف هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على جهود الدولة الجزائرية في إدارة هذا الملف الحساس، واستكشاف سبل تعزيز استراتيجياتها الوطنية في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة . ولا شك أن هذا العمل العلمي يمثل محاولة لفهم الظاهرة من منظور شامل ومتوازن، يجمع بين الواقعية الأمنية والحس الإنساني، من أجل المساهمة في بلورة رؤية جزائرية فعّالة لمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

تم اختيار الموضوع بناءا على إدراك عميق بخصوصية ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن السياق الجزائري الراهن، حيث تتسم الظاهرة بتداخل أبعادها الإنسانية والأمنية وتشابك تحدياتها المحلية والإقليمية .وعليه، فإنها قضية متعددة الأبعاد تستدعي تحليلًا دقيقًا واستجابات متكاملة تتسق مع القيم الجوهرية للجزائر ومصالحها الاستراتيجية.

مقدمة

1. أدبيات الدراسة:

من الصعب التطرق الى كل الدراسات والابحاث التي تناولت الموضوع في أماكن وجامعات مختلفة وبلغات مختلفة، ما يمكن تقديمه هنا هو بعض الابحاث التي تناولت الموضوع ليس من باب الجزم بانها كافية لإبراز مدى التوافق والاختلاف مع دراستنا ولكن من باب اظهار بعض الدراسات محاولة لتحليل الاشكالية.

من بين الدراسات التي تطرقت الى موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الامن القومي الجزائري نجد:

- **الدراسة التي قام بها بوفلاقة كمال تحت عنوان" الهجرة غير الشرعية والأمن في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019.**

تناول فيها الباحث التهديدات الأمنية الناجمة عن تدفقات الهجرة غير الشرعية، وربط بين الظاهرة والجريمة المنظمة، وقد استُعملت هذه الدراسة ضمن الفصل الثاني لتفسير الأثر الأمني المباشر للهجرة.

- **الدراسة التي قام بها الباحث بن غربي محمد والمعنونة ب" أمن الحدود والهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2 ، تخصص أمن دولي، 2021.**

ركزت الدراسة على أمن الحدود كتحدٍ رئيسي للجزائر في مواجهة الهجرة غير النظامية، واعتمد عليها في تحليل الضغوط الأمنية على المناطق الحدودية.

- **الدراسة التي قامت بها تريكي مبروك تحت عنوان « التحولات الأمنية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الجزائر »، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2020.**

سلّطت هذه الدراسة الضوء على التهديدات الأمنية القادمة من إقليم الساحل الإفريقي، وبيّنت كيف تُمثل الاضطرابات الإقليمية مصدرًا لضغط خارجي على الأمن القومي الجزائري، وقد استُعملت في الفصل الأول لفهم السياق الجغراسياسي المؤثر على الجزائر.

- **الدراسة التي قامت بها مراح يمينة والمعنونة بـ"الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر: دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر"، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012.**

ركّزت هذه الدراسة على موقع الجزائر كدولة عبور استراتيجية ضمن مسارات الهجرة الإفريقية، ودرست الآثار الأمنية للظاهرة من منظور نظري حديث، واستُند إليها في تحليل المخاطر الأمنية المرتبطة بعبور المهاجرين غير الشرعيين.

- **الدراسة التي أنجزها بشير ضيفي وكريمة بن قومار بعنوان "الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر الجزائر: بين خيار الاستقرار وحلم العبور نحو أوروبا"، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2014.**

تناولت هذه الدراسة الأبعاد الاجتماعية للهجرة الإفريقية غير الشرعية في الجزائر، وأبرزت كيف أصبحت الجزائر منطقة استقرار مؤقت لبعض المهاجرين، وقد أُستخدمت في توضيح الخلفيات السوسيولوجية للهجرة وظروف العيش.

- **الدراسة المنشورة في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر – بسكرة، تحت عنوان "الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر: دراسة في التداعيات وآليات المكافحة"، دون سنة نشر.**

استعرضت هذه الدراسة التداعيات الأمنية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو الجزائر، وناقشت فعالية الاستراتيجيات المعتمدة في مكافحتها، وقد تم توظيفها لتقييم السياسات الوطنية في هذا المجال.

- **الدراسة التي قامت بها سامية زروقي تحت عنوان "أبعاد الهجرة غير الشرعية والآثار الاجتماعية على المجتمعات الحدودية في الجزائر"، 2017.**

ركّز هذا العمل على الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المناطق الحدودية، مع إبراز الضغط المتزايد على الخدمات العامة والتغيرات في البنية الاجتماعية، وقد تم الاعتماد عليه في الفصل المتعلق بالآثار الاجتماعية للهجرة على الأمن القومي.

2. إشكالية الدراسة:

لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الظاهرة، إذ تحوّلت خلال السنوات الأخيرة إلى نقطة عبور ومقصد دائم لعدد متزايد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقية تعاني من هشاشة سياسية وأمنية كبيرة .هذا الواقع وضع الدولة الجزائرية أمام تحديات متشابكة تمسّ أمنها القومي في أبعاده المختلفة، بدءاً من الأمن الحدودي، وصولاً إلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي، فالمسألة لا تقتصر فقط على عبور أفراد، بل تتعداها إلى ما يصاحبهم من إشكالات، كالجريمة المنظمة،

وتفاقم الضغط على الخدمات، ومخاطر الاختراقات الأمنية أمام هذه المعطيات، تبرز إشكالية مركزية تُطرح بإلحاح في خضم النقاشات الأمنية والاستراتيجية في الجزائر وهي:

✓ **كيف تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بأبعادها المتعددة، على الأمن القومي الجزائري في ظل التحديات الداخلية والإقليمية الراهنة؟**

وتتفرع هذه الإشكالية الى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

✓ ما هي الهجرة غير الشرعية وكيف تؤثر على الأمن القومي الأمني للجزائر، وهل لها علاقة بالجريمة المنظمة وإدارة الحدود؟

✓ ما هي الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية على المجتمع والدولة الجزائرية ؟

✓ ما مدى فعالية السياسات الجزائرية والتعاون الإقليمي والدولي في احتواء تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي؟

✓ كيف تسهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء – وهي النوعية التي بدأت في الانتشار مؤخراً في تهديد الأمن الوطني للجزائر عدة جوانب، سيما من خلال تزايد نشاط شبكات الاتجار بالبشر وتعقيد مهمة مراقبة وحماية الحدود؟

3. حدود الاشكالية:

- **المجال الزماني:** يمتد المجال الزماني للدراسة من فبراير 2011، تاريخ اندلاع الأزمات السياسية في بعض الدول الإفريقية كليبيا ومالي، إلى ديسمبر 2024، وهي فترة عرفت تصاعدًا لوتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، حيث شهدت هذه المرحلة تحولات أمنية حادة في المنطقة، أثّرت بشكل مباشر على تدفقات المهاجرين، كما تميزت بتزايد التحديات المرتبطة بالتهديدات غير التقليدية على الأمن القومي الجزائري، وقد اختير هذا الإطار الزمني نظرًا لغناه بالأحداث والتطورات ذات الصلة بالموضوع.
- **البعد المكاني:** يتناول هذا البحث البعد المكاني من خلال دراسة عملية المراقبة الدائمة للحدود الجزائرية الجنوبية مع دول الساحل الإفريقي مالي والنيجر وليبيا التي تعتبر ممرات رئيسية للهجرة غير الشرعية. توجد نقاط عبور رئيسية بينها تيمياوين عند الحدود مع مالي وأين قزام عند الحدود مع النيجر والدبداب وغات عند الحدود مع ليبيا. يستمر التحليل في دراسة المدن الحدودية الجزائرية التي تستقبل المهاجرين مثل تمنراست وإيليزي وأدرار بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين ونشاط شبكات التهريب فيها. يرتبط هذا المجال بالتغيرات الجغرافية والأمنية التي فرضتها التحركات غير النظامية

عبر الصحراء الكبرى، التي تُعتبر أخطر معبر بري في إفريقيا. تم اختيار هذا الموضوع لكونه يمثل النقطة الحقيقية لتقاطع التحديات الأمنية والإنسانية في الجزائر.

4. فرضيات الدراسة:

- ✓ تشكل الهجرة غير الشرعية من أفريقيا أحد أسباب استغلال الجريمة المنظمة وتساهم في إضعاف قدرات الجزائر على مراقبة حدودها وتأمينها.
- ✓ تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى مضاعفة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الدولة الجزائرية من خلال استنزاف الموارد العمومية وخلق توترات داخل المجتمع.
- ✓ تعاني السياسات الجزائرية والتنسيق الإقليمي والدولي من خلل في التكامل والفعالية، مما يحد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

5. أهمية الدراسة: يعتبر الموضوع من المواضيع الهامة الجديرة بالدراسة والتحليل:

1.4 الأهمية العملية:

توفّر الدراسة رؤية واقعية حول الظاهرة تساعد صناع القرار في صياغة سياسات تحمي الأمن دون المساس بالبعد الإنساني للمهاجرين، فالمعالجة الأمنية وحدها لا تكفي ما لم تُرفَق بفهم معمّق للأسباب والدوافع مع تكاتف وتناغم الجهود بين مختلف المؤسسات المعنية، كما تساعد في استشراف التهديدات المستقبلية المرتبطة بها من خلال تحليل جذور الهجرة ومساراتها، وهذا يُمكّن الدولة من اتخاذ خطوات استباقية بدلًا من الاقتصار على ردود الأفعال.

2.4 الأهمية العلمية:

تُعدّ هذه الدراسة مساهمة فكرية تُعمّق الفهم العام للظاهرة وتُثري الأدبيات المتعلقة بالأمن والهجرة في السياق الجزائري، كما تفتح المجال لنقاش علمي مسؤول بما يؤمن حفظ الأمن القومي الجزائري.

تتناول الدراسة جانبًا مهملا في الأدبيات الجزائرية، حيث تربط بين مسببات الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الأمنية، وهذا يُسهم في تطوير المعرفة الأكاديمية حول الظاهرة بخصوصيتها المحلية، كما يساعد الباحثين على تحليل تفاعلات الهجرة غير الشرعية مع مفهوم الأمن القومي وتُسهِم في توضيح كيف يمكن لعوامل خارجية أن تنعكس على استقرار الدولة.

6. أسباب اختيار الموضوع:

1.6 أسباب ذاتية: تم اختيار هذا الموضوع لسببين:

✓ قناعة الباحث بأن الأمن القومي الجزائري بات يواجه تهديدات غير تقليدية من بينها الهجرة غير الشرعية المتصاعدة من الجنوب، كما أن معاناة المهاجرين كظاهرة تستدعي البحث من زاوية إنسانية وأمنية متوازنة.

✓ الاهتمام بقضايا إفريقيا والساحل والشعور بالمسؤولية الوطنية وإيمانًا بقدرة البحث العلمي على تقديم حلول لصناع القرار.

2.6 أسباب موضوعية:

✓ تفرض الهجرة غير الشرعية نفسها كإحدى القضايا الأمنية الكبرى في الجزائر، نظرًا لموقعها الحدودي مع دول تعاني من عدم الاستقرار، كما أن تصاعد الظاهرة في السنوات الأخيرة يجعل دراستها ضرورة علمية لفهم أبعادها المتشابكة.

✓ قلة الدراسات التي تربط بين أسباب الظاهرة وتأثيراتها الأمنية يدفع إلى سد هذه الفجوة البحثية، حيث تُعدّ الظاهرة أيضًا مدخلًا لتحليل ديناميكيات التهديدات غير التقليدية التي تواجه الدولة، وأخيرًا، فإن تسليط الضوء عليها يجسد دعم الجهود الوطنية والإقليمية لإيجاد حلول وأليات نطبق على أرض الواقع.

7. **مناهج الدراسة ومقتطفاتها:** يعرف المنهج بأنه مجموعة من الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشة ودراسة ظاهرة معينة، وسعيا لفهم موضوع البحث تم اعتماد المناهج:

1.7 المنهج الوصفي التحليلي: تم اعتماده لوصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليل أبعادها المختلفة بدقة، خاصة من حيث تأثيرها الأمني والاقتصادي. سمح هذا المنهج بفهم شامل للظاهرة في السياق الجزائري.

2.7 المنهج التاريخي: استُخدم لتتبع تطور الهجرة غير الشرعية عبر الزمن، من حيث تحولات أسبابها وتغير أنماطها، حيث ساعد على وضع الظاهرة ضمن سياقها الزمني لفهم جذورها العميقة.

3.7 المنهج الكمي: أُعتمد عليه لتقديم بيانات وإحصائيات دقيقة حول أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتأثيرهم دعم هذا المنهج التحليل الواقعي وساهم في تعزيز مصداقية النتائج.

4.7 المنهج الاستقرائي: استُخدم لاستنتاج حلول عملية بناءً على تحليل الظواهر والمعطيات الميدانية، حيث مكّن هذا المنهج من صياغة توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز الأمن القومي والتعاون الإقليمي.

5.7 الإقتراب التكاملي: الإقتراب التكاملي يُعد من المناهج الحديثة التي ظهرت كاستجابة لقصور التحليلات الأحادية في معالجة الظواهر المعقدة، لا سيما تلك المرتبطة بالأمن والهجرة .وقد برز هذا الاقتراب مع توسع مفهوم الأمن نهاية الثمانينات، على يد عدد من الباحثين أبرزهم باري بوزان، الذي سعى إلى دمج الأبعاد غير العسكرية في تحليل التهديدات، عبر ما عُرف لاحقًا بمدرسة كوبنهاغن، ويقوم هذا الاقتراب على أساس الربط بين مختلف الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية، لفهم الظواهر في سياقها الكلي والمعقد، وقد تم توظيف هذا الاقتراب في دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري، نظرًا لما تحمله الظاهرة من تداخلات عابرة للمجالات والمستويات .فالهجرة غير الشرعية لا تُفرز فقط تهديدات أمنية تقليدية كتهريب البشر والجريمة المنظمة، بل تتسبب أيضًا في اختلالات اقتصادية، واحتكاكات اجتماعية، وتحديات سياسية داخلية وخارجية .

8.الإطار المفاهيمي والنظري:

1.8 الإطار المفاهيمي: يُعد الإطار المفاهيمي خطوة أساسية لفهم الموضوع بدقة، حيث يُعنى بتحديد أبرز المفاهيم المستخدمة وضبط دلالاتها ضمن السياق العلمي للمذكرة :

أ. الهجرة غير الشرعية: هي حركة الأفراد عبر الحدود دون احترام القوانين الوطنية المعمول بها، وغالبًا ما تتم بطرق سرية نتيجة دوافع اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية.

ب. الأمن القومي: هو قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية وسيادتها من مختلف التهديدات، ويشمل اليوم أبعادًا سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى بيئية.

ج.التهديدات غير التقليدية: تشمل أشكال الخطر التي لا تعتمد على القوة العسكرية المباشرة، مثل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة والتغيرات المناخية.

د. الحدود الجغرافية: هي الفاصل الترابي الذي يحدد السيادة الوطنية، وتشكل في الحالة الجزائرية نقطة ضعف أمنية بسبب امتدادها وصعوبة مراقبتها الكاملة.

هـ.الأمن الإنساني: يركز على حماية الأفراد بدلًا من حماية الدولة فقط، ويشمل ضمان المعيشة الكريمة، الصحة، التعليم، والحرية من الخوف والعوز.

و. **اللاجئ:** هو شخص اضطر إلى مغادرة بلده خوفًا من الاضطهاد أو العنف، ويختلف عن المهاجر غير الشرعي لكونه محميًا باتفاقيات دولية كاتفاقية.1951

2.8 الإطار النظري: يرتكز الإطار النظري في هذه المذكرة على مجموعة من النظريات التي تنتمي إلى حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، بهدف تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور متكامل، يكشف عن طبيعة التهديدات التي تفرضها على الأمن القومي الجزائري في أبعاده المختلفة.

أ. **نظرية الأمن الموسّع(Barry Buzan)** : ترى هذه النظرية أن الأمن لا يقتصر فقط على التهديدات العسكرية، بل يشمل أيضًا الاقتصاد، البيئة، المجتمع والسياسة، مما يسمح بفهم الظواهر المعقدة كالهجرة غير الشرعية .وقد تم اعتمادها لفهم التأثير المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة على الجزائر، مثل إرباك التوازن الديموغرافي، تهديد الأمن الاجتماعي، واستنزاف قدرات الدولة في المناطق الحدودية، خصوصًا تلك ذات الطبيعة الجغرافية الوعرة.

ب. **نظرية النظام:(System Theory)** : تفترض أن الدولة عبارة عن نظام يتأثر بعوامل داخلية وخارجية تؤثر على أدائه واستقراره .ومن خلال هذه الرؤية، أمكن تحليل كيفية تأثير تدفقات المهاجرين غير الشرعيين على الأداء الأمني والوظيفي للدولة الجزائرية، خاصة في تعاملها مع التحديات الحدودية واتخاذ السياسات الوقائية، حيث تُفسر الظاهرة كمدخل ضاغط على النظام، يتطلب مخرجات أمنية ومؤسساتية مستمرة.

ج.**نظرية الحرمان النسبي(Relative Deprivation)** : تُبرز هذه النظرية أن الشعور بعدم العدالة الاجتماعية مقارنة ببيئات أخرى يدفع الأفراد إلى البحث عن واقع أفضل عبر الهجرة .وقد تم توظيفها لفهم الدوافع الذاتية للمهاجرين القادمين من دول الساحل والصحراء الكبرى نحو الجزائر، رغم الظروف القاسية، بالنظر إلى إدراكهم لفجوة الأمل بين واقعهم والمناطق التي يطمحون للوصول إليها، مما يجعل الجزائر دولة عبور ضاغطة أمنيًا واجتماعيًا.

د. **نظرية التبعية(Dependency Theory)** : تنظر إلى العلاقة بين الشمال والجنوب على أنها علاقة استغلال وتهميش اقتصادي يولد الفقر وعدم الاستقرار .وقد تم اعتمادها لتفسير الأسباب البنيوية العميقة التي تدفع بتدفقات بشرية نحو الجزائر، باعتبارها نتيجة اختلالات في النظام الاقتصادي الدولي، وتراجع التنمية في دول الجوار الإفريقي، مما يجعل الجزائر تتأثر أمنيًا واقتصاديًا نتيجة هذه التبعية الممتدة.

9.تصميم البحث:

يتناول **الفصل الأول المعنون بـ "الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية والامن القومي الجزائري** "الجوانب التأسيسية لفهم الظاهرة .يبدأ هذا الفصل بالمبحث الأول الذي يتضمن المفاهيم الأساسية، من بينها تعريف الهجرة غير الشرعية وأنواعها، ومفهوم الأمن القومي بأبعاده، إضافة إلى تحليل العلاقة النظرية بين الهجرة والأمن .ثم ينتقل إلى المبحث الثاني الذي يسلّط الضوء على الهجرة غير الشرعية في أفريقيا، من خلال دراسة الأسباب الجذرية، الاتجاهات والأنماط، والدول المصدرة والمستقبلة، ويُختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يعالج خصوصية الأمن القومي الجزائري، مبرزًا المحددات الداخلية والخارجية، وموقع الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات غير التقليدية.

أما **الفصل الثاني المعنون بـ "الأبعاد الأمنية للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري** :تحليل للأبعاد المختلفة"، فيركز على تحليل الانعكاسات العملية والمتعددة الأبعاد لهذه الظاهرة .يشمل المبحث الأول التأثيرات الأمنية للهجرة غير الشرعية، كارتباطها بالجريمة المنظمة، وإضعاف الرقابة الحدودية، واحتمالية التسلل الإرهابي، والضغوط على المجتمعات المحلية .بينما يتناول المبحث الثاني التأثيرات الاقتصادية، مثل أثرها على سوق العمل، وتكاليف الدولة، والاقتصاد غير الرسمي، والتحويلات المالية للمهاجرين .ثم يأتي المبحث الثالث ليفصّل الآثار الاجتماعية والثقافية، من حيث تحديات الاندماج، الضغط على الخدمات، التوترات المجتمعية، والتغيرات الديموغرافية، ويُختتم الفصل بالمبحث الرابع حول التأثيرات السياسية، بما في ذلك العلاقات الخارجية، والاستغلال السياسي، وتأثير الخطاب العام.

أما **الفصل الثالث المعنون بـ " استراتيجيات الجزائر لمواجهة تأثيرات الهجرة غير الشرعية على أمنها القومي**" ، فيركّز على جانب المعالجة والاقتراحات .يتناول المبحث الأول جهود الدولة الجزائرية في إدارة هذا الملف، من خلال تحليل السياسات الوطنية، دور المؤسسات، والتحديات الميدانية .أما المبحث الثاني فيستعرض أبعاد التعاون الإقليمي والدولي، من خلال العلاقات مع دول الجوار، ودور المنظمات الدولية، ومجالات التنسيق المشترك .ويُختم الفصل بالمبحث الثالث الذي يقدّم مجموعة من المقترحات العملية لتعزيز الأمن القومي، كاعتماد استراتيجيات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية، وتطوير قدرات الدولة في إدارة الحدود، ووضع آليات إنسانية وأمنية للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين داخل الجزائر.

الفصل الأول:

الإيطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية والأمن القومي الجزائري

تمهيد:

يعتبر الاطار المفاهيمي ركيزة اساسية، كونه يوضح المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالموضوع ضمن نسق علمي اكاديمي متكامل ويشكل مرجعية فكرية ومنهجية تساعد على فهم الظاهرة المطروحة في الدراسة.

وهذا ما سيتم توضحيه في هذا الفصل من خلال عرض مفاهيم أساسية كمبحث أول، تم التطرق الى محددات وتحديات الأمن القومي الجزائري كمبحث ثاني، وختاما للفصل تم التطرق للهجرة غير الشرعية في أفريقيا كمبحث ثالث.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية:

تناولت الدراسة مفاهيم اساسية ك من خلال عرض تعريف الهجرة غير الشرعية: أنواعها، أسبابها، وخصائصها مطلبا أولا، وكذا مفهوم الأمن مطلبا ثانيا، اضافة الى العلاقة النظرية بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية (أنواعها، أسبابها وخصائصها)

1.تعريف الهجرة غير الشرعية لغة واصطلاحا:

أ. **تعريف الهجرة غير الشرعية لغةً:** تُشتق كلمة "الهجرة" من الجذر (هجر)، أي ترك الشيء ومفارقته، وتُستعمل للدلالة على الانتقال من مكان إلى آخر، وقد وردت في السياق العربي الكلاسيكي بمعنى مفارقة الأرض أو الوطن لأسباب متعددة، منها الأمنية أو الاقتصادية أو الدينية. وفي الاستخدام الحديث، أصبحت الهجرة تشير إلى حركة الأفراد من دولة إلى أخرى، سواء بصورة مؤقتة أو دائمة، أما "غير الشرعية"، فهي توصيف قانوني يُطلق على حالات الدخول أو الإقامة التي تتم دون احترام القوانين المعمول بها في الدولة المستقبلة، مثل الدخول دون تأشيرة أو تجاوز مدة الإقامة المحددة.[1]

ب. **تعريف الهجرة غير الشرعية اصطلاحًا (من منظور عربي):** يُعرّف الدكتور ناصر بن سعيد السهلي الهجرة غير الشرعية بأنها:" كل حركة سكانية تتم خارج القنوات الرسمية وبما يخالف التشريعات الوطنية والإقليمية المنظمة للتنقل البشري"، ويرى أن هذه الظاهرة تشكل تحديًا معقدًا للدول، إذ تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. ويشير إلى أن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر على التسلل عبر الحدود، بل تشمل أيضًا الإقامة غير النظامية والعمل دون ترخيص قانوني، مما يفتح المجال لتداعيات أمنية واجتماعية واسعة.[2]

ج.**تعريف الهجرة غير الشرعية اصطلاحًا (من منظور غربي):** أما المفكر الفرنسي إتيان باليبار (Étienne Balibar)، فيرى أن الهجرة غير الشرعية لا يجب النظر إليها فقط من زاوية قانونية، بل باعتبارها نتيجة لاختلالات بنيوية بين الشمال والجنوب، ويؤكد أن وصف "غير شرعي" هو في جوهره توصيف سياسي يُستعمل أحيانًا لتبرير سياسات تقييدية في حق المهاجرين، متجاهلاً الأبعاد

[1] **ناصر بن سعيد السهلي،** "**الهجرة غير النظامية والأمن الوطني: دراسة في المفاهيم والتحديات**"، الرياض: مركز الدراسات العربية، 2018.

[2] **ناصر بن سعيد السهلي،** "**الهجرة غير النظامية والأمن الوطني: دراسة في المفاهيم والتحديات**"، الرياض: مركز الدراسات العربية، 2018.

الإنسانية والاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة. بالنسبة لباليبار، تمثل الهجرة غير النظامية تعبيرًا عن فجوة في التوزيع العالمي للثروة والفرص.[1]

2. الأسباب:

أ. **الأسباب الاقتصادية:** تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم الدوافع التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، إذ يعاني الكثير من سكان دول أفريقيا جنوب الصحراء من مستويات عالية من الفقر والبطالة وقلة فرص العمل، حيث يفتقر هؤلاء الشباب إلى وسائل الكسب اللائق، ما يجعلهم يبحثون عن فرص أفضل في بلدان أخرى، حتى وإن كانت الهجرة غير قانونية، فالفجوة الاقتصادية الكبيرة بين دول المصدر ودول الوجهة تشكل حافزا قويا للهجرة، حيث يأمل المهاجرون في تحسين ظروفهم المعيشية.

ب. **الأسباب السياسية والأمنية:** تساهم الأوضاع السياسية غير المستقرة والنزاعات المسلحة في زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. يعيش العديد من السكان في مناطق تشهد حروبا أهلية أو اضطرابات سياسية، مما يدفعهم إلى الفرار هربًا من العنف والاضطهاد، كما تؤدي الحكومات القمعية وغياب الحريات السياسية إلى تفاقم هذا الوضع، مما يجعل الهجرة وسيلة للنجاة وللبحث عن بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا بعيدًا عن العنف السياسي والاضطهاد.

ج. **الأسباب الاجتماعية والنفسية:** لا تقتصر دوافع الهجرة غير الشرعية على الظروف الاقتصادية والسياسية فحسب، بل تشمل أيضًا أسبابا اجتماعية ونفسية، حيث يشعر كثير من الشباب بالهامشية والتمييز داخل مجتمعاتهم حيث يواجهون صعوبات في الاندماج الاجتماعي ويعانون من انعدام فرص التعبير عن ذاتهم وتحقيق طموحاتهم. الهجرة تصبح لديهم خيارًا لإعادة بناء هويتهم والبحث عن حياة أكثر كرامة بالرغم من المخاطر التي قد تواجههم خلال الرحلة.[2]

3. الخصائص:

أ. **غير قانونية:** تتميز الهجرة غير الشرعية بكونها حركة تتم خارج الأطر القانونية والتنظيمية للدول، حيث يدخل المهاجرون أو يقيمون في بلدانهم الجديدة دون الحصول على التصاريح أو التأشيرات اللازمة، ما يجعل وضعهم القانوني هشا وغير مستقر، وهذه الطبيعة غير القانونية تعرضهم لمخاطر الاعتقال والترحيل، وتحد من قدرتهم على الاستفادة من الحقوق والخدمات التي يتمتع بها المواطنون أو المقيمون الشرعيون.

---

[1] Etienne Balibar**, we, the people of Europe! Reflections on transnational citizenship**, Princeton university press, 2004.

[2] **إلياس عبد السلام، الهجرة غير الشرعية في إفريقيا: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية**، دار النشر الجامعية، 2020، ص 112.

ب. **محفوفة بالمخاطر:** تعد الهجرة غير الشرعية محفوفة بمخاطر كبيرة على المهاجرين أنفسهم، إذ غالبا ما يتم اللجوء إلى شبكات التهريب غير القانونية التي تستغل ضعف المهاجرين الذين يواجهون مخاطر جسدية مثل الحوادث أثناء التنقل، سوء المعاملة، وحتى العنف أو الاستغلال، إضافة إلى ذلك، فإن الظروف الصعبة في المناطق الحدودية أو في أماكن الإيواء غير الرسمية تزيد من تعرضهم لمخاطر صحية واجتماعية.

ج. **تأثيرها متعدد الأبعاد:** الهجرة غير الشرعية لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وأمنية معقدة على الدول المهاجرة والدول المستقبلة، فهي تؤثر على سوق العمل، إذ قد تؤدي إلى زيادة الاقتصاد غير الرسمي، كما تحدث خللا في الخدمات العامة مثل: الصحة، وعلى الصعيد الأمني، قد ترتبط بمخاطر تتعلق بالجريمة المنظمة والتهريب، مما يستدعي تعاملا متعدد الجوانب من قبل السلطات.

د. **مؤقتة وغير مستقرة:** في كثير من الحالات تكون الهجرة غير الشرعية خطوة مؤقتة للمهاجرين، الذين يهدفون إلى الانتقال إلى وجهة نهائية أو تحسين أوضاعهم بسرعة، لكن غياب الوضع القانوني المستقر يجعل حياتهم في البلدان المضيفة غير مستقرة، حيث يعيشون في حالة من القلق المستمر بشأن الترحيل أو الاعتقال، مما يحد من اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي بشكل كامل".[1]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن:

1. تعاريف لغوية:

أ. **تعريف الأمن لغة واصطلاحًا:** الأمن لغةً مشتق من الجذر "أَمِنَ" الذي يفيد السكينة والطمأنينة وزوال الخوف، أما اصطلاحًا، فقد تطور مفهوم الأمن من بعد ضيّق يركّز على حماية الدولة من الأخطار العسكرية، إلى بعد شامل يراعي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عرّف باري بوزان (Barry Buzan) الأمن بأنه "القدرة على الحفاظ على هوية الدولة وأفرادها ومؤسساتها في ظل الظروف المتغيرة"؛ وهو بذلك يُبرز الأمن كعملية ديناميكية تشمل مختلف القطاعات.

ب. **تعريف الأمن القومي (لغة واصطلاحًا):** الأمن القومي لغةً هو حماية الأمة والدولة من كل خطر خارجي أو داخلي. أما اصطلاحًا، فقد عرّفه المفكر المصري محمد السيد سليم بأنه "القدرة على تأمين الدولة ضد التهديدات التي تمسّ كيانها أو تعيق مصالحها الأساسية في الداخل أو الخارج"،[2] ويشير إلى أن الأمن القومي ليس ثابتًا، بل يتغير تبعًا للسياق الدولي والإقليمي، ويتأثر بالتطورات في التكنولوجيا والسياسة والاقتصاد.

---

[1] سارة الحاج، الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الأمنية والاجتماعية: دراسة حالة شمال أفريقيا المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2019 ، ص ص 78-81.

[2] محمد السيد سليم، مفاهيم الأمن القومي: دراسة في الأبعاد النظرية والعملية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2006، ص 18.

2.تعاريف إجرائية:

أ. **تعريف إجرائي للأمن القومي الجزائري:** يقصد بالأمن القومي الجزائري، في إطاره العملي، تلك الجهود المتعددة التي تبذلها الدولة لحماية وحدتها الترابية ومقوماتها المجتمعية والسياسية، مع ضمان استقرارها في ظل التحديات الإقليمية خصوصًا القادمة من منطقة الساحل والصحراء، ويذهب الباحث الجزائري توفيق بوقعدة إلى أن الأمن القومي الجزائري "يرتكز على بعد جغرافي – سياسي حساس، يستوجب بناء استراتيجية مرنة تعتمد على الوقاية والتحكم في المحيط الإقليمي"،[1] ما يُبرز طابع الخصوصية الجزائرية في فهم الأمن.

3.الخصائص:

أ. **خصوصية المقاربة الجزائرية للأمن القومي:** تتميّز المقاربة الجزائرية للأمن القومي بتأكيدها على مبدأ عدم التدخل، واعتبار السيادة الوطنية خطًا أحمر، وقد تأثرت هذه المقاربة بالتراث الثوري وموقف الجزائر التاريخي المناهض للاستعمار. كما أن الجزائر تتبنى تصورًا دفاعيًا غير هجومي، ما ينعكس في موقفها من التحالفات العسكرية الإقليمية. وهذا ما يؤكده المفكر الفرنسي ريمون آرون (Raymond Aron) حين قال إن "أمن الدول النامية ليس في حجم تسليحها بل في استقرار بيئتها الإقليمية".

ب.خصائص الأمن القومي الجزائري:

- **الشمولية في المفهوم:** يتسم الأمن القومي بخاصية الشمولية، حيث لا يُختزل في الجانب العسكري فقط، بل يشمل أيضًا الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، حيث هذا الاتساع في الرؤية يعكس وعي الدولة بتغير طبيعة التهديدات، خاصة في ظل تنامي الأخطار المعاصرة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، ولذلك، تعتمد الدولة مقاربة متكاملة تدمج بين مختلف القطاعات والمؤسسات لضمان الاستقرار، وتُراعي في ذلك خصوصية السياق الوطني والإقليمي.
- **الطابع الدفاعي والوقائي:** يتميّز الأمن القومي الجزائري بطابعه الدفاعي الوقائي، حيث ترفض الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتؤمن بالحلول السلمية للنزاعات وفقا لمبدأ السيادة، ويعود هذا الخيار إلى الخلفية التاريخية المرتبطة بضرورة الاستقلالية الوطنية، مما جعل الجزائر تعتمد على مبدأ عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وفي ذات الوقت، تبقى يقظة في مواجهة التهديدات، من خلال تحديث قدراتها الدفاعية وتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة المخاطر المتنامية.
- **الارتباط بالاستقرار الداخلي:** يعد الاستقرار الداخلي أحد الركائز المهمة للأمن القومي، إذ تعتبر الجزائر أن أمنها يبدأ من تحقيق الانسجام الداخلي والتنمية المستدامة، فالهشاشة الداخلية تُعد بيئة خصبة لتهديدات خارجية أو داخلية، خصوصًا من قبل الفاعلين غير الحكوميين. وفي هذا السياق،

[1] **توفيق بوقعدة**، **تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات غير التقليدية**، رؤى استراتيجية، العدد 7، 2020، ص 69.

يؤكد الباحث توفيق بوقعدة أن "التحديات الجديدة للأمن القومي الجزائري تفرض مقاربة أمن إنساني شاملة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية والاستقرار الاجتماعي".[1]

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي

تُعتبر العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن من المواضيع التي نالت اهتمامًا كبيرًا في الدراسات الحديثة، حيث ترتبط هذه الظاهرة بشكل مباشر بعدد من التهديدات الأمنية التي قد تؤثر على استقرار الدول، من خلال مراجعة الأدبيات، نجد أن هناك توافقًا عامًا بين الباحثين حول أن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر على البعد الاجتماعي أو الاقتصادي، بل تمتد إلى التأثير على الأمن الوطني، سواء من حيث استقرار الحدود أو من حيث التهديدات الأمنية غير التقليدية.[2]

يؤكد العديد من المفكرين في مجال العلاقات الدولية أن تدفقات الهجرة غير الشرعية قد تفتح المجال أمام ظاهرة الاتجار بالبشر، وتسلل العناصر الإجرامية أو الإرهابية، خاصة في ظل غياب الرقابة الفعالة على الحدود، وهذا الربط بين الهجرة والأمن ليس جديدًا، فقد ظهر مع تزايد موجات الهجرة الدولية في نهاية القرن العشرين، وبلغ ذروته بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث أصبحت الهجرة ترتبط عضوياً بالأمن القومي في العديد من السياسات الغربية.[3]

ضمن هذا السياق، نجد أن التراث السياسي الجزائري بدأ يُدرج العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن ضمن النقاشات البحثية، خاصة في ظل ما تواجهه البلاد من ضغوط متزايدة بسبب توافد مهاجرين غير شرعيين من دول الساحل، وتتناول الكتابات المحلية التأثيرات الأمنية لهذه الظاهرة من زوايا متعددة، كالتحديات الأمنية الحدودية، والتأثير على النظام العام، والضغط على البنى التحتية والخدمات العمومية.[4]

---

[1] **توفيق بوقعدة**، "**تحديات الأمن القومي ....**"، رؤى استراتيجية، العدد 7، 2020، ص 75.

[2] خالد بن يوسف،" **الهجرة غير الشرعية والأمن القومي في الجزائر**"،) الجزائر: دار المعرفة،(2021 ، ص 34.

[3] سامية بلقاسم، "**نظرية الأمننة وتطبيقاتها على الظواهر الاجتماعية :حالة الهجرة**"، الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد(2020) 8، ص42.

[4] محمد العابد،" **الهجرة والأمن :التحديات الراهنة في الجزائر**"، الشؤون الوطنية، العدد6، 2022، ص 51.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في أفريقيا

وتناولنا فيه الهجرة غير الشرعية في أفريقيا مستعرضين ذلك من خلال عرض الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية في القارة الأفريقية (الفقر، النزاعات والتغيرات المناخية، عدم الاستقرار السياسي) مطلبا أولا، وكذا اتجاهات وأنماط الهجرة غير الشرعية في أفريقيا مطلبا ثانيا، اضافة الى المناطق الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية في القارة الأفريقية (الفقر، النزاعات والتغيرات المناخية، عدم الاستقرار السياسي)

تُعد الهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر السكانية التي تشهدها القارة الأفريقية، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم بطرق غير قانونية، من بين هذه الأسباب، يُعتبر الفقر عاملاً محورياً، إذ يعاني عدد كبير من سكان أفريقيا من تدني مستويات المعيشة، وغياب الخدمات الأساسية، وانعدام الفرص الاقتصادية، وهذا ما يجعل الهجرة بالنسبة للكثيرين مخرجاً وحيداً نحو مستقبل أفضل، ولو كان محفوفاً بالمخاطر[1].

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الفقر في بعض الدول الأفريقية تفوق50% ، مما يعني أن نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر، وتُعد المناطق الريفية الأكثر تضرراً، إذ تعاني من العزلة وغياب التنمية، ما يزيد من وتيرة النزوح الداخلي والخارجي، فالفقر هنا لا يقتصر على غياب الدخل فقط، بل يشمل انعدام الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، مما يعزز مناخ اليأس ويغذي حلم الهجرة[2].

إلى جانب الفقر، تلعب النزاعات المسلحة والحروب الأهلية دوراً كبيراً في تفشي الهجرة غير الشرعية .إذ تدفع الأوضاع الأمنية المتدهورة في العديد من البلدان، مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، المواطنين إلى الفرار نحو مناطق أكثر أماناً، وتُعد هذه الهجرات القسرية من أكثر الأنماط التي تندرج تحت مظلة الهجرة غير الشرعية، حيث يفتقر الأفراد إلى الوثائق القانونية والمعابر الرسمية[3].

غالباً ما تكون النزاعات ناتجة عن صراعات إثنية أو دينية، أو تنافس على الموارد الطبيعية . وتؤدي هذه الأزمات إلى تدمير البنى التحتية للدولة، وانهيار مؤسساتها، مما يجعل الحياة اليومية

[1] محمد الأمين بن خليل،" **الهجرة غير الشرعية في أفريقيا :الأبعاد والدوافع**"، الدراسات الأفريقية، العدد12 ،2021 ، ص.45.

[2] عبد القادر هلال،" **الفقر والتنمية في دول جنوب الصحراء**"، مركز البحوث الاقتصادية، الجزائر، 2020، ص 87.

[3] يوسف بلمختار،" **النزاعات المسلحة والهجرة القسرية في أفريقيا**"، السياسة الدولية، العدد50 ،2022 ، ص.102.

غير ممكنة، ويدفع السكان نحو الهروب الجماعي، ففي كثير من الحالات، يتحول هؤلاء الفارون إلى لاجئين أو مهاجرين غير شرعيين، يعبرون الصحارى والحدود بطرق محفوفة بالمخاطر[1].

أما التغيرات المناخية، فهي عامل آخر يُفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية في أفريقيا، فالجفاف والتصحر وتقلص الأراضي الزراعية أدت إلى تدهور سبل العيش لدى الملايين من المزارعين والرعاة، ومع شح المياه وتناقص المحاصيل، تصبح المناطق الريفية طاردة للسكان، ما يدفعهم إلى الهجرة نحو المدن أو إلى الخارج، كما أن هذه الهجرات غالباً ما تتم بوسائل غير قانونية نظراً لغياب البدائل المشروعة[2].

إن التغيرات المناخية لا تؤثر فقط على النشاط الزراعي، بل تؤدي أيضاً إلى نشوء نزاعات محلية على الموارد، خاصة في المناطق التي تعتمد على الرعي والزراعة، فالصراعات بين المزارعين والرعاة تزداد حدة في ظل ندرة المياه والمراعي، ما يُنتج بيئة غير مستقرة تدفع الكثيرين إلى الهجرة، وفي ذات السياق، يُلاحظ أن التأثيرات المناخية تترابط بشكل مباشر مع الأسباب الأمنية والاقتصادية للهجرة، كما أن التغيرات المناخية تُفاقم الفقر وتزيد من هشاشة المجتمعات، مما يجعل الهجرة خياراً حتمياً لدى البعض[3].

يُضاف إلى ما سبق عامل عدم الاستقرار السياسي، الذي يُعد من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا، ففي ظل غياب الحكم الرشيد، وارتفاع معدلات الفساد، وانعدام الثقة في المؤسسات، يشعر المواطنون بالإقصاء والتهميش، ما يدفعهم إلى البحث عن فرص أفضل خارج أوطانهم .وغالباً ما تكون تلك الهجرة غير نظامية، كما أن الحكومات الضعيفة أو الفاشلة تعجز عن تقديم الحلول التنموية، ما يزيد من تفشي البطالة وانعدام الأفق لدى الشباب[4].

في العديد من الدول الأفريقية، تتكرر الانقلابات العسكرية، وتغيب الديمقراطية، وتُقمع الحريات، مما يُغذي الإحساس بالإحباط لدى فئات واسعة من الشباب، فهؤلاء الشباب يرون في الهجرة وسيلة للخروج من واقع سياسي مغلق لا يتيح لهم فرص المشاركة أو التعبير عن الرأي، كما

[1] علي أوشريف،" **الحروب الأهلية في أفريقيا: الأسباب والتداعيات**"، رؤى استراتيجية، العدد9 ،2020 ، ص.63

[2] نادية شريف،" **التغيرات المناخية والهجرة البيئية في الساحل الأفريقي**"، مركز دراسات الساحل، نيامي، 2021، ص 74.

[3] مصطفى بن سعيد،" **التغيرات المناخية وأثرها على الهجرة غير الشرعية في أفريقيا**"، الدراسات البيئية، العدد 18، 2021، ص120.

[4] علي شريف،" **الاستقرار السياسي والهجرة غير الشرعية في أفريقيا**"، السياسة الدولية، العدد47 ،2022 ، ص.88

يُلاحظ أن هذه البيئة السياسية المأزومة تكون عادةً حاضنة لخطابات الهجرة والاغتراب، التي تدفع الشباب نحو مغامرات خطيرة بحثاً عن كرامة مفقودة[1].

كما أن السياسات التنموية الفاشلة تُعد سبباً غير مباشر للهجرة غير الشرعية .فغياب التخطيط الاقتصادي السليم، واعتماد الحكومات على سياسات تقشفية أو ريعية، يُؤدي إلى ركود اقتصادي وتفاقم البطالة، ولعل هذه الأوضاع الاقتصادية تُسهم في خلق بيئة طاردة للمواطن، وتجعل الهجرة، ولو عبر طرق خطيرة، خياراً قائماً، فالاستثمارات الضعيفة، وغياب تحفيز المبادرة الفردية، وسوء توزيع الثروات، كلها عوامل تُعمّق من أزمة الهجرة[2].

أخيراً، لا يمكن إغفال دور العوامل الثقافية والإعلامية في دفع الأفراد نحو الهجرة، فصورة "الحلم الأوروبي "التي تروّج لها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، تخلق تصوراً مضللاً عن الحياة في الخارج، ولذا فكثير من الشباب يُقدِمون على الهجرة غير الشرعية وهم مقتنعون بأن أوروبا أو شمال أفريقيا ستمنحهم فرصاً ذهبية، دون إدراك للمخاطر الحقيقية أو الصعوبات التي تنتظرهم، كما تلعب شبكات التهريب دوراً في تعزيز هذه الرغبات بتقديم وعود مغرية للباحثين عن فرص أفضل في الخارج[3].

المطلب الثاني: اتجاهات وأنماط الهجرة غير الشرعية في أفريقيا

تُعد أفريقيا من القارات التي تشهد تزايداً مستمراً في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تظهر عدة اتجاهات وأنماط تعكس طبيعة هذه الهجرة وأسبابها المرتبطة بالواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي في القارة، حيث إن الهجرة غير الشرعية من أفريقيا لا تتم بشكل عشوائي، بل تتبع أنماطاً خاصة تتأثر بالتغيرات الداخلية والدولية، مما يساهم في تشكيل هذه الظاهرة.

أحد أبرز الاتجاهات في الهجرة غير الشرعية في أفريقيا هو" الهجرة نحو البحر الأبيض المتوسط"، حيث يسعى العديد من المهاجرين إلى العبور من شمال أفريقيا نحو أوروبا عبر قوارب الهجرة غير الشرعية، يعد البحر الأبيض المتوسط أحد أكثر المعابر خطورة، إذ يغرق المهاجرون في المياه نتيجة الأحوال الجوية السيئة أو عدم كفاءة القوارب، ووفقاً للتقارير الدولية، فإن معظم

[1] محمد الطاهر بومعزة،" **الانقلابات العسكرية وتأثيرها على الهجرة في القارة الأفريقية**"، مركز دراسات الأمن الدولي، الجزائر،2020 ، ص 72.

[2] نادية زكريا،" **السياسات التنموية في أفريقيا وتداعياتها على الهجرة غير الشرعية**"، الاقتصاد والتنمية، العدد11، 2011، ص 56.

[3] سامي بن قاسم،" **الإعلام وتشكيل صورة الهجرة في عقول الشباب الأفريقي**"، صحيفة الجزائر اليوم،2022 ، ص 39.

المهاجرين الذين يلقون حتفهم أثناء محاولاتهم للهجرة ينحدرون من دول مثل نيجيريا، غينيا، والسنغال، التي تعاني من مستويات عالية من البطالة والفقر.[1]

أما ثاني الاتجاهات يتمثل في" الهجرة داخل القارة الأفريقية نفسها"، حيث ينتقل العديد من المواطنين من الدول الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى إلى دول شمال أفريقيا، مثل المغرب والجزائر، كخطوة أولى نحو الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، يُلاحظ أن دول مثل الجزائر والمغرب أصبحت بمثابة محطات عبور للمهاجرين، حيث يعبرون الحدود في محاولة للوصول إلى أوروبا، ولكنهم يواجهون تحديات كبيرة بما في ذلك غياب الاستقرار السياسي، وقوانين الهجرة القاسية في تلك البلدان[2].

الاتجاه الثالث في هذا السياق هو" الهجرة عبر الطرق الصحراوية"، والتي تعد واحدة من أكثر الطرق استخداماً للهجرة غير الشرعية في أفريقيا .في هذا النمط، يتجه المهاجرون عبر الصحارى الكبرى مثل صحراء الصحراء الكبرى، حيث يواجهون مخاطر عديدة من ضمنها الحرارة المرتفعة، قلة الماء والطعام، فضلاً عن التعرض للإتجار بالبشر من قبل شبكات تهريب ومع ذلك، يظل هذا الطريق أحد الخيارات المفضلة للمهاجرين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الطرق البحرية[3].

من جانب آخر، يتزايد الهجرة القسرية بسبب النزاعات المسلحة، حيث يدفع العديد من الأشخاص من مناطق النزاع، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، ومالي، إلى الهجرة كحل لتجنب الحروب والعنف، هذا النوع من الهجرة يُعتبر غير شرعي في الغالب بسبب افتقار المهاجرين للوثائق القانونية أو المرور عبر المعابر الرسمية، وغالباً ما يصبح هؤلاء الأشخاص لاجئين في دول مجاورة أو في أوروبا[4].

أخيراً، في العقود الأخيرة، ظهرت" الأنماط الهجرتية الخاصة بالنساء والأطفال"، حيث تزايدت أعداد المهاجرات الأفريقيات والأطفال الذين ينطلقون في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر الهجرة غير الشرعية، يُلاحظ أن النساء يهاجرن لأسباب تتعلق بالبحث عن حياة أفضل وتجنب الزواج المبكر أو العنف الأسري، بينما يسعى الأطفال في بعض الأحيان للهجرة بحثاً عن فرص تعليمية أو للهروب من بيئات غير آمنة[5].

---

[1] أحمد بويش،" **الاتجاهات الحديثة للهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط**"، السياسة والمجتمع، العدد23 ،2021 ، ص 64.

[2] مريم بوسيف،" **دور الجزائر والمغرب كمحطات عبور في الهجرة غير الشرعية**"، مركز الدراسات الأفريقية، الجزائر، 2020، ص 78.

[3] يوسف الحاج،" **الهجرة عبر الطرق الصحراوية :المخاطر والتحديات**"، الدراسات الهجرية، العدد 5، 2022، ص 51.

[4] فاطمة الزهراء بن طاهر ،" **النزاعات المسلحة والهجرة القسرية في أفريقيا**"، الدراسات الأمنية، العدد30 ،2021 ، ص 123.

[5] جمال حسين،" **النساء والأطفال في الهجرة غير الشرعية :تحديات وفرص**"، حقوق الإنسان والتنمية، العدد14، 2021، ص 35.

يعتبر الاتجاه الهجرة عبر الطرق الصحراوية من أبرز الأنماط في الهجرة غير الشرعية، حيث يواجه المهاجرون الذين يسلكون هذا الطريق العديد من المخاطر مثل درجات الحرارة العالية، وقلة الماء والطعام، إضافة إلى تعرضهم لخطر التعرض للإتجار بالبشر، وتزداد صعوبة هذه الرحلات في ظل الظروف القاسية للصحارى الكبرى، مثل صحراء الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا .وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة، يبقى هذا الطريق خياراً مهماً للمهاجرين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الطرق البحرية، ويجدون في الرحلة عبر الصحراء فرصة للوصول إلى دول المغرب العربي ثم إلى أوروبا[1].

وفي جانب آخر في هذا السياق هو الهجرة القسرية بسبب النزاعات المسلحة، حيث تكون الحروب والعنف سبباً رئيسياً في دفع الأفراد للهجرة غير الشرعية في مناطق مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، ومالي، وفي بعض الحالات، يصبح هؤلاء المهاجرون لاجئين غير مسجلين في البلدان المجاورة أو في الوجهات التي يصلون إليها، وهو ما يعرضهم لخطر الاعتقال أو الترحيل[2].

الهجرة عبر الحدود الداخلية في القارة تعد أيضاً من الأنماط المتزايدة للهجرة غير الشرعية، حيث يسعى العديد من المواطنين في الدول الأفريقية إلى الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضرية، أو من الدول الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى إلى دول شمال أفريقيا في محاولة للوصول إلى أوروبا، وقد أصبحت الجزائر والمغرب محطات عبور رئيسية، إذ يشكل المهاجرون من دول مثل النيجر ومالي وتشاد جزءاً كبيراً من هذه الحركة[3].

من جهة أخرى،" الهجرة بواسطة شبكات التهريب "تعتبر أحد الأنماط المتفشية في الهجرة غير الشرعية، حيث يعتمد المهاجرون على شبكات التهريب لتمريرهم عبر الحدود، حيث يقوم المهربون أحياناً بتعريض المهاجرين لخطر الموت، مثلما يحدث في حالات الغرق في البحر الأبيض المتوسط[4].

أخيراً، يتزايد التوجه نحو الهجرة غير الشرعية عبر الإنترنت، حيث يتم تجميع المعلومات حول طرق الهجرة غير الشرعية عبر مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث يستخدم العديد من الشباب الأفريقي هذه الشبكات للحصول على معلومات حول كيفية الهجرة بطرق غير قانونية، وهذه الظاهرة قد تكون حديثة نسبياً، إلا أنها تمثل تهديداً جديداً، حيث توفر منصات

[1] يوسف الحاج، المرجع السابق، ص51.

[2] فاطمة الزهراء بن طاهر، المرجع السابق، ص 123.

[3] مريم بوسيف، المرجع السابق، ص 78.

[4] جمال حسين،" **شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية :تأثيراتها وأبعادها**"، الأمن الوطني، العدد12، 2021، ص 89.

الإنترنت وسيلة سريعة للحصول على تفاصيل دقيقة عن الرحلات غير الشرعية، مما يعزز ظاهرة الهجرة غير النظامية[1].

المطلب الثالث: المناطق الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية

تُعد إفريقيا من أكثر القارات تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين، حيث يُقدَّر عددهم سنويًا بأكثر من خمس ملايين شخص، ففي هذا المقال، نسلط الضوء على المناطق الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين في القارة.[2]

الخريطة رقم 01: توضح مسار المهاجرين غير الشرعيين

بمنطقة الصحراء الكبرى نحو أوروبا

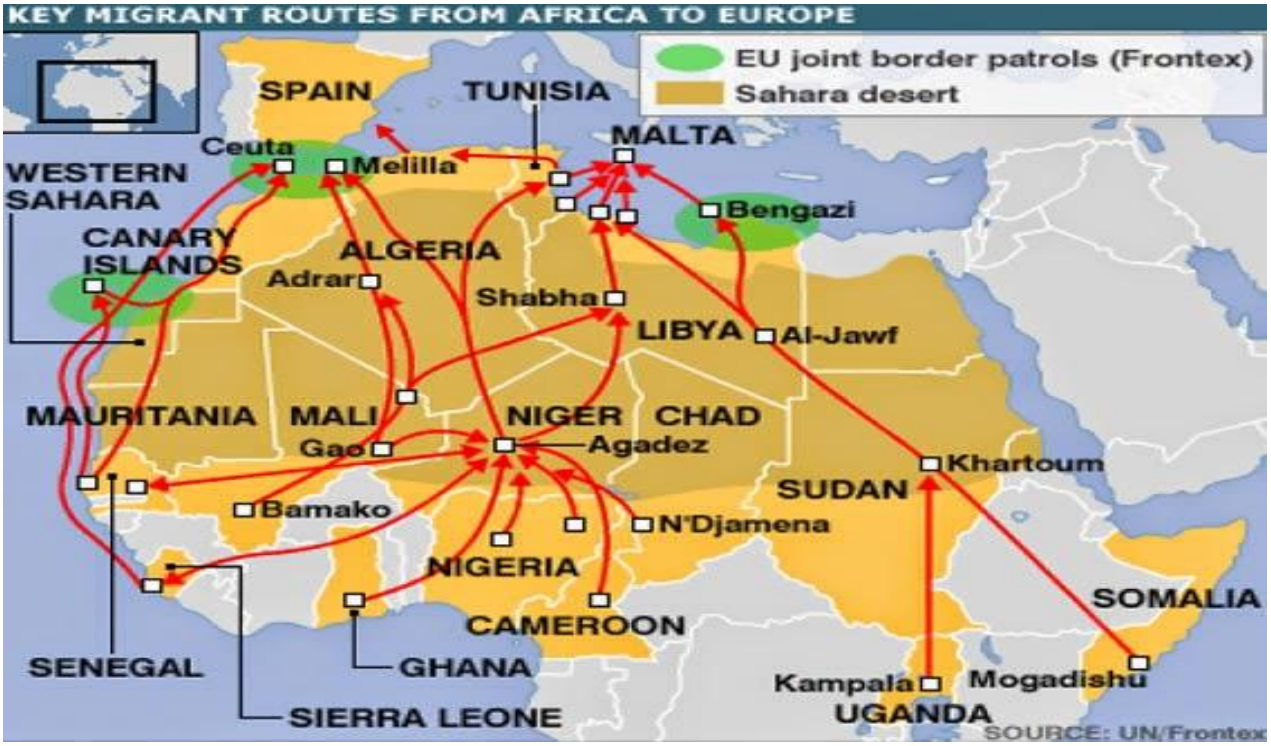

المصدر:

United Nations / Frontex. **Key Migrant Routes from Africa to Europe**. Accessed May 29, 2025. https://www.un.org/ or https://frontex.europa.eu.

[1] محمد لطفي،" **الهجرة غير الشرعية عبر الإنترنت :ظاهرة جديدة في العالم الرقمي**"، التكنولوجيا والهجرة، العدد7 ،2022 ، ص.45

[2] Fargues, philippe**, migration from africa to Europe: trends and challenges**. Oxford university press, 2022.

أ. **منطقة الساحل والصحراء الكبرى:** تُعد منطقة الساحل والصحراء الكبرى، التي تشمل دول النيجر ومالي وتشاد، واحدة من أبرز المناطق المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين في إفريقيا، حيث أنها تعاني هذه الدول من أزمات اقتصادية حادة، حيث يعيش جزء كبير من السكان تحت خط الفقر، مما يدفع الشباب إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج، إضافة إلى ذلك، تُعد هذه المنطقة من أكثر المناطق تضررًا من التغيرات المناخية، كما أدت موجات الجفاف والتصحر إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، مما زاد من معدلات الهجرة، وبحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن أكثر من 80% من المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون ليبيا نحو أوروبا ينحدرون من هذه المنطقة[1].

ب. **القرن الإفريقي:** يُعتبر القرن الإفريقي، الذي يضم دول الصومال وإثيوبيا وإريتريا، من أكثر المناطق تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين في إفريقيا، فهاته الدول تعاني من أزمات سياسية واقتصادية مستمرة تدفع الآلاف إلى مغادرة أوطانهم بحثًا عن حياة أفضل، حيث يعدّ النزاع المسلح واحدًا من أبرز أسباب الهجرة في المنطقة، حيث تشهد الصومال اضطرابات داخلية وحروبًا أهلية منذ عقود، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، ففي إثيوبيا، زادت النزاعات العرقية والتوترات السياسية من موجات الهجرة، خاصة بعد تصاعد الصراع في إقليم تيغراي، أما إريتريا، فتُعرف بواحدة من أكثر الدول قمعًا في العالم، حيث يفرّ الشباب هربًا من الخدمة العسكرية الإجبارية، التي قد تستمر لسنوات طويلة دون أفق واضح[2].

ج. **شمال إفريقيا:** تُعد ليبيا والمغرب من أهم نقاط العبور الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تستغل شبكات تهريب البشر الأوضاع الأمنية الهشة في هذه الدول لتسهيل عمليات العبور نحو أوروبا، وفي ليبيا، أدى الفراغ الأمني بعد عام 2011 إلى جعل البلاد مركزًا رئيسيًا للهجرة غير الشرعية، حيث تُستخدم المدن الساحلية مثل زوارة وصبراتة كنقاط انطلاق للقوارب المتجهة نحو إيطاليا[3].

د. **منطقة البحيرات العظمى:** تشمل منطقة البحيرات العظمى دول جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، ورواندا، التي تعاني من نزاعات عرقية وسياسية أدت إلى موجات هجرة كبيرة خلال العقود الأخيرة. تشهد هذه الدول صراعات داخلية طويلة الأمد، حيث تنتشر الجماعات المسلحة والميليشيات التي تتسبب في انعدام الأمن وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، حيث تُعد جمهورية الكونغو

[1] International organization from migration (IOM). **World migration reports 2023**. Geneva: IOM publication.2023.

[2] Fargues, philippe**, migration from africa to Europe: trends and challenges**. Oxford university press, 2022.

[3] Reuters."**Morocco stops 45.000 migrants crossing to Europe in 2024**." Last modified septembre 7. 2024.

الديمقراطية من أكثر الدول تضررًا، إذ يعاني سكانها من النزوح القسري نتيجة الصراعات بين الميليشيات والحكومة، إضافة إلى الأزمات الإنسانية الحادة[1].

هـ. **غرب إفريقيا:** تُعد دول غرب إفريقيا، مثل نيجيريا والسنغال وغانا، من أكبر مصادر المهاجرين غير الشرعيين في القارة، رغم استقرارها النسبي مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تعاني هذه الدول من معدلات بطالة مرتفعة، وانخفاض في مستويات الأجور، مما يدفع آلاف الشباب إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج، كما يُعتبر العامل الاقتصادي الدافع الرئيسي للهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة، حيث يسعى المهاجرون إلى تحسين ظروفهم المعيشية، خاصة مع تزايد الفجوة بين مستويات الدخل في إفريقيا وأوروبا، ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، تمثل نيجيريا وحدها 15%من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو أوروبا. [2]

يعتمد المهاجرون من غرب إفريقيا على مسارات متنوعة للوصول إلى أوروبا، حيث يعبر البعض الصحراء الكبرى باتجاه ليبيا والجزائر، بينما يفضل آخرون سلك الطريق البحري من سواحل السنغال نحو جزر الكناري الإسبانية، حيث يُعد هذا الطريق من أخطر مسارات الهجرة، بسبب طول المسافة وافتقار القوارب إلى معايير السلامة، مما يؤدي إلى غرق مئات المهاجرين سنويًا، كما تستغل شبكات التهريب حاجة الشباب إلى الهجرة، فإن استمرار الأزمات الاقتصادية وغياب فرص العمل يدفع المزيد من الشباب إلى المخاطرة بحياتهم بحثًا عن مستقبل أفضل.[3]

[1] Fargues, philippe, **migration from africa to Europe: trends and challenges**. Oxford university press, 2022.

[2] UNHCR. global trends: **foreed displancement in 2023. Geneva**: UNHCR, 2023.

[3] United nations. **Migration trends in africa.** New York: un publications.2024

المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي الجزائري

تم التطرق في هذا الجزء من البحث الى مفهوم الأمن القومي الجزائري من خلال عرض المفهوم الخاص للأمن القومي الجزائري وأبعاده مطلبا أولا، وكذا التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الجزائري مطلبا ثانيا، اضافة الى حالة الهجرة غير شرعية ضمن التحديات الأمنية للجزائر مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: المفهوم الخاص للأمن القومي الجزائري وأبعاده

شهد مفهوم الأمن القومي تطورًا ملحوظًا في السياق الجزائري، نتيجة التحولات السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، فقد انتقل هذا المفهوم من التركيز على البعد العسكري فقط إلى تصور أشمل يدمج مختلف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى البيئية، في مقاربة شاملة للأمن، ويُعزى هذا التوسّع إلى إدراك صانع القرار الجزائري لتعدد مصادر التهديد وتعقيد التحديات الأمنية في الداخل والخارج، خاصة في ظل السياق الإقليمي المتوتر والمفتوح على كافة الاحتمالات[1].

يرتبط المفهوم الخاص للأمن القومي الجزائري أيضًا بالتجربة التاريخية للجزائر، لاسيما فترة الثورة التحريرية وما تلاها من مراحل بناء الدولة الحديثة، فقد تولّد لدى النخبة السياسية والأمنية في الجزائر تصور يعتبر أن استقرار الدولة وحمايتها من الاختراقات الخارجية والداخلية يمثل جوهر الأمن القومي، ومن هذا المنطلق، تعزز مفهوم السيادة الوطنية باعتباره أولوية قصوى، لا يمكن التفريط فيها تحت أي مبرر سياسي أو اقتصادي أو دولي[2].

لقد ساهمت البيئة الجغرافية للجزائر أيضًا في بلورة مفهومها الخاص للأمن القومي،[3] إلى جانب العوامل الجغرافية والتاريخية، فإن البعد العقائدي والثقافي لعب دورًا مهمًا في صياغة تصور الدولة الجزائرية للأمن القومي .فالهُوية الوطنية، المرتكزة على الإسلام والعروبة والأمازيغية،[4] كما لا يمكن إغفال البعد الاقتصادي ضمن تصور الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات.[5]

---

[1] محمد شريف زاغز،" **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية**"، الجزائر :دار الهدى،2020 ، ص.45

[2] زهير بوعمامة،" **إعادة تعريف الأمن القومي في الجزائر :السياق والخصوصية**"، دراسات سياسية، العدد 12، 2018، ص 34.

[3] عبد القادر بوعقبة،" **الجزائر والجوار المضطرب :التهديدات الأمنية في الساحل**"، الجزائر: منشورات الوطن،2019 ، ص.57

[4] فريدة بن عيسى،" **البعد الثقافي في الأمن القومي الجزائري**"، رؤى استراتيجية، العدد7 ،2020 ، ص.68

[5] سمير خالدي،" **الأمن الاقتصادي ومتطلبات التنمية في الجزائر**"، الجزائر: الدار العربية للنشر،2021 ، ص.102

يتوزع مفهوم الأمن القومي الجزائري إلى عدة أبعاد مترابطة، أبرزها البعد السياسي، الذي يُعد حجر الأساس في حفظ استقرار النظام السياسي ومؤسساته،[1] أما البعد العسكري، فلا يزال يحتفظ بمكانة محورية في الاستراتيجية الأمنية للجزائر،[2] حيث يعتبر البعد الاقتصادي كذلك من أبرز أبعاد الأمن القومي في الجزائر،[3] أما فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، فإن الجزائر تولي اهتمامًا كبيرًا لضمان السلم الاجتماعي ومحاربة مظاهر التهميش والبطالة.[4]

أخيرًا، يبرز البعد البيئي ضمن تصورات الأمن القومي الحديث في الجزائر، خصوصًا في ظل التغيرات المناخية التي تهدد الأمن المائي والفلاحي تفرض تحديات إضافية على أجهزة الدولة، مما يستدعي دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الأمنية الوطنية، [5] كما يمثل التفاعل بين أبعاد الأمن القومي في الجزائر سمة أساسية لطبيعة التصور الجزائري للأمن، [6]وفي هذا السياق، تبرز أهمية البعد الصحي، حيث أدركت الدولة أن الأنظمة الصحية الهشة تمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي، كما دفعت هذه الأزمة صناع القرار إلى مراجعة أولويات الإنفاق العمومي، وتوجيهه نحو دعم القطاع الصحي وتطوير نظم الاستجابة للطوارئ الصحية، مما يجعل من الصحة العامة أحد المكونات الجديدة في هيكل الأمن الوطني.[7]

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الجزائري

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات الداخلية التي تلقي بظلالها على منظومة الأمن القومي ومن أهمها ملف الاستقرار السياسي، حيث شهدت البلاد خلال السنين الأخيرة احتجاجات شعبية عارمة كشفت حجم الاحتقان السياسي، والمتطلبات المتزايدة بإصلاحات رئيسية، وقد دفع هذا الوضع الحاكم إلى إعادة ترتيب أولوياته، لكن استمرار بعض مظاهر الجمود السياسي وضعف الثقة بين الدولة والمجتمع لايزال يشكل تهديدا دائما للاستقرار الوطني[8].

من جانب آخر، تكتسي الأزمة الاقتصادية أهمية قصوى بين التحديات التي تقف عائقًا أمام استتباب الأمن القومي الجزائري فكون اقتصاد البلاد يرتكز بشكل أساسي على تصدير المحروقات الذي فاقت نسبته 90% من العملة الصعبة، جعله هشا وقابلا للانهيار أمام أزمات أسعار النفط

[1] زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص 37.
[2] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص.60
[3] سمير خالدي، المرجع السابق، ص 95.
[4] فريدة بن عيسى،" **البعد الثقافي في**"... ، المرجع السابق، ص 70.
[5] عبد القادر بوعقبة، ، المرجع السابق، ص 88.
[6] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 69.
[7] زهير بوعمامة،، المرجع السابق، ص 42.
[8] زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص 39.

في الأسواق الدولية، وما زاد الطين بلة هو تفشي الوباء الذي سلخ من عنق الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تموجات اجتماعية حادة ومتغيّرات اقتصادية نصبت بدورها كمهددات للأمن الداخلي، وعلى رأسها ارتفاع نسب البطالة والتضخم، وهو ما أثر سلبا على أدوات الصمود الاجتماعي وعلى القدرات المالية للدولة في تمويل الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي[1].

تتربص بالجزائريين من القضايا الوطنية الداخلية، مسائل تقتصر على الاحتقان الاجتماعي الذي صار يشكل انشغالا يومي يؤدي إلى العصف بالأمن القومي المحلي على المدى الطويل، حيث إن غياب التنمية وتفاقم مظاهر التهميش، وندرة النسيج الاجتماعي لبعض المناطق وفتح المجال أمام نزعات الانفصال في أطراف الوطن أو التطرف، على سبيل المثال، يعنى هذا أن الدولة تجد نفسها اليوم في تحد بالنسبة للإشكالية الثانية : إعادة دمج الفئات المهمشة داخل الدينامية الوطنية وتوزيع الثروة إلى حد ما والحوكمة التماثلية غير الكفؤة لجملة من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تخدم المواطن، والتي هي في بعض الحالات العامل المسبب للتوتر الاجتماعي وليس حله[2].

أما التحدي الثالث الذي لا غنى عنه فتمثل في الإشكالية الهيكلية، خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية للدولة ومنها على ما يبدوا التجانس الذي تعتمده في أنماط الحكامة على مستوى ترابي واسع من حيث تنامي هذه الظاهرة وتعددها. ولعل من أبرز المرجعيات في دراسة أسباب عدم انضباط السلوك القانوني والائتماني من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين، على الرغم من أهمية هذه الظاهرة واستمراريتها، نقص المعلومات حولها. كما أن غياب التحفيز ودوافع العلاقة القائمة بين الأطراف بالمفهوم التقليدي يشكل عائقا أمام هذه الأوضاع لا يتعزز ولاء المواطن للدولة، بل على العكس من ذلك، تتحول أي أزمات اجتماعية محتملة أو غير مؤكدة إلى أزمات فوق المحتملة وتهديدات أمنية حقيقية[3].

[1] سمير خالدي، المرجع السابق، ص 109.

[2] فريدة بن عيسى،" **البعد الثقافي في "...**، المرجع السابق، ص 65.

[3] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 73.

الخريطة رقم 02: توضح للصراع الأمني والعسكري والاقتصادي بالمنطقة، مع التهريب والهجرة غير الشرعية

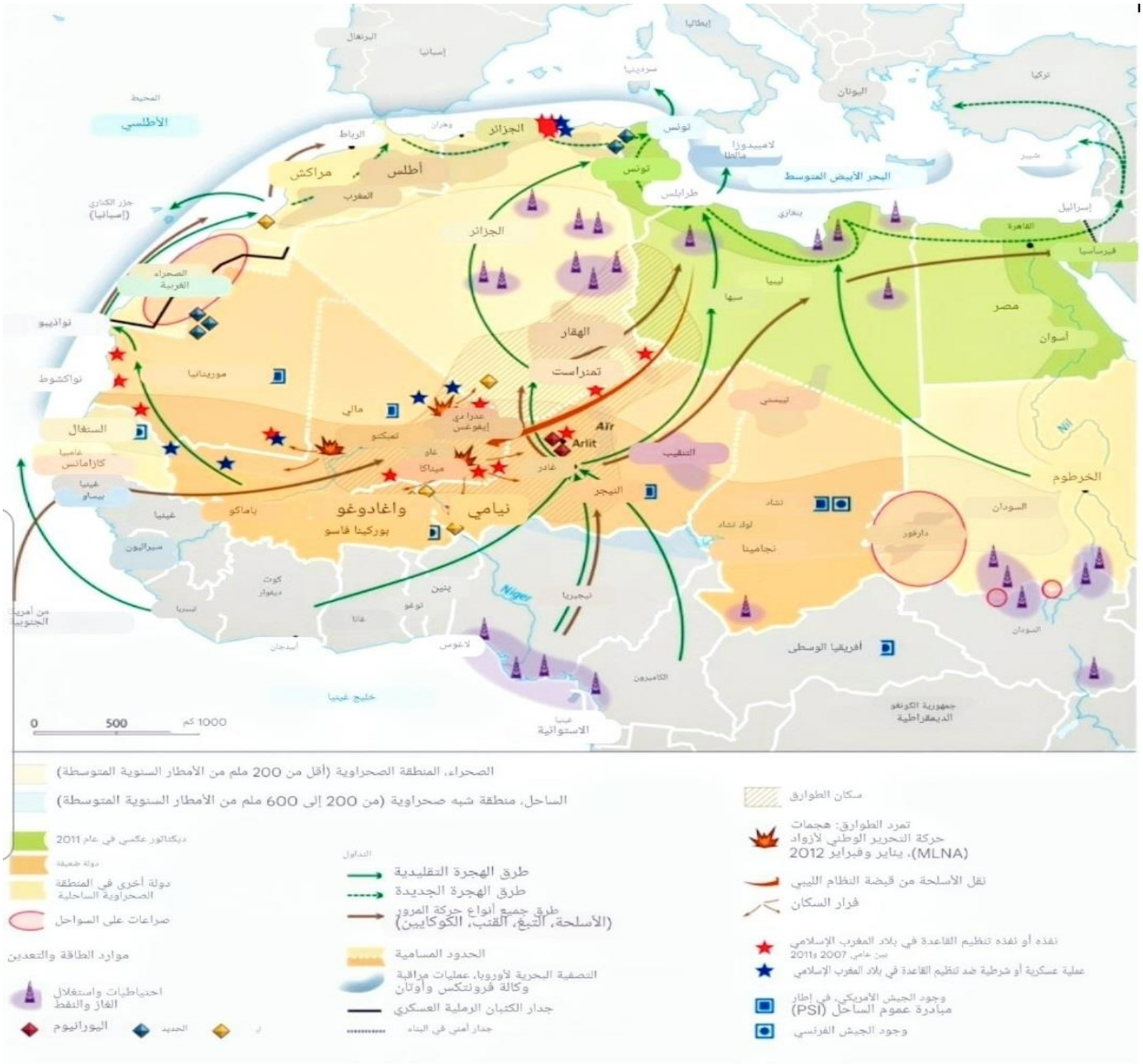

المصدر: Le Monde Diplomatique. "Carte géopolitique des flux migratoires et des trafics dans le Sahel et le Sahara." 2018، تم الاطلاع عليه في 28 ماي 2025 .https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/sahel-migrations

تتنوع مختلف التهديدات الخارجية التي تتربص بالأمن الوطني للجزائر، ولاشك أن الهشاشة التي يعرفها جوار البلاد الإقليمي تمثل تحديا كبيرا، حيث تطوق الجزائر دول تعرضت لحالات من الهشاشة الأمنية على غرار ليبيا، مالي، والنيجر، وهو ما أجبرها على اتخاذ موقفها العقائدي بعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول ومع ذلك البحث عن تأمين حدودها أو إقامة تعاون أمني إقليمي ورغم محدوديته [1].

ولا شك أن الأطماع والأجندة الخارجية في جوار الجزائر سواء في ليبيا أو في منطقة الساحل، لا تبعث في نفس الأمر، فالهيمنة على دول الجوار وتحقيق اختراق عسكري والوجود العسكري لقوى أجنبية ينقلها إلى حدودها، من شأنه أن يقيد من حركية الجزائر، ويأتي بتوازنات جديدة لا تتماشى بالضرورة مع رؤية الجزائر للسيادة الإقليمية ولابد للجزائر من التصدي له، كما تخشى الجزائر من تحول هذه التدخلات إلى أدوات إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة دون مراعاة مصالحها الحيوية[2].

أخيرًا، يُعتبر التغلغل الثقافي والإعلامي الأجنبي في الفضاء الوطني تهديدًا ناعمًا للأمن القومي. فبعض الحملات الممنهجة تهدف إلى التأثير على الرأي العام المحلي وإضعاف الروح الوطنية. وهذا ما دفع الجزائر إلى تشديد الرقابة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وتعزيز خطابها الرسمي للدفاع عن الثوابت السيادية [3].

تُعدّ الهجرة غير الشرعية واحدة من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر، بالنظر إلى موقعها الجغرافي كبوابة نحو أوروبا، ما يجعلها منطقة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من دول الساحل والصحراء، وتتحول هذه الظاهرة إلى أزمة أمنية حينما تُستغل من قبل شبكات التهريب، أو حين تتسبب في اضطرابات اجتماعية في مناطق العبور أو الإيواء[4].

أما الهجرة غير الشرعية، فهي واحدة من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر، نظرًا لموقعها الجغرافي كبوابة نحو أوروبا، مما يجعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من دول الساحل والصحراء. وتتحول هذه الظاهرة إلى أزمة أمنية عندما تستغلها شبكات التهريب، أو عندما تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية في مناطق العبور أو الإيواء [5].

---

[1] عبد القادر بوعقبة، المرجع السابق، ص 101.

[2] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 80.

[3] فريدة بن عيسى،" **البعد الثقافي في**"... ، المرجع السابق، ص 76.

[4] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 92.

[5] فريدة بن عيسى،" **البعد الثقافي في**"... ، المرجع السابق، ص 70.

المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا مصدر قلق في الجزائر، خصوصًا مع زيادة أعدادهم في المدن الكبرى. هذا يضغط على البنية التحتية والخدمات العامة، مثل الصحة والسكن، ويؤدي إلى توترات اجتماعية بسبب تنافس الناس على فرص العمل والموارد. وكما نعرف، هذه الضغوط تؤدي أحيانًا إلى ارتفاع الخطابات العنصرية في بعض المناطق [1].

كذلك، الضغوط الأوروبية على الجزائر لتكون شرطي الحدود لوقف الهجرة نحو الضفة الشمالية تثير توترًا سياسيًا. الجزائر ترفض فكرة إقامة مراكز إيواء أوروبية على أراضيها وتفضل حلولًا تنموية لمعالجة أسباب الهجرة بدلاً من التركيز فقط على الحلول الأمنية، وهذا يظهر اختلافًا في الرؤى مع الشركاء الأوروبيين[2].

المطلب الثالث: حالة الهجرة غير شرعية ضمن التحديات الأمنية للجزائر

عرفت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة تصاعدًا لافتًا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة من دول الساحل الإفريقي، مثل النيجر، مالي، وتشاد، ويُعزى هذا التدفق إلى تردي الأوضاع الأمنية والمعيشية في تلك الدول، ما جعل الجزائر وجهة عبور رئيسية نحو أوروبا أو محطة استقرار مؤقت .ففي سنة2014 ، قدّرت وزارة الداخلية الجزائرية تواجد ما يفوق 25 ألف مهاجر غير شرعي على التراب الوطني، وهو رقم ارتفع إلى أكثر من 40 ألف سنة2017 ، خصوصًا في ولايات الجنوب كتمنراست وأدرار[3].

من الناحية الأمنية، يشكّل تواجد عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين في المدن الكبرى تحديًا كبيرًا لمصالح الأمن الوطني، لا سيما في ظل غياب قاعدة بيانات دقيقة عن هوياتهم وحركاتهم، هذا النقص يُضعف من قدرة الدولة على التتبع والردع، ويجعل من بعض التجمعات أماكن محتملة لتخزين السلاح أو التخطيط لعمليات إجرامية أو إرهابية[4].

أما من الجانب الاقتصادي، فإن الكلفة الاجتماعية للهجرة غير الشرعية تتجلى في الضغط على مرافق الدولة، لا سيما المستشفيات والمدارس، ففي سنة2019 ، أصدرت وزارة الصحة تقريرًا يُفيد بأن أكثر من 12% من خدمات الطوارئ في مستشفيات الجنوب وُجهت لمهاجرين غير شرعيين، مما زاد من عبء الكوادر الطبية وخلق حالة من التذمر في أوساط المواطنين المحليين[5].

---

[1] سمير خالدي، المرجع السابق، ص 123.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" **تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، الجزائر: منشورات رسمية، 2020، ص11.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" **تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، الجزائر: منشورات رسمية،2017 ، ص .9

[4] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 88.

[5] وزارة الصحة والسكان،" **تقرير نشاط المؤسسات الصحية لسنة"2019 ،** الجزائر: المديرية العامة للتخطيط،2020 ، ص.33

مع تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أصبحت المدن الجزائرية الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران نقطة استقطاب هامة للمهاجرين، مما خلق عبئًا إضافيًا على البنى التحتية والخدمات العامة في2019 ، توقعت السلطات المحلية أن أكثر من 20% من المهاجرين غير الشرعيين تمركزوا في أحياء ذات كثافة سكانية مرتفعة، وهو ما أدى إلى صعوبة تقديم الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم[1].

بالإضافة إلى الأثر الاجتماعي، باتت الهجرة غير الشرعية تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني، حيث تستغل شبكات التهريب المهاجرين غير النظاميين كقوة عمل رخيصة، مما يعزز الأنشطة الإجرامية مثل تهريب المخدرات والسلاح، وقد أعلنت المديرية العامة للأمن الوطني في تقريرها لعام 2020 أن 15% من العمليات الإجرامية التي تم إيقافها كانت على صلة بشبكات تهريب البشر، وهو ما يعكس العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في الجزائر[2].

وفيما يخص الحلول المحلية، تسعى الجزائر إلى تطبيق استراتيجية متكاملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية لكن حتى الآن، تبقى هذه السياسات محدودة النتائج، حيث تبرز الحاجة إلى تعاون أكبر من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذه الظاهرة بشكل شامل[3].

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**تقرير عن الوضع الأمني في الجزائر**"، الجزائر: منشورات رسمية،2020 ، ص.87

[2] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 120.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تقرير عن الوضع الامني في الجزائر**، الجزائر، منشورات رسمية،2020 ، ص.87

استنتاجات

تُعدّ الهجرة غير الشرعية، استنادًا إلى التحليل المعروض في هذا الفصل، ظاهرة عالمية متنامية تشكل تهديدًا جادًا لاستقرار العديد من المجتمعات، لا سيما في الدول النامية .تتمثل هذه الظاهرة في انتقال الأفراد عبر الحدود الدولية دون الامتثال للمتطلبات القانونية والإجرائية للهجرة في دول المقصد كالهجرة غير القانونية عبر الحدود البرية أو البحرية، أو من خلال استخدام تأشيرات مزورة أو منتهية، وفي العديد من الحالات، يكون الدافع وراء هذا النوع من الهجرة هو البحث عن فرص اقتصادية أفضل أو الهروب من أوضاع سياسية غير مستقرة.

وفي الختام، فإن الجزائر لا تواجه فقط تحديات على المستوى الداخلي، بل أيضًا ضغوطًا دولية من جانب الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية لتكثيف جهودها في مواجهة الهجرة غير الشرعية، ومع أن الجزائر قد تبنت استراتيجيات لتخفيف هذه الضغوط، إلا أن الوضع يبقى غير مستقر، مما يتطلب جهدًا جماعيًا على المستوى الإقليمي والدولي لضمان استدامة الحلول.

الفصل الثاني:

انعكاسات الهجرة غير الشرعية

على استقرار وأمن الدولة الجزائرية

تمهيد:

إلى جانب تأثيرات الهجرة غير الشرعية المباشرة على أمن الحدود، تتشابك هذه الظاهرة مع قضايا الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتُثير مخاوف جدية بشأن تسلل عناصر إرهابية أو متطرفة، علاوة على ذلك، تُلقي بظلالها على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، مما يستدعي تحليلًا معمقًا لأبعادها الأمنية المتنوعة وتداعياتها المحتملة على الدولة والمجتمع.

وعليه سيتم في هذا الفصل تحليل الأبعاد المختلفة للهجرة غير الشرعية من إفريقيا كمبحث أول، ثم التأثيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية، وكذا التأثيرات الاجتماعية والثقافية مبحثا ثالثا، وتم اختتام الفصل بدراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري مبحثا رابعا.

المبحث الأول: تحليل الأبعاد المختلفة للهجرة غير الشرعية من إفريقيا

وتناولنا فيه تحليل الأبعاد المختلفة للهجرة غير الشرعية من إفريقيا مستعرضين ذلك من خلال عرض الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة (تهريب البشر، المخدرات، الأسلحة) مطلبا أولا، وكذا تأثير تدفقات المهاجرين غير الشرعيين على إدارة الحدود ومراقبتها مطلبا ثانيا، اضافة الى الضغوط الأمنية على المناطق الحدودية والمجتمعات المحلية مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة (تهريب البشر، المخدرات، الأسلحة)

أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة محطة عبور رئيسية لظاهرة تهريب البشر حيث تُستغل الهجرة غير الشرعية كغطاء لأنشطة إجرامية تنظمها شبكات متخصصة تمتد من دول الساحل الإفريقي إلى الحدود الشمالية للبلاد، فهذه الشبكات تستهدف المهاجرين الأفارقة القادمين من بلدان تعاني من الفقر والنزاعات، حيث يتم إغراؤهم بوعود زائفة للوصول إلى أوروبا فيتم استغلالهم جسدياً ومادياً على طول مسار العبور[1].

تستغل هذه الشبكات الطبيعة الجغرافية الوعرة للصحراء الجزائرية، إذ تمرّ عبر ممرات غير مراقبة وتقوم بتهريب المهاجرين على شكل مجموعات صغيرة لتفادي الرصد الأمني، وفي كثير من الحالات، يتم استغلال الأطفال والنساء في أنشطة غير قانونية، مثل التسول والدعارة القسرية ما يطرح إشكالات أخلاقية وأمنية بالغة الخطورة على الدولة الجزائرية[2].

وتعمل بعض هذه الشبكات بالتواطؤ مع عناصر محلية تسهل تنقل المهاجرين مقابل مبالغ مالية كبيرة، مما ساهم في بروز ظاهرة "السمسرة البشرية" في بعض الولايات، وقد تم تفكيك عدة شبكات في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد توسيع عمليات المراقبة الحدودية في 2019 ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.[3]

من جهة أخرى، فإن الطابع العابر للحدود لهذه الجريمة المعقدة يجعل من مكافحتها تحدياً حقيقياً، نظراً لتداخلها مع شبكات إجرامية دولية تنشط كذلك في تجارة السلاح والمخدرات، وتشير

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" **تقرير حول ظاهرة الهجرة** "...، المرجع السابق، ص.24

[2] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص.133

[3] وزارة الدفاع الوطني، "**الملخص الأمني السنوي**"، الجزائر، 2021، ص .47

تقارير أمنية إلى أن بعض المهاجرين غير النظاميين يتحولون لاحقاً إلى عناصر داخل هذه الشبكات بعد تعرضهم للاستغلال أو التهديد، مما يزيد من صعوبة تعقبهم وتفكيك المنظومة.[1]

تعمل شبكات تهريب المخدرات في تنسيق وثيق مع عصابات تهريب البشر ما يدل على تداخل خطير بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فغالبًا ما يتم نقل البشر والمخدرات في نفس القوافل مع توزيع المهام حسب الخبرة والمنطقة، ما يعقّد جهود المراقبة ويزيد من الضغط على أجهزة الأمن.[2]

وفي هذا السياق، سعت الدولة الجزائرية إلى تعزيز المراقبة التقنية للحدود، بما في ذلك استعمال الطائرات بدون طيار والرادارات الأرضية منذ 2021، وذلك لمواجهة الأساليب المتطورة التي تعتمدها شبكات التهريب، لكن رغم ذلك فإن المسالك الصحراوية المفتوحة وغياب التعاون الإقليمي الكافي يعيقان فعالية الجهود الوطنية.[3]

إن استمرار الهجرة غير الشرعية دون معالجة شاملة يسهم في استدامة بيئة ملائمة لتجارة المخدرات خصوصًا في ظل انعدام الاستقرار في دول الجوار، ويُعدّ التعامل مع هذه الظاهرة من أولويات الأمن القومي الجزائري، إذ تتجاوز تداعياتها المسائل الأمنية لتشمل الصحة العامة، وتهديد مستقبل الشباب في المناطق المستهدفة بالترويج والاستهلاك.[4]

تُعدّ الجزائر من الدول الأكثر تأثرًا بتهريب الأسلحة الخفيفة في منطقة شمال إفريقيا نتيجة موقعها الجغرافي القريب من بؤر التوتر في الساحل والصحراء، حيث تنشط جماعات مسلحة تستغل مسارات الهجرة غير الشرعية لتمرير الأسلحة إلى داخل الأراضي الجزائرية، وتُعد هذه الظاهرة تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، إذ تسهّل امتلاك الأسلحة من طرف مجموعات إجرامية أو انفصالية.[5]

تستفيد شبكات تهريب الأسلحة من نفس البنية التي تستعملها عصابات تهريب البشر والمخدرات، حيث تمرّ عبر المعابر الحدودية غير المراقبة مثل تلك الواقعة في حدود تمنراست وبرج باجي مختار، وفي العديد من العمليات الأمنية تم ضبط مهاجرين غير شرعيين حاملين

[1] زهية بن يوسف، "**تحوّلات الجريمة المنظمة في الجزائر**"، مجلة الدراسات الأمنية، العدد 9، 2021، ص .65

[2] فاطمة الزهراء لعروسي، "**المهاجرون غير الشرعيين كوسطاء في تهريب المخدرات**"، العلوم الأمنية، العدد 7، 2021، ص.88

[3] وزارة الدفاع الوطني، "**التقرير الأمني لعام"2021**"، منشورات رسمية، الجزائر، ص 74.

[4] أحمد طيباوي، "**مكافحة تهريب المخدرات في الجزائر التحديات والاستراتيجيات**"، الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد 10، 2022، ص 57.

[5] وزارة الدفاع الوطني، " **تقرير حول تهريب الأسلحة في الجزائر**"، الجزائر،2022 ، ص .19

لأسلحة خفيفة أو مكلفين بنقلها من دون دراية كافية بمحتواها الحقيقي، مما يدل على استغلال واضح لوضعهم[1].

وقد شهدت الجزائر في عام 2014 على سبيل المثال عملية نوعية في منطقة عين قزام تم خلالها ضبط شحنة أسلحة قادمة من ليبيا، ضمت بنادق كلاشينكوف وذخيرة حية وكانت الشحنة مموهة ضمن قافلة مهاجرين غير شرعيين متجهة نحو الجزائر العاصمة، وقد ساهمت هذه الحادثة في إعادة تقييم شامل للسياسات الأمنية في الجنوب.[2]

ومن الناحية الأمنية، يُشكّل تهريب الأسلحة خطورة مزدوجة، فهو لا يهدد فقط أمن الحدود بل يُغذي كذلك الجريمة المنظمة في الداخل، خصوصًا العصابات الناشطة في التهريب المسلح والسطو والاتجار بالممنوعات، وتشير تقارير وزارة الدفاع الوطني إلى تزايد وتيرة عمليات الحجز، حيث تم تسجيل أكثر من 300حالة ضبط لسلاح فردي ما بين 2018و2022.[3]

المطلب الثاني: تأثير تدفقات المهاجرين غير الشرعيين على إدارة الحدود ومراقبتها

أفرزت موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الساحل الإفريقي إلى الجزائر ضغطًا متزايدًا على قدرات الدولة في مراقبة حدودها الجنوبية الشاسعة، فالامتداد الجغرافي للحدود الذي يفوق 6آلاف كلم يمثل عائقًا لوجستيًا دائمًا، خاصة في ظل الطبيعة الصحراوية القاسية التي تعيق الانتشار الفعّال للقوات الأمنية[4].

ومنذ سنة 2015 تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين المتسللين عبر ولايات مثل تمنراست، إليزي، وعين قزام، مما فرض على الدولة تكثيف نقاط التفتيش والدوريات، وهو ما استنزف الموارد البشرية والتقنية، ووفقًا لبيانات وزارة الداخلية ارتفعت عمليات الإيقاف بنسبة 43% بين 2017 و2021 نتيجة الضغط الأمني الناتج عن هذه التدفقات[5].

التحليل الأمني يُظهر أن المهاجرين غير النظاميين لا يشكلون فقط عبئًا بشريًا على الحدود، بل يُستغلون من طرف شبكات التهريب في تنفيذ مهام لوجستية مثل الاستطلاع أو التمويه، وقد

[1] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 156.

[2] مديرية الأمن الوطني، "**أرشيف العمليات الكبرى 2010–2020**"، الجزائر،2021، ص .72

[3] وزارة الداخلية، "**الإحصائيات الأمنية السنوية**"، الجزائر،2023 ، ص .33

[4] وزارة الدفاع الوطني، "**التقرير الدوري حول تأمين الحدود**"، الجزائر،2022 ، ص .21

[5] وزارة الداخلية، "**إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، منشورات رسمية، الجزائر، 2021، ص .38

لوحظ في عدة عمليات أن قوافل المهاجرين تُستعمل لتشتيت انتباه وحدات المراقبة، بينما تمرّ شحنات أخرى غير قانونية في مناطق موازية[1].

هذا الوضع جعل من إدارة الحدود تحديًا مركبًا بين الجانب الإنساني والأمني، حيث تجد السلطات الجزائرية نفسها مجبرة على التعامل مع المهاجرين من منظور إنساني، مع ضمان عدم تسلل عناصر إجرامية أو إرهابية ضمن هذه المجموعات، ويُعدّ هذا التوازن أحد أعقد الجوانب في منظومة الحماية الحدودية[2].

كما أن التعاون الأمني مع دول الجوار مثل النيجر ومالي يظل ضعيفًا نسبيًا، مما يخلق فراغًا تنشط ضمنه شبكات الهجرة والتهريب، خاصة مع غياب السيطرة الفعلية من بعض هذه الدول على أراضيها الحدودية، وقد عبّرت الجزائر في عدة مناسبات عن ضرورة إقامة تنسيق أمني فعّال إقليميًا للحد من هذا التهديد المتصاعد[3].

فأمام هذه التحديات، اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة تعزيز البنية التحتية الحدودية من خلال بناء جدران رملية، واستعمال أجهزة مراقبة حرارية، وطائرات بدون طيار، غير أن هذه الإجراءات، رغم فعاليتها التقنية، تبقى غير كافية في ظل التدفقات المتزايدة، ما يفرض مراجعة شاملة للمنظومة الأمنية الحدودية بمنظور استراتيجي طويل المدى[4].

أثّرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على استراتيجية الانتشار الأمني في الجزائر، حيث اضطرت الدولة إلى إعادة توزيع وحدات حرس الحدود، وتكثيف التواجد في المناطق الصحراوية المعزولة، وهو ما خلق فراغات أمنية في مناطق أخرى، هذه التحولات تؤكد أنّ الدولة باتت تواجه معضلة "توسيع الغطاء الأمني دون فقدان التوازن الجغرافي[5]."

أظهرت الوقائع الميدانية أنّ المهاجرين غير الشرعيين يعتمدون على مسالك تقليدية معروفة لدى المهربين، مثل "مسلك أغاديس –تمنراست "و"معبر برج الحواس –إليزي"، وهو ما سمح ببلورة خرائط طريق شبه ثابتة لهذه التحركات، وعلى الرغم من تكثيف المراقبة، لا تزال هذه المسالك تُستعمل نظرًا لطبيعتها المفتوحة وضعف البنى التحتية بها[6].

---

[1] عبد القادر بوعقبة، المرجع السابق، ص.117

[2] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 149.

[3] زهية بن يوسف، "**أمن الحدود في الجزائر التحديات والمسارات**"، القانون والمجتمع، العدد 13، 2021، ص .60

[4] مديرية الأمن الوطني، "**ضبط الحدود ومراقبة الهجرة**"، مذكرة عمل داخلية، الجزائر2023 :، ص.14 .

[5] وزارة الدفاع الوطني، "**تقرير تقييم الانتشار الحدودي**"، الجزائر،2022 ، ص .33

[6] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 151.

في هذا الإطار سجلت الجزائر ارتفاعًا كبيرًا في عدد الدوريات الحدودية المشتركة بين الجيش والدرك الوطني، حيث بلغ عددها أكثر من 6آلاف دورية في سنة 2022وذلك حسب إحصائيات وزارة الدفاع الوطني، غير أن هذه الجهود تصطدم بندرة الوسائل الجوية المناسبة مثل الطائرات المسيرة أو طائرات الاستطلاع طويلة المدى[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الطابع الجماعي لتحركات المهاجرين –خصوصًا في فصلي الربيع والصيف –يعقّد مهمة الكشف المبكر والتتبع، حيث يصعب التمييز بين المهاجرين المحتاجين للحماية والذين ينتمون إلى شبكات إجرامية، هذا التداخل أفرز حالات تسلل متكررة لمطلوبين دوليًا عبر الجنوب الجزائري، كما وقع في 2021حين تم توقيف شخص مشتبه في انتمائه إلى تنظيم إرهابي في تمنراست[2].

إن ضغوط الهجرة غير الشرعية أجبرت الجزائر على توقيع عدة اتفاقيات ثنائية مع النيجر ومالي بخصوص ترحيل المهاجرين، حيث تم ترحيل ما يزيد عن 16 ألف مهاجر في الفترة ما بين 2020 و2022، وفق بيانات رسمية، غير أن هذه الحلول تبقى ظرفية أمام استمرار العوامل الدافعة للهجرة من دول المصدر، مثل النزاعات والفقر والتغير المناخي[3].

وعليه، فإن سياسة إدارة الحدود لم تعد مجرد إجراء أمني بل أصبحت معركة استراتيجية متعددة الأبعاد، تتطلب دمج أدوات أمنية واستخباراتية وتقنية في آن واحد، كما أن نجاح هذه السياسة مرهون بإصلاحات قانونية وهيكلية تُمكّن من مواجهة التهديدات الديناميكية التي تفرزها الهجرة غير الشرعية في سياق إقليمي غير مستقر[4].

ساهمت موجات الهجرة غير الشرعية في إعادة تشكيل أولويات المنظومة الأمنية الجزائرية، حيث أضحى تأمين الحدود الجنوبية أولوية وطنية، بعدما كانت تركز الجهود الأمنية سابقًا على الحدود الغربية والشرقية المرتبطة بالتهريب والمخدرات، هذا التحول في التوجه الأمني يعكس إدراكًا استراتيجيًا جديدًا لطبيعة التهديد القادم من الجنوب[5].

ومن الناحية التنظيمية، دفعت هذه التدفقات إلى استحداث وحدات متخصصة في رصد وتفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية على مستوى الدرك والأمن الوطني، كما أنشأت وزارة الداخلية

[1] مديرية الأمن الوطني، "**مذكرة العمليات المشتركة 2022**"، الجزائر، 2023، ص .12

[2] فاطمة الزهراء لعروسي، "**الهجرة غير الشرعية وتسلل العناصر الإرهابية**"، الجزائرية للأمن والدفاع، العدد 8، 2022، ص .94

[3] وزارة الداخلية، "**التقرير السنوي حول سياسة ترحيل المهاجرين**"، الجزائر، 2023، ص 40

[4] عبد الحميد حمو، "**التحول في سياسات حماية الحدود الجزائرية**"، الدراسات الاستراتيجية المغاربية، العدد 14، 2023، ص .70

[5] عبد القادر بوعقبة، المرجع السابق، ص .122

خلية تنسيق دائمة لمتابعة الملف، تضم ممثلين عن الأجهزة الأمنية والهجرة، وهو ما يُظهر طابع المعالجة الشمولية لهذه الظاهرة[1].

غير أن هذا التركيز الأمني لم يخلُ من تحديات أبرزها الضغط المالي والإداري على الأجهزة الأمنية، خاصة في ظل محدودية الميزانيات، وتشير تقارير رسمية إلى أن ما يقارب 22% من نفقات وزارة الدفاع سنة 2022خُصّصت لتأمين الحدود، بما يشمل التجهيز، والتكوين، والدعم اللوجستي، وهي نسبة غير مسبوقة منذ عقدين[2].

من ناحية ميدانية، أثبتت التدفقات غير النظامية قدرتها على خلق بؤر توتر حدودية، خاصة عندما تتجمّع أعداد كبيرة من المهاجرين قرب مراكز العبور، ما يُحدث حالة استنفار دائم لدى الأجهزة، وقد تم تسجيل أكثر من 150حالة إنذار أمني على الحدود الجنوبية ما بين 2020 و2023، بسبب تحركات جماعية مفاجئة لمهاجرين[3].

أما على الصعيد الإداري، فقد شهدت الإدارات المحلية في ولايات الجنوب ضغطًا كبيرًا في معالجة ملفات الترحيل، والتنسيق مع المنظمات الإنسانية، والتعامل مع حالات الطوارئ الصحية، وتفيد شهادات مسؤولين محليين بأن تدفقات الهجرة أثرت سلبًا على التسيير اليومي وأثقلت كاهل البلديات الحدودية المحدودة الموارد[4].

وختامًا، يتضح أن تأثير الهجرة غير الشرعية تجاوز البُعد الأمني إلى بُعد بنيوي شمل السياسات العامة، والموارد البشرية، والتنظيم الإداري، مما يجعل الظاهرة ليس فقط تحديًا ظرفيًا بل معضلة استراتيجية تتطلب إصلاحًا عميقًا في أنماط إدارة الحدود الجزائرية في ظل محيط إقليمي متحول[5].

تُعتبر الحدود الجنوبية الجزائرية بمثابة بوابة استراتيجية بالنسبة للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود خاصة في منطقة الساحل والصحراء التي تشهد توترًا أمنيًا مستمرًا نتيجة نشاط الجماعات المتطرفة .ورغم الجهود الأمنية الجزائرية المكثفة لا تزال هذه الحدود تشكل تحديًا كبيرًا في التصدي لخطر تسلل العناصر الإرهابية ضمن تدفقات الهجرة غير الشرعية[6].

---

[1] وزارة الداخلية، "**إعادة هيكلة التنسيق الأمني للهجرة**"، مذكرة، الجزائر،2022 ، ص .17

[2] وزارة الدفاع الوطني، "**الميزانية السنوية للقطاع العسكري 2022**"، الجزائر،2023 ، ص .29

[3] مديرية الأمن الوطني، "**تشرة العمليات الحدودية 2020–2023**"، الجزائر،2023 ، ص .20

[4] رابح دراجي، "**إدارة الهجرة غير الشرعية في ولايات الجنوب الجزائري**"، دراسات سياسية وأمنية، العدد 10، 2022، ص .84

[5] زهية بن يوسف، المرجع السابق، ص .67

[6] وزارة الدفاع الوطني، "**تقرير حول التسلل الإرهابي عبر الحدود الجنوبية**"، الجزائر،2022 ، ص،28

تشير المعطيات الأمنية إلى أن بعض المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون إما مقاتلين سابقين في صفوف الجماعات الإرهابية، أو عناصر متطرفة تسعى إلى الانضمام إلى خلايا إرهابية داخل الجزائر أو عبر الحدود، وتمثل هذه الظاهرة تهديدًا مزدوجًا، إذ تتداخل قوافل المهاجرين مع المجموعات المسلحة مما يصعب من عملية التفريق بينها خاصة في المناطق الحدودية النائية[1].

من ناحية أخرى، أظهرت التحقيقات الأمنية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن بعض الخلايا الإرهابية تستغل هذه الموجات من الهجرة غير الشرعية لتنقل عناصرها بين دول الساحل وداخل الجزائر مستفيدة من الفوضى التي تُحدثها هذه التدفقات، ففي 2016تم كشف شبكة تتكون من خمسة أشخاص يحملون جوازات سفر مزورة وكانوا ينتمون إلى جماعة إرهابية وتم القبض عليهم بالقرب من منطقة غرداية.[2]

قدرة الجماعات الإرهابية على التسلل إلى داخل الجزائر عبر الهجرة غير الشرعية باتت أكبر في ضوء استمرار النزاعات في دول مثل مالي وليبيا التي تحولت إلى بيئات خصبة للتجنيد والتحضير اللوجستي، ومن المعروف أن تنظيمات مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش تواصل تعزيز وجودها في هذه المناطق، مما يجعل الحدود الجزائرية هدفًا رئيسيًا لهذه العناصر المتطرفة[3].

ومن بين أبرز الحوادث التي كشفت عن هذه الظاهرة كانت العملية الأمنية في سنة 2021 التي أسفرت عن توقيف مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين في ولاية أدرار، حيث تبين لاحقًا أن بينهم متطرفين كانوا يخططون للالتحاق بالمجموعات الإرهابية في شمال مالي، [4]هذا الحادث يعكس عمق التحدي الذي تواجهه الجزائر في تأمين حدودها الجنوبية.

وفي خضم هذه التهديدات، تحرص الجزائر على تعزيز التنسيق الأمني مع جيرانها حيث عقدت عدة اجتماعات مع دول الساحل من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في مسعى لتقليص مخاطر تسلل الإرهابيين إلى أراضيها[5].

تُعتبر ظاهرة تسلل العناصر الإرهابية عبر الهجرة غير الشرعية مشكلة ذات بعد أمني معقد، إذ يصعب تحديد هوية المهاجرين من خلال المراقبة التقليدية في ظل ضعف المعلومات الاستخباراتية حول هذه العناصر، خاصة في المناطق الحدودية الواسعة والبعيدة، فالأفراد الذين

[1] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص.176

[2] عبد القادر بوعقبة، المرجع السابق، ص.131

[3] مديرية الأمن الوطني، "**أرشيف العمليات الأمنية في الجنوب**"، الجزائر،2021 ، ص .95

[4] عبد الحميد حمو، "**التسلل الإرهابي عبر الهجرة غير الشرعية**"، الأمن الوطني، العدد 19، 2021، ص 108

[5] وزارة الداخلية، "**الاتفاقيات الأمنية مع دول الساحل حول مكافحة الهجرة**"، الجزائر،2023 ، ص .52

يدخلون البلاد بطرق غير قانونية لا يحملون بطاقات هوية، مما يتيح لهم التنقل بحرية وهو ما يجعل اكتشافهم من قبل الأجهزة الأمنية أمرًا صعبًا ويزيد من مستوى المخاطرة[1].

إحدى التحديات الأمنية الرئيسية في هذا السياق هي استخدام الهجرة غير الشرعية كوسيلة للتمويه والتسلل إلى مناطق آمنة من طرف الجماعات الإرهابية، على غرار تنظيم داعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد تُستغل تدفقات المهاجرين لتمرير عناصرها بين المدنيين، معتمدين على فوضى الحدود وصعوبة التفريق بين اللاجئين الحقيقيين والعناصر المتطرفة، هذا النوع من التسلسل الإجرامي يتطلب تقنيات حديثة في المراقبة والتفتيش لتحديد هوية الأفراد[2].

كما أن التنقل عبر الحدود غير المراقبة بدقة يتيح لهؤلاء الأفراد الفرصة للاندماج داخل المجتمعات المحلية خاصة في المناطق الصحراوية أو في الولايات التي تشهد حركة كثيفة للمهاجرين غير الشرعيين، حيث يتمكن الإرهابيون من التسلل إلى مناطق مدنية تحت غطاء الهجرة، مما يعقّد على الأجهزة الأمنية عمليات التصفية الأمنية الدقيقة، وقد شهدت السنوات الأخيرة عددًا من الأحداث التي أثبتت قدرة الجماعات الإرهابية على الاستفادة من هذه الثغرات الأمنية، كما في حادثة إيقاف مجموعة إرهابية في ولاية تندوف في 2020.[3]

تسعى الجزائر إلى تعزيز إجراءاتها الأمنية باستخدام تقنيات حديثة للكشف عن المهاجرين غير الشرعيين الذين قد يشكلون تهديدًا أمنيًا ومنها استخدام الأنظمة المتطورة مثل المراقبة عبر الأقمار الصناعية والطائرات دون طيار، ومع ذلك يظل ضعف التنسيق الإقليمي حول الهجرة غير الشرعية يشكل عائقًا أمام الحد من هذه التهديدات، نظرًا لأن العديد من الدول المجاورة للجزائر لا تمتلك الوسائل الكافية لمراقبة أراضيها الشاسعة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية[4] .

وتضاف إلى هذه التحديات صعوبة التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية والدولية لمكافحة تهريب الأشخاص والأسلحة، وهو ما يجعل من مكافحة تسلل الإرهابيين عبر الهجرة غير الشرعية مهمة شاقة تتطلب العمل الجماعي والتكامل بين المصالح الأمنية المختلفة، على سبيل المثال لا يزال التنسيق الأمني بين الجزائر وليبيا ضعيفًا مما يجعل الحدود الشرقية الجزائرية عرضة للاختراق من قبل المتطرفين[5].

---

[1] عبد القادر بوعقبة، المرجع السابق، ص .145

[2] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 183.

[3] مديرية الأمن الوطني، "**تقرير العمليات الأمنية في الجنوب**"، الجزائر،2021 ، ص .112

[4] عبد الحميد حمو، "**التسلل الإرهابي...**"، المرجع السابق، ص .111

[5] وزارة الدفاع الوطني، "**الاستراتيجية الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**"، الجزائر،2022 ، ص .37

بالإضافة إلى ذلك تبرز الحاجة الملحة لتفعيل آليات التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية وإنشاء نقاط تنسيق مشتركة مع الدول المجاورة، كما يتطلب الوضع الراهن تحديث السياسات الحدودية بما يتماشى مع التحديات الجديدة، من خلال تطوير استراتيجيات أمنية متكاملة وفعّالة في مواجهة تسلل العناصر المتطرفة عبر الهجرة غير الشرعية.

يعد التنسيق الإقليمي في مكافحة الهجرة غير الشرعية أحد العوامل الرئيسية في التصدي لمحاولات التسلل الإرهابي ولكن هذا التنسيق لا يزال يشهد العديد من النقائص، مما يعزز من خطورة دخول العناصر المتطرفة عبر الحدود، فقد تبين أن الجماعات الإرهابية أصبحت أكثر قدرة على التسلل إلى الجزائر من خلال تحركات مكثفة عبر دول الساحل والصحراء، التي تشهد تقلبات أمنية مستمرة نتيجة النزاعات الداخلية والتمردات المحلية[1].

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتعزيز أمن حدودها الجنوبية إلا أن تشابك شبكات التهريب مع جماعات إرهابية يعقد الموقف بشكل أكبر، تشير التقارير إلى أن تهريب الأسلحة والذخائر عبر هذه الحدود يشكل حلقة وصل أساسية بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وهو ما يضاعف من خطر دخول الإرهابيين إلى الجزائر،[2] كما أن استخدام هذه الشبكات من قبل المتطرفين يوفر لهم مسارات آمنة للانتقال بين الدول دون أن يتم رصدهم أو اعتقالهم من قبل السلطات المعنية.

ومن جهة أخرى يعكس تصاعد الهجمات الإرهابية في الجزائر المرتبطة بعمليات التسلل عبر الحدود الجنوبية حجم التهديد الأمني المتزايد، فالأحداث الإرهابية التي استهدفت مناطق الحدود مثل الهجوم على نقطة التفتيش الأمنية في ولاية إليزي في 2017والتي نسبت إلى جماعة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، هي دليل على استخدام الهجرة غير الشرعية كغطاء لنقل المقاتلين الإرهابيين، وقد أظهرت هذه الهجمات أن الجماعات المسلحة قد نجحت في استغلال نقاط الضعف في مراقبة الحدود لتحقيق أهدافها[3].

وفي سياق آخر تبرز أيضًا محاولات تنظيم "داعش "لاستغلال الظروف الإنسانية للمهاجرين كوسيلة لتجنيد المقاتلين، حيث تشير الدراسات إلى أن بعض المهاجرين الذين عبروا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية تم تجنيدهم من قبل التنظيمات الإرهابية بمجرد دخولهم الأراضي الجزائرية

[1] محمد شريف زاغز، المرجع السابق، ص 190.

[2] وزارة الدفاع الوطني، "**التحديات الأمنية على الحدود الجزائرية**"، الجزائر،2022 ، ص.60

[3] عبد القادر بوعقبة، المرجع السابق، ص151.

ويظهر هذا التهديد بشكل واضح في التقارير الأمنية التي توثق محاولات نقل أفراد إلى شمال أفريقيا بهدف إعادة توزيعهم في مناطق قتال مثل ليبيا ومالي[1].

تتطلب مواجهة هذه التهديدات إجراءات متكاملة بدءًا من تعزيز الرقابة على حركة الأشخاص عبر الحدود الجنوبية باستخدام تكنولوجيا حديثة، مثل كاميرات المراقبة بالأشعة تحت الحمراء والطائرات دون طيار، كما ينبغي تحسين التعاون الاستخباراتي بين الجزائر ودول المنطقة لتعقب تحركات الإرهابيين عبر الحدود، والحد من استخدام الهجرة غير الشرعية كأداة لتنفيذ الأنشطة الإرهابية[2].

وأخيرًا يجسد الوضع الأمني في الجزائر في سياق التسلل الإرهابي عبر الهجرة غير الشرعية تحديًا استراتيجيًا مستمراً، فالعلاقة بين الهجرة الجريمة المنظمة والإرهاب تجعل من مكافحة هذه الظاهرة عملية معقدة تتطلب استراتيجيات أوسع تشمل التنسيق الإقليمي تحسين آليات التفتيش والمراقبة، وزيادة القدرات الاستخباراتية لمنع تسلل العناصر المتطرفة إلى داخل الجزائر[3].

المطلب الثالث: الضغوط الأمنية على المناطق الحدودية والمجتمعات المحلية

تعاني المناطق الحدودية الجزائرية خصوصًا في الجنوب من ضغوط أمنية متزايدة نتيجة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ما يجعل هذه المناطق في حالة استنفار دائم لمواجهة التهديدات المترتبة عنها، فباعتبارها المعبر الرئيسي للمهاجرين غير النظاميين القادمين من دول الساحل مثل النيجر ومالي باتت الحدود الجزائرية تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في محاولات التسلل وهو ما يفرض عبئًا إضافيًا على مصالح الأمن والدرك الوطني[4].

تشير تقارير وزارة الداخلية إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تزايدًا لافتًا في عدد عمليات توقيف المهاجرين غير الشرعيين في ولايات مثل تمنراست، إليزي، وتندوف، حيث تم تسجيل أكثر من 23 ألف حالة توقيف سنة 2022وحدها، هذا الرقم يعكس خطورة الوضع الأمني في هذه المناطق والتي أصبحت مناطق عبور أساسية لا فقط للمهاجرين بل أيضًا لشبكات التهريب والجريمة المنظمة[5].

---

[1] عبد الحميد حمو، "**الإرهاب والهجرة غير الشرعية روابط وخطر مشترك**"، الأمن الوطني، العدد 21، 2021، ص.112

[2] وزارة الداخلية، "**التعاون الأمني الإقليمي تهديدات الهجرة غير الشرعية**"، الجزائر،2023 ، ص .47

[3] محمد العربي بن موسى، "**الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بين التعاون الأمني والتهديدات الإرهابية**"، الدراسات الأمنية، العدد 15، 2022، ص .74

[4] وزارة الداخلية، "**تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجنوب الجزائري**"، الجزائر،2022 ، ص .22

[5] المديرية العامة للأمن الوطني، "**الإحصائيات السنوية لتوقيف المهاجرين غير الشرعيين**"، الجزائر،2023 ، ص .9

تؤدي هذه التحركات غير النظامية إلى استنزاف كبير للموارد الأمنية المحلية، حيث تُجبر قوات الأمن على تغطية مساحات جغرافية شاسعة وسط بيئة صحراوية صعبة ومعقدة، في هذا الإطار تعتمد الجزائر على نشر قوات إضافية وتعزيز مراكز المراقبة الحدودية، غير أن هذه الإجراءات تبقى محدودة أمام الطبيعة المفتوحة للحدود الجنوبية، والتي تصل إلى آلاف الكيلومترات مع دول تعاني من هشاشة أمنية داخلية[1].

أما على صعيد المجتمعات المحلية فقد تسببت هذه التحركات في ضغوط اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تشهد المناطق الحدودية اختلالًا في التوازنات السكانية نتيجة توافد أعداد كبيرة من المهاجرين، مما يثقل كاهل البنية التحتية المحلية ويخلق توترات بين السكان الأصليين والوافدين، وتزداد هذه التحديات حدّة في ظل ندرة الموارد والخدمات، كما هو الحال في بلدية عين قزام التي تعرف تزايدًا مستمرًا في عدد المهاجرين غير النظاميين منذ 2021.[2]

من جهة أخرى، يشير مراقبون إلى أن كثافة التهديدات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية في المناطق الحدودية أدت إلى تغير أولويات الدولة من التنمية إلى الأمن، حيث توجهت الجهود الحكومية نحو تعزيز الجوانب الأمنية على حساب الاستثمارات التنموية، هذا التحول يهدد بإبقاء المجتمعات المحلية في دائرة التهميش، ويخلق بيئة خصبة للغضب الاجتماعي والانزلاق نحو التوترات الأمنية المحلية[3].

وفي هذا السياق، تبقى معضلة التوفيق بين متطلبات الأمن القومي وحاجات التنمية في المناطق الحدودية واحدة من أكبر التحديات التي تواجه صانعي القرار في الجزائر خاصة أن هذه المناطق تُعد خط الدفاع الأول ضد التهديدات القادمة من خارج الحدود، وفي الوقت ذاته تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتثبيت السكان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني في المدى الطويل[4].

تُعد الحدود الجنوبية للجزائر مسرحًا لتحركات غير شرعية لا تقتصر فقط على الهجرة، بل تشمل أيضًا تهريب الوقود، السلع، والأسلحة، وهو ما يعقد الوضع الأمني أكثر، فالمهربون والمهاجرون غير الشرعيين يتقاسمون نفس المسالك ويعتمدون على شبكات محلية منظمة، ما يجعل من الصعب التمييز بين المتسللين لأسباب إنسانية وبين العناصر الإجرامية أو المتطرفة[5].

---

[1] عبد الحميد بن ناصر، "**الأمن الحدودي في الجزائر :بين التهديدات الإقليمية ومتطلبات السيادة**"، الدراسات الأمنية، العدد 12، 2021، ص .61

[2] عبد القادر غريب، "**الهجرة غير الشرعية والمجتمعات الحدودية الجزائرية**"، دار الأمة، الجزائر،2022 ، ص .78

[3] عبد الكريم بوفليح، "**الأمن والتنمية في المناطق الحدودية**"، الاقتصاد والسياسة، العدد 8، 2021، ص .44

[4] وزارة الدفاع الوطني، "**استراتيجية تأمين الحدود الجنوبية**"، الجزائر،2020 ، ص.39

[5] وزارة الدفاع الوطني، "**التهديدات الحدودية المركبة في الجنوب الجزائري**"، الجزائر،2021 ، ص .33

في هذا الإطار، شرعت الجزائر منذ 2014في تطبيق خطة أمنية موسعة أُطلق عليها اسم "حزام أمني حدودي "تضمّنت نشر وحدات من الجيش والدرك الوطني على طول الشريط الحدودي الجنوبي، وقد ساهم هذا الإجراء في تقليص بعض الأنشطة الإجرامية إلا أن ضغوط الهجرة غير الشرعية بقيت مستمرة نظرًا للطبيعة الجغرافية المعقدة، وتورط بعض سكان المناطق الحدودية في تسهيل العبور مقابل مكاسب مالية[1].

يلاحظ في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة "المخيمات المؤقتة" التي ينشئها المهاجرون غير الشرعيين قرب المدن الحدودية، ما خلق تحديات أمنية إضافية تتعلق بانتشار الأمراض، التهريب، والتوترات بين المهاجرين والسكان المحليين، وقد سُجلت حالات متعددة من العنف أو السرقة في مناطق مثل برج الحواس وعين صالح، وهو ما دفع بالسلطات إلى اتخاذ إجراءات لإعادة ترحيل المهاجرين نحو الحدود[2].

من جهة أخرى، أثرت هذه الوضعية على مستوى الثقة بين السكان المحليين ومصالح الأمن، إذ يشعر العديد من المواطنين في الجنوب بالتهميش واللامبالاة، نتيجة ما يعتبرونه فشلًا في الاستجابة السريعة لحماية أمنهم وممتلكاتهم، وعبّرت فعاليات المجتمع المدني في تمنراست وأدرار عن قلقها المتزايد من تصاعد التهديدات الأمنية دون توفير حماية كافية[3].

كما أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في المناطق الحدودية ساهم في خلق اقتصاد غير رسمي موازٍ، قائم على التجارة غير القانونية، والتشغيل غير المهيكل، هذا الواقع يعمّق من هشاشة المجتمعات الحدودية ويضعف الاقتصاد المحلي الرسمي، ويجعل هذه المجتمعات عرضة للاستغلال من قبل شبكات إجرامية عابرة للحدود[4].

وبينما تواصل الدولة جهودها لضبط الحدود ومراقبة تدفقات الهجرة، تبقى الحاجات الأساسية للمجتمعات المحلية غير ملباة بالشكل الكافي، ويؤكد عدد من التقارير أن نقص البنى التحتية، ضعف الخدمات الصحية، وقلة فرص العمل تجعل من هذه المناطق بيئة قابلة للاضطراب والتوتر، ما يستدعي مقاربة شاملة توازن بين الأمن والتنمية لتحقيق استقرار فعلي ومستدام[5].

تُظهر المقاربة الجزائرية تجاه الهجرة غير الشرعية إدراكًا عميقًا لتداخل هذه الظاهرة مع أنشطة إجرامية خطيرة، مثل تهريب البشر، وتجارة الأسلحة، والمخدرات، مما يجعلها مصدر تهديد حقيقي

---

[1] زروقي نبيل، "**الاستراتيجية الجزائرية في تأمين الحدود الجنوبية**"، البحوث الأمنية، العدد 9، 2022، ص .58

[2] عبد الحق لعلام ،"**الهجرة غير الشرعية وأمن المدن الحدودية**"، دار الخلدونية، الجزائر،2023 ، ص .72

[3] رابح بوشريط، "**الهجرة والتوترات المجتمعية في مناطق الجنوب**"، علم الاجتماع الأمني، العدد 7، 2021، ص.90

[4] رابح بوشريط، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] عبد المالك عيسات، "**الاقتصاد الموازي في مناطق التماس الحدودي**"، منشورات البديل، الجزائر،2022 ، ص .65

للأمن الوطني والإقليمي، هذا التصور يعكس فهماً لطبيعة التهديد العابر للحدود ويستدعي استجابة جماعية من مختلف الأطراف الدولية، وفي هذا الإطار، تتبنى الجزائر توجهًا يقوم على مبدأ التعاون والانفتاح على الشراكات الأمنية، مقابل التأكيد على ضرورة تحمّل جميع الأطراف لمسؤولياتها، بما يعكس توازنًا بين الواقعية في التعامل مع التحديات، والحرص على احترام الالتزامات الإنسانية والأخلاقية[1].

تمثل الهجرة غير الشرعية أحد أبرز العوامل التي تزيد من هشاشة الوضع الأمني في المناطق الحدودية الجزائرية، إذ تشير معطيات رسمية إلى أن أكثر من 60% من محاولات التسلل غير القانوني تتم عبر حدود الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، وهو ما جعل الدولة تعيد النظر في أولوياتها الأمنية لمواجهة هذا التهديد المتنامي[2].

لقد أصبحت هذه المناطق، مثل تمنراست وبرج باجي مختار، نقاط عبور رئيسية للمهاجرين غير النظاميين القادمين من دول الساحل، وغالبًا ما يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب ونقل الممنوعات، وتوثق المصالح الأمنية حالات متزايدة لمهاجرين تورطوا في تهريب المخدرات أو الأسلحة، ما يكشف عن تداخل خطير بين الهجرة غير الشرعية والأنشطة الإجرامية[3].

وفي هذا السياق، تشكل هذه الظاهرة تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، لا من حيث العدد فقط، بل من حيث نوعية الأفراد المتسللين إذ لا يمكن استبعاد احتمال تسلل عناصر متطرفة أو خلايا نائمة ضمن الموجات البشرية المهاجرة، خاصة في ظل ضعف التنسيق الأمني بين دول المصدر التي تعاني من هشاشة الدولة أو انهيارها، كما هو حال مالي والنيجر[4].

إن حجم التحدي يفرض على السلطات الجزائرية تبني سياسة أمنية استباقية، تقوم على تقوية التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، إضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لمراقبة الحدود، على غرار الطائرات بدون طيار والكاميرات الحرارية، كما تم الإعلان في مارس 2023 عن إطلاق مشروع لتوسيع الساتر الرملي الحدودي مع ليبيا ومالي، ضمن خطة تعزيز الحماية البرية[5].

---

[1] وزارة الداخلية، "**تقرير حول التحديات التنموية في الجنوب**"، الجزائر،2023 ، ص .27

[2] الملحق، تحليل الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية في مؤتمر روما (2023)، المقاربة الجزائرية لمحاربة الهجرة غير الشرعية مبنية على دعم السلم والأمن والتنمية.

[3] عبد الحليم بوزيان، "**الروابط بين الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة في الجزائر**"، السياسة والأمن، العدد 6، 2023، ص.77

[4] مصطفى لعروسي، "**الهجرة غير الشرعية والأمن القومي في الساحل الإفريقي**"، دار الهدى، الجزائر،2022 ، ص .54

[5] وزارة الدفاع الوطني، "**خطة تأمين الحدود الجنوبية 2023**"، الجزائر،2023 ، ص.18

ومع كل هذه الإجراءات، تبقى المقاربة الأمنية غير كافية إذا لم تقترن بسياسات اجتماعية وتنموية حقيقية في المناطق الحدودية، حيث يشعر الشباب بالإقصاء والحرمان، ما يدفع بعضهم إلى التعاون مع المهربين أو التفكير في الهجرة. لذا، فإن تحسين ظروف العيش وتوفير فرص العمل يعتبر من صميم متطلبات حماية الأمن القومي من الداخل[1].

ختامًا، لا يمكن فهم الضغوط الأمنية على المناطق الحدودية بمعزل عن السياق الجيوسياسي الإقليمي المضطرب، ولا عن ديناميكيات الهجرة المتزايدة في إفريقيا .فالهجرة غير الشرعية، وإن بدت ظاهرة إنسانية في ظاهرها فإنها أصبحت أداة ضغط أمنية حقيقية على الجزائر، تستدعي مقاربة شاملة تأخذ في الحسبان الأبعاد الإنسانية، الأمنية، والسيادية[2].

[1] عبد الغني بن نعمان، "**التنمية المحلية كرافعة للأمن الوطني**"، دراسات استراتيجية، العدد 4، 2021، ص 29.

[2] عمر بوزيد، "**الهجرة في إفريقيا بين البعد الإنساني والتهديد الأمني**"، منشورات المعرفة الجزائر، 2022، ص 66.

المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

وتناولنا فيه التأثيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية مستعرضين ذلك من خلال تأثير الهجرة غير الشرعية على سوق العمل (المنافسة، الأجور (مطلبا أولا)، وكذا العبء الاقتصادي على الدولة (تكاليف الرعاية الصحية، الإيواء، الأمن) مطلبا ثانيا، اضافة الى إمكانية مساهمة بعض المهاجرين غير الشرعيين في الاقتصاد غير الرسمي مطلبا ثالثا، على غرار تحويلات المهاجرين وتأثيرها على اقتصادات دولهم الأصلي مطلبا رابعا.

المطلب الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على سوق العمل (المنافسة، الأجور)

تشهد الجزائر منذ سنوات تدفقات متزايدة للمهاجرين غير الشرعيين، خصوصًا من دول الساحل الإفريقي، وهو ما ترك آثارًا مباشرة على سوق العمل، خاصة في القطاعات غير الرسمية، فبسبب الوضعية غير القانونية لهؤلاء المهاجرين، يضطرون لقبول أجور منخفضة وظروف عمل قاسية، ما أدى إلى بروز منافسة غير متكافئة مع العمال الجزائريين[1].

تؤكد تقارير صادرة عن وزارة العمل أن تزايد اليد العاملة الأجنبية غير الشرعية في بعض الولايات الجنوبية، مثل تمنراست وأدرار، ساهم في خفض الأجور في قطاعات البناء والفلاحة والخدمات، ما أثر سلبًا على فرص العمل المتاحة للشباب المحليين، وزاد من معدلات البطالة بينهم[2].

كما أن تواجد هؤلاء المهاجرين في سوق الشغل بشكل غير منظم خلق نوعًا من الاقتصاد الموازي الذي يصعب على الدولة ضبطه، مما يُضعف من فعالية السياسات العمومية للتشغيل والتكوين المهني، إذ غالبًا ما يتم توظيف المهاجرين بعيدًا عن الرقابة القانونية والضمان الاجتماعي، ما يُعقّد الوضع التنظيمي للسوق[3].

وقد أثبتت دراسة أعدها المركز الوطني للبحوث الاجتماعية في 2021 أن نحو 68% من المؤسسات الصغيرة في الجنوب وظفت مهاجرين غير شرعيين، سواء بسبب الأجور المتدنية أو لطبيعة الأعمال التي يرفض المواطنون المحليون القيام بها، ما زاد من تعقيد إشكالية توازن العرض والطلب في سوق العمل[4].

---

[1] وزارة العمل والتشغيل، "**تقرير حول سوق العمل في المناطق الحدودية**"، الجزائر،2022 ، ص .11

[2] عبد الكريم بوسيف، "**الهجرة غير الشرعية وسوق العمل في الجنوب الجزائري**"، الاقتصاد والعمل، العدد 8، 2023، ص .34

[3] محمد بن طيب، "**العمالة الأجنبية غير النظامية وأثرها على التشغيل**"، دار الأمة، الجزائر،2021 ، ص .47

[4] المركز الوطني للبحوث الاجتماعية، "**دراسة حول تشغيل المهاجرين غير النظاميين في الجنوب**"، الجزائر،2021 ، ص.19

من جهة أخرى، تشكل هذه المنافسة ضغطًا إضافيًا على فئة العمال غير المهرة والذين يعيشون أوضاعًا هشة، إذ يجدون أنفسهم مضطرين لمنافسة مهاجرين يقبلون بشروط عمل لا تضمن أدنى حقوق الكرامة الإنسانية، ما يعمّق من أزمة العدالة الاجتماعية[1].

وبالرغم من هذا الواقع، لا يمكن إنكار أن بعض أصحاب العمل يستفيدون من الوضع عبر تقليص كلفة الإنتاج، إلا أن الكلفة الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل –من ارتفاع البطالة وتنامي التفاوتات –تُعدّ أكثر خطورة على الاستقرار العام[2].

في ظل غياب سياسة متكاملة لمتابعة سوق العمل في المناطق التي تعرف كثافة في الهجرة غير الشرعية، أصبحت هذه المناطق بيئة خصبة لانتشار العمل غير الرسمي، حيث يتم تشغيل المهاجرين دون أي التزامات قانونية، ما يجعلهم عرضة للاستغلال، ويؤدي إلى تقويض معايير العمل الوطنية[3].

وتنعكس هذه الظاهرة على قدرة الدولة في تطبيق الحد الأدنى للأجور ومراقبة ظروف العمل، خصوصًا في قطاعات تحتاج إلى يد عاملة كثيفة مثل الفلاحة والبناء والنقل، وهو ما يؤدي إلى خلل بنيوي في تنظيم سوق العمل الوطني، ويحدّ من قدرة العمالة المحلية على التفاوض بشأن شروط عملهم[4].

وفي العديد من الحالات، تسببت هذه المنافسة غير العادلة في دفع بعض المؤسسات الصغيرة إلى تقليص اليد العاملة الوطنية واستبدالها بمهاجرين غير شرعيين، مما أحدث نوعًا من الإقصاء الاقتصادي لفئات واسعة من المواطنين، وخلق شعورًا بالإقصاء الاجتماعي في بعض المجتمعات المحلية[5].

من زاوية أخرى، ساهم انتشار المهاجرين غير الشرعيين في بعض المناطق الريفية الحدودية في تغيير النمط الاقتصادي المحلي، حيث بات الكثير من النشاط الاقتصادي يتم عبر قنوات غير رسمية، تعتمد على تشغيل مهاجرين بأجور زهيدة دون عقود، مما يفاقم أزمة الاقتصاد غير المهيكل[6].

---

[1] سامية بن عيسى، "**الهجرة وسوق العمل :نظرة سوسيولوجية**"، دراسات التنمية، العدد 5، 2022، ص .51

[2] عمار تواتي، "**تداعيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**"، الجزائر :منشورات النجاح، 2022، ص .60

[3] فريدة بلقاسم، "**العمل غير الرسمي في الجنوب وتأثير الهجرة**"، بحوث اقتصادية، العدد 4، 2022، ص .28

[4] وزارة العمل والتشغيل، "**تقرير سنوي حول معايير العمل وتطبيق الحد الأدنى للأجور**"، الجزائر، 2023، ص.13

[5] رضوان لعور، "**سوق العمل الجزائري والتحولات الديموغرافية**"، دار ابن خلدون، الجزائر، 2022، ص .42

[6] المركز الوطني للإحصاء، "**دراسة تحليلية حول التوظيف غير النظامي في الجنوب**"، الجزائر، 2021، ص .36

كما أن هذه التحولات في تركيبة سوق العمل قد تخلق على المدى المتوسط حالة من التوتر الاجتماعي بين السكان المحليين والمهاجرين، خاصة في ظل الندرة الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة بين فئة الشباب، مما يعزز من مشاعر التهميش والاحتقان[1].

ولمواجهة هذه الإشكالية يوصي خبراء الاقتصاد بضرورة تبني مقاربة شاملة تدمج البعد الأمني بالبعد التنموي، مع ضرورة ضبط حركة العمالة وتكثيف الرقابة على سوق العمل، بالإضافة إلى اعتماد برامج تأهيل مهني تتماشى مع التحديات الجديدة المطروحة بفعل هذه الظاهرة[2].

المطلب الثاني: العبء الاقتصادي على الدولة

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من أبرز العوامل التي تفرض ضغوطًا متزايدة على ميزانية الدولة الجزائرية، خصوصًا فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية الأساسية للمهاجرين، فغالبًا ما يصل هؤلاء الأفراد إلى البلاد في ظروف صحية متدهورة نتيجة رحلات شاقة وعشوائية، ما يجعلهم بحاجة ماسة إلى علاج فوري وخدمات طبية عاجلة، يتم تغطيتها من موازنات الصحة العمومية[3].

تشير تقارير صادرة عن وزارة الصحة إلى أن المستشفيات في المناطق الحدودية الجنوبية، خصوصًا في ولايات مثل تمنراست وبرج باجي مختار، تعرف توافدًا مكثفًا للمهاجرين غير النظاميين، الذين يُعالجون على نفقة الدولة دون مساهمة مالية، وهو ما يمثل عبئًا إضافيًا على منظومة تعاني أصلًا من نقص في الموارد والتجهيزات[4].

إضافة إلى الجانب الصحي، تتحمل الدولة تكاليف كبيرة في عمليات الإيواء المؤقت للمهاجرين غير الشرعيين، سواء في مراكز الإيواء الطارئة أو في المرافق التابعة للحماية المدنية، وتستلزم هذه العملية توفير الغذاء، الأغطية، الرعاية النفسية، والمراقبة الأمنية، ما يُثقل كاهل البلديات والإدارات المحلية، خاصة في ظل محدودية الميزانيات المخصصة للتسيير اليومي[5].

وإذا ما أضيف إلى ذلك الجانب الأمني، فإن الدولة تُجبر على تخصيص وحدات إضافية من الأمن الوطني والدرك لحماية مراكز الإيواء، ومنع الانفلاتات المحتملة، فضلًا عن عمليات

[1] نادية بن زين، "**التوترات الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية**"، العلوم الاجتماعية، العدد 6، 2023، ص.50

[2] عبد الحق مزيان، "**استراتيجية وطنية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية**"، منشورات البديل، الجزائر،2022 ، ص.73

[3] وزارة الصحة والسكان، "**تقرير عن الضغط الصحي في المناطق الحدودية**"، الجزائر،2022 ، ص .14

[4] عبد الحفيظ طباخي، "**الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الصحية**"، الصحة العمومية، العدد 3، 2023، ص .29

[5] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**إحصائية حول نفقات الإيواء الطارئ**"، الجزائر،2022 ، ص .9

الترحيل التي تتطلب إجراءات قانونية وتنظيمية معقدة، ومتابعة تنسيقية مع بلدان المصدر، وتُعدّ هذه الإجراءات مكلفة على جميع المستويات[1].

وتمثل عمليات الترحيل واحدة من أكبر النفقات التي تتحملها الدولة في هذا السياق، حيث تتطلب ترتيبات لوجستية دقيقة تشمل النقل، المرافقة الأمنية، والتنسيق مع الجهات الدبلوماسية، دون ضمان استدامة الحل، ما يجعل من هذه التدابير مجرد حلول ظرفية لا تنهي الظاهرة من جذورها[2].

كما أن تزايد أعداد المهاجرين في المناطق الهشة يُهدد الاستقرار المحلي ويستلزم تدخلًا أمنيًا مستمرًا، وهو ما يدفع السلطات إلى تخصيص موارد بشرية ومادية إضافية لضمان الأمن العام، سواء عبر مراقبة المعابر الحدودية أو متابعة تحركات المهاجرين في الداخل، وكل ذلك على حساب مشاريع تنموية وخدمية أخرى[3].

وتتحمل المؤسسات الأمنية تكاليف دوريات مستمرة في مناطق العبور، خصوصًا في الصحراء الكبرى، التي تشكل ممرًا رئيسيًا لهؤلاء المهاجرين، وتحتاج هذه الدوريات إلى تجهيزات متطورة، وسيارات رباعية الدفع، وأجهزة مراقبة حرارية، وكلها تكاليف تثقل كاهل الدولة في ظل ندرة الموارد[4].

من جهة أخرى، تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ارتفاع التكاليف الأمنية في المدن الكبرى، حيث يُضطر الأمن الوطني إلى توسيع نشاطه الاستخباراتي للوقاية من التجمعات العشوائية، والتأكد من عدم استغلال هذه الفئة في أعمال إجرامية أو شبكات غير قانونية، مما يستنزف جهودًا معتبرة من الكوادر الأمنية[5].

كما أن المؤسسات الاجتماعية، مثل دور الرعاية والمراكز الصحية الجوارية، تعرف اكتظاظًا ملحوظًا نتيجة توافد المهاجرين غير الشرعيين، ما يقلل من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويؤدي إلى تذمر اجتماعي في بعض المناطق، خصوصًا عندما ترتبط الخدمات بموارد محدودة ومرافق بسيطة[6].

---

[1] نوال بوقرة، "**الأعباء الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجنوب الجزائري**"، منشورات المعرفة، الجزائر،2021، ص .47

[2] حسين بوشامة، "**إجراءات الترحيل وتكاليفها على الدولة**"، القانون والسياسات العامة، العدد 6، 2023، ص.63

[3] دالية لعرابي،" **الهجرة والأمن المحلي في الجزائر**"، دار البديل، الجزائر،2022 ، ص .50

[4] وزارة الدفاع الوطني، "**التقرير السنوي حول مراقبة الحدود الجنوبية**"، الجزائر،2022 ، ص .21

[5] عبد الرزاق تيغزيري، "**الهجرة والأمن الحضري في الجزائر**"، دار الحكمة، الجزائر،2023 ، ص،.66

[6] سامية مرابطي، "**أثر الاكتظاظ على جودة الخدمات الاجتماعية**"، الخدمة الاجتماعية، العدد 7، 2023، ص .18

وبشكل عام، يتسبب العبء الاقتصادي الناتج عن الهجرة غير الشرعية في إعادة توجيه الموارد العمومية من برامج تنموية إلى مجالات أمنية وصحية، مما يحد من فعالية السياسات العمومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدفع الحكومة إلى إعادة ترتيب أولوياتها وفقًا لحجم التهديدات والمخاطر الطارئة[1].

المطلب الثالث: إمكانية مساهمة بعض المهاجرين غير الشرعيين في الاقتصاد غير الرسمي

تُعدّ الهجرة غير الشرعية ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين أبرز تجلياتها انخراط عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي داخل الجزائر، لاسيما في المناطق الجنوبية والحدودية،[2] هذا الانخراط يتم في الغالب دون رقابة قانونية أو تسجيل إداري، مما يثير جدلًا حول الأثر المزدوج لهذه المساهمة، ما بين الحاجة إلى اليد العاملة والتخوف من انعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

يلاحظ أن المهاجرين غير النظاميين يجدون في القطاعات غير الرسمية، مثل البناء، الفلاحة، والخدمات اليدوية، مجالًا للعمل خارج الضوابط القانونية، بسبب مرونتها وغياب المتابعة الضريبية،[3] وغالبًا ما يُستغل هؤلاء من طرف بعض أرباب العمل بسبب وضعيتهم غير القانونية، حيث تُفرض عليهم أجور متدنية وساعات عمل طويلة دون أي تأمين أو حماية اجتماعية.

في مناطق مثل تمنراست وأدرار، ساهم المهاجرون في تغطية النقص المسجل في اليد العاملة، خصوصًا في الأشغال الشاقة، ما جعل بعض الأنشطة الاقتصادية تعتمد بشكل غير معلن على هذه الفئة،[4] ورغم أن هذا الواقع يعكس نوعًا من الإدماج العملي، إلا أنه يتم خارج الأطر القانونية، ما يجعل الدولة عاجزة عن تنظيمه أو استثماره في التنمية الرسمية.

كما أن هذا النوع من التشغيل غير الرسمي يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة لخزينة الدولة، نتيجة غياب الضرائب والمساهمات الاجتماعية، ما يعيق جهود الإدماج الاقتصادي الرسمي، ويفتح المجال أمام استمرار السوق السوداء التي تغذي الاقتصاد الموازي،[5] وهو ما يشكل تحديًا حقيقيًا لسياسات الضبط الاقتصادي والإداري في البلاد.

---

[1] ياسين بعزيز، "**التحولات في أولويات الإنفاق العمومي**"، منشورات الواحة، الجزائر، 2022، ص .72

[2] عبد المالك سليماني، "**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الواقع والتحديات**"، دار الأمة، الجزائر، 2021، ص .37

[3] فاطمة زيتوني، "**تشغيل المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر**"، الاقتصاد المغاربي، العدد 12، 2022، ص .22

[4] وزارة العمل والتشغيل، "**تقرير حول سوق العمل في الجنوب الجزائري**"، الجزائر،2022 ، ص .11

[5] ناصر بوعافية، "**الاقتصاد الموازي في الجزائر الأسباب والآثار**"، منشورات البديل، الجزائر، 2020، ص .88

ويُلاحظ أن بعض المهاجرين غير الشرعيين يتجهون إلى نشاطات تجارية غير مراقبة، مثل البيع في الأسواق الفوضوية أو تقديم خدمات عشوائية، ما يخلق منافسة غير متكافئة مع الحرفيين المحليين، ويؤثر على توازن السوق المحلي، [1]هذا الواقع يُنتج توترًا اجتماعيًا في بعض الأحياء والمدن الحدودية.

ورغم ذلك، يرى بعض الباحثين أن تنظيم مشاركة هذه الفئة في الاقتصاد قد يُوفر حلولًا جزئية لتغطية بعض الاحتياجات الاقتصادية، شريطة توفر إرادة سياسية وآليات ضبط فعالة، لكن استمرار الغموض القانوني حول وضعية المهاجرين غير النظاميين يجعل هذا الخيار معلقًا في الوقت الراهن[2].

يُشير العديد من المراقبين إلى أن المهاجرين غير الشرعيين، بحكم تواجدهم في وضع قانوني هش، غالبًا ما يتوجهون إلى أعمال مؤقتة وغير محمية قانونيًا، ما يعمق أزمة الشغل غير المهيكل في الجزائر،[3] ويُعتبر هذا التوجه جزءًا من ديناميكية السوق غير الرسمية، حيث تُفتح أبواب التشغيل المؤقت خارج أي تنظيم مؤسساتي، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد.

في هذا السياق، تبرز خطورة اعتماد بعض الأنشطة الاقتصادية على اليد العاملة المهاجرة غير القانونية، إذ يؤدي ذلك إلى خلق نوع من الاعتياد على تشغيل هذه الفئة خارج الرقابة، ما يُكرّس ثقافة التشغيل غير المنظم،[4] وتُسهم هذه الظاهرة في توسع النشاطات الرمادية التي يصعب على الدولة ضبطها أو إدراجها ضمن منظومة اقتصادية خاضعة للضرائب والمراقبة.

من جهة أخرى، يتسبب هذا التوظيف غير القانوني في اختلالات اجتماعية، خاصة في المدن الجنوبية، حيث يزداد شعور المواطنين المحليين بالتهميش أمام منافسة غير متكافئة على فرص العمل،[5] هذا التوتر الاجتماعي قد يتفاقم في ظل غياب حلول واقعية لاحتواء تدفق المهاجرين أو تقنين مساهمتهم الاقتصادية ضمن إطار رسمي ومنظم.

وقد رُصدت حالات عديدة لمهاجرين غير شرعيين يشاركون في ورشات أو مشاريع بناء دون ترخيص، ما يطرح تحديات أمنية وأخلاقية، خصوصًا عندما تحدث حوادث عمل دون تغطية

[1] نبيل قشي، "**البيع الفوضوي والمنافسة غير العادلة**"، السوق الوطنية، العدد 7، 2023، ص .41

[2] سعاد بوحفص، "**الهجرة غير الشرعية والفرص الاقتصادية الضائعة**"، دار الأمل، الجزائر،2022 ، ص .55

[3] حسينة بوعلام، "**واقع العمالة غير المهيكلة في الجزائر**"، دار الوفاق، الجزائر،2022 ، ص .43

[4] عبد الحق ميمون، "**المهاجرون والعمل في السوق السوداء**"، الاقتصاد الاجتماعي، العدد 9، 2023، ص .29

[5] عبد القادر بن زيان، "**التنمية المحلية والمنافسة غير الشرعية**"، منشورات البديل، الجزائر،2021 ، ص .61

قانونية أو متابعة طبية، وهو ما يُبرز الحاجة إلى ضبط دقيق لهذه الممارسات،[1] وتكشف هذه الحالات عن فراغ تنظيمي في التعامل مع واقع بات مكررًا في مختلف الولايات.

وتُعد التجارة غير الرسمية من أكثر الأنشطة التي تجذب المهاجرين، حيث ينشط البعض منهم في بيع سلع مهربة أو مقلدة، وهو ما يُشكل خطرًا على المستهلك ويُعرقل جهود الدولة في حماية الاقتصاد المحلي،[2] وقد تم تسجيل تدخلات متكررة من مصالح الرقابة لحجز سلع غير مطابقة، لكنها غالبًا ما تكون حلولًا ظرفية أمام تمدد هذه الظاهرة.

في المجمل، فإن المساهمة غير المباشرة للمهاجرين غير الشرعيين في الاقتصاد غير الرسمي تُعدّ نتيجة طبيعية لوضعيتهم غير القانونية، لكن استمرار هذا الواقع دون تنظيم قد يُحوّل هذه الظاهرة إلى عامل تهديد اقتصادي وأمني مزدوج، ويستدعي الأمر تفكيرًا استراتيجيًا يجمع بين المقاربة القانونية والبعد الإنساني لضمان استقرار السوق وحماية السيادة الاقتصادية[3].

المطلب الرابع: دولهم الأصلية

تسهم تحويلات المهاجرين في تحفيز الطلب المحلي، إذ تُستخدم في الإنفاق على السلع والخدمات اليومية، مما يؤدي إلى تحريك عجلة السوق المحلية وتنشيط الأنشطة التجارية، هذا التأثير يبرز بشكل أكبر في الاقتصادات الضعيفة التي تعاني من ركود داخلي، حيث تمثل هذه التحويلات عنصرًا مكملاً للنشاط الاقتصادي، لكن رغم هذا، فإن ضعف الاستثمارات الإنتاجية الناتج عن غياب التوجيه السليم للأموال المحولة قد يحد من الأثر المستدام لهذه التدفقات المالية على النمو الاقتصادي الحقيقي[4].

يُلاحظ في بعض الدول أن التحويلات تمثل موردًا يعوّض تراجع الدعم الحكومي أو انخفاض عائدات التصدير، مما يجعلها أداة حيوية لضمان الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات .وقد أظهرت تجارب بعض الدول الأفريقية أن تحويلات المهاجرين كانت أداة فاعلة خلال الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، حيث ساهمت في حماية الطبقات الفقيرة من الانهيار المعيشي، ورغم هذه الإيجابيات، إلا أن هذا الدور قد يؤدي إلى تراجع اهتمام الحكومات بإصلاح القطاعات الإنتاجية والاعتماد المفرط على العائد الخارجي[5].

---

[1] وزارة الصحة والعمل، "**تقرير حول حوادث العمل في القطاع غير الرسمي**"، الجزائر،2023 ، ص .14

[2] علي بن سليمان، "**التجارة غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد الوطني**"، السوق الوطني، العدد 6، 2022، ص 36.

[3] سامية يحياوي، "**مقاربة شاملة لتنظيم الهجرة والاقتصاد الموازي**"، دار الفكر المعاصر، الجزائر،2023 ، ص .59

[4] بومدين ياسين،" **دور تحويلات المهاجرين في تحريك الطلب الداخلي**" الاقتصاد والتنمية المحلية،8 ،(2021) ، ص.54-40

[5] شريط سامية،" **التحويلات الخارجية كأداة للتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية**"، التحولات الاقتصادية،5 ،(2020) ، ص92-107.

من جهة أخرى، تمثل تحويلات المهاجرين وسيلة لتقوية شبكات التضامن العائلي بين الداخل والخارج، حيث تعزز الترابط بين المهاجرين وأسرهم، ما يُترجم اقتصاديًا في شكل تحويلات مستمرة، هذه العلاقة تدعم الاستقرار الاجتماعي وتحد من ظواهر الفقر والتهميش، خاصة في المناطق المهمشة التي تستفيد من هذه التحويلات .ومع ذلك، فإن طول فترة الغربة قد يؤدي إلى انقطاع هذه العلاقة تدريجيًا، وهو ما يؤثر على ديمومة هذه الموارد ويطرح تحديات أمام استمراريتها[1].

في بعض الدول، شجعت الحكومات المهاجرين على الاستثمار من خلال تقديم حوافز ضريبية أو تسهيلات مصرفية، ما أدى إلى خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاعات متنوعة، لكن غالبًا ما تواجه هذه المشاريع عراقيل بيروقراطية أو ضعف البنية التحتية، مما يُفقد هذه المبادرات فعاليتها، وهنا يظهر دور الدولة في تطوير بيئة جاذبة لتحويلات المهاجرين نحو استثمارات منتجة تساهم في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، [2]التحويلات تؤثر كذلك على قيمة العملة الوطنية، إذ يؤدي تدفق العملات الصعبة إلى دعم احتياطات البنك المركزي وتحقيق استقرار في ميزان المدفوعات، غير أن هذه التحويلات قد تخلق آثارًا جانبية، كالتسبب في "المرض الهولندي"، حيث يؤدي تدفق العملات الأجنبية إلى رفع قيمة العملة المحلية بما يضر بقدرة المنتجات الوطنية على التنافس خارجيًا، لهذا، فإن حسن إدارة هذه الموارد يعد أمرًا ضروريًا لتفادي الآثار السلبية غير المقصودة.[3]

أخيرًا، بدأت بعض الدول في إدراج تحويلات المهاجرين ضمن استراتيجياتها التنموية، من خلال إشراكهم في التخطيط المحلي وتمويل المشاريع المجتمعية، ما يعكس تطورًا في النظرة لهذه الموارد، إذ لم تعد التحويلات تُعامل كمصدر مؤقت أو ثانوي، بل كمورد استراتيجي يمكن توظيفه في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، ويُظهر هذا التحول في السياسات أهمية دمج المهاجرين في عملية التنمية الوطنية دون الاقتصار على دورهم كمصدر مالي فقط.

[1] قدور سهيلة،" **الروابط الاجتماعية للمهاجرين وأثرها على التحويلات**، "دراسات اجتماعية واقتصادية،3 ،(2019) ، ص .78-66

[2] طيبي عبد القادر ،" **استراتيجيات جذب تحويلات المهاجرين نحو الاستثمار المحلي**"، الجزائرية للسياسات العامة،6 ،(2022) ، ص 119-134.

[3] العابد حسينة،" **التحويلات وتأثيرها على العملة والتوازنات الاقتصادية**"، المغاربية للبحوث المالية،11،(2021) ، ص .39-25

المبحث الثالث: التأثيرات الاجتماعية والثقافية

وتناولنا فيه التأثيرات الاجتماعية والثقافية مستعرضين ذلك من خلال عرض التحديات المتعلقة بالاندماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين غير الشرعيين مطلبا أولا، وكذا الضغوط على الخدمات العامة– قطاع التعليم مطلبا ثانيا، اضافة الى إمكانية نشوء توترات اجتماعية بين السكان المحليين والمهاجرين مطلبا ثالثا، على غرار التأثير على التركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري مطلبا رابعا.

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بالاندماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين غير الشرعيين

يُعد الاندماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين غير الشرعيين من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المستقبلة، وعلى رأسها الجزائر، فالاندماج لا يقتصر على توفير الإقامة أو العمل، بل يتعدى ذلك ليشمل التفاعل مع القيم والعادات المحلية، غير أن هذا الاندماج يصطدم بعوائق متعددة تتعلق باختلاف الخلفيات الثقافية والدينية، فضلاً عن التباينات في اللغة وأساليب الحياة.[1]

غالبًا ما يجد المهاجرون غير الشرعيين أنفسهم معزولين عن المجتمع المضيف، حيث يعيشون في تجمعات مغلقة، ما يخلق نوعًا من الغربة داخل الوطن الجديد، وتؤدي هذه العزلة إلى صعوبات في التكيف مع البيئة الاجتماعية الجزائرية، مما ينتج عنه نوع من الانغلاق الذاتي لدى المهاجرين، ويُقلل فرص التفاعل الإيجابي بينهم وبين السكان المحليين[2].

من التحديات التي تزيد من صعوبة الاندماج أيضًا، ضعف الدعم المؤسساتي الموجه لهؤلاء المهاجرين، باعتبار أنهم خارج الإطار القانوني .فغياب سياسات واضحة تعالج أوضاعهم الاجتماعية يجعلهم عرضة للإقصاء والتمييز، ويُعمّق الإحساس بالرفض والانفصال الثقافي، وهذا الوضع لا يخدم لا المهاجرين ولا الدولة، بل يخلق حالة من التوتر الكامن قد ينفجر في أية لحظة[3].

تُظهر بعض الدراسات أن الاندماج يصبح أكثر تعقيدًا عندما لا تتوفر آليات تعليم اللغة أو التكوين المهني، إذ تظل حاجز اللغة أحد أبرز المعيقات أمام الانخراط الفعلي للمهاجرين في

---

[1] عبد المالك سمير، "**تحديات الاندماج الثقافي في الجزائر**"، الجزائرية لعلم الاجتماع، 7، (2021)، ص .69-55

[2] بوعزيز نوال، "**العزلة الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين**"، قضايا الهجرة، 4، (2020)، ص .47-33

[3] حميتي كمال، "**غياب السياسات العمومية في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين**"، الدفتر السياسي والاجتماعي، 9، (2022)، ص 71-85.

المجتمع، وتفقد هذه الفئة إمكانيات التواصل والتفاعل الاجتماعي، ما يجعلها تعتمد على شبكات مهاجرين من نفس الخلفية فقط، ويكرس بذلك العزلة الاجتماعية ويعيق عملية الاندماج.[1]

من جهة أخرى، فإن بعض المهاجرين يرفضون الاندماج لأسباب ثقافية أو دينية، معتبرين ذلك تنازلاً عن هويتهم الأصلية .في المقابل، قد يبدي بعض أفراد المجتمع الجزائري تحفظًا أو توجسًا من استيعاب ثقافات مختلفة داخل النسيج الاجتماعي الوطني، خاصة إذا كانت مصحوبة بممارسات لا تتماشى مع العادات المحلية .هذا التنافر الثقافي يُفاقم من أزمة الاندماج ويولد حواجز نفسية واجتماعية متبادلة[2] .

رغم هذه التحديات إلا أن بعض التجارب أظهرت إمكانية تحقيق اندماج نسبي إذا تم توفير البيئة المناسبة، مثل تنظيم أنشطة مشتركة أو فتح قنوات للحوار بين المهاجرين والسكان المحليين، لكن ذلك يظل رهينًا بإرادة سياسية واضحة وسياسات اجتماعية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي والإنساني للمسألة. [3]

يُعد غياب الاعتراف القانوني بوضعية المهاجرين غير الشرعيين أحد أبرز العوامل التي تعيق اندماجهم، حيث لا يملكون الوثائق التي تخول لهم الولوج إلى سوق العمل النظامي أو الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وهذا الوضع يُسهم في تعزيز التهميش والإقصاء، ويجعلهم عرضة للاستغلال في الاقتصاد غير الرسمي، ما يرسخ مكانتهم كفئة "خارج المجتمع[4]."

من الناحية النفسية يؤدي هذا التهميش إلى تفشي مشاعر الإحباط واليأس في أوساط المهاجرين، خصوصًا عند افتقادهم لأي أفق لتحسين أوضاعهم، وتتحول هذه الحالة النفسية إلى حاجز آخر أمام الانخراط في المجتمع، كما قد تدفع بالبعض إلى الانحراف أو الانخراط في أنشطة غير قانونية، وهو ما يهدد السلم الاجتماعي ويزيد من الهوة بينهم وبين السكان المحليين.[5]

التفاعل مع المجتمع المضيف لا يكون ممكنًا إلا من خلال إشراك المهاجرين في الحياة العامة، وهو ما تفتقده السياسات العمومية في الجزائر تجاه هذه الفئة، فبغياب برامج ثقافية وتربوية موجهة

---

[1] رحماني، جميلة" .**حاجز اللغة وأثره على التفاعل الاجتماعي للمهاجرين**"، علم النفس المجتمعي،(2019) 5 ، ص.101-89

[2] بن زينة أحمد،" **الاختلافات الثقافية وأثرها على الاندماج الاجتماعي**"، المغاربية للعلوم الاجتماعية،6 ،(2021) ، ص60-74.

[3] دريدي فاطمة،" **آفاق إدماج المهاجرين في المجتمع الجزائري**"، الدراسات الإنسانية،10 ،(2023) ، ص.126-112

[4] عبد المالك سمير، المرجع السابق، ص.69-55

[5] بوعزيز نوال،" **العزلة الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين**"، قضايا الهجرة،4 ،(2020) ، ص.47-33

نحوهم، يبقى المهاجرون غير الشرعيين مجرد "غرباء دائمين"، ما يُفقد المجتمع فرصة الاستفادة من طاقاتهم ومؤهلاتهم، خصوصًا من فئة الشباب[1].

في المقابل، تؤدي بعض السلوكيات السلبية الصادرة عن قلة من المهاجرين إلى تعزيز الصور النمطية السلبية عنهم، وتغذية خطاب الكراهية والرفض في أوساط المجتمع المحلي، هذا التعميم المجحف يُسهم في تشكيل حواجز ذهنية تمنع التواصل والتقارب، ويفتح المجال أمام خطاب الإقصاء بدلاً من الحوار والتفاهم.[2]

ومن منظور سوسيولوجي فإن الاندماج الاجتماعي ليس مسألة تقنية بل عملية تفاعلية معقدة تتطلب انخراطًا من الطرفين، المهاجر والمجتمع المضيف على حد سواء، وأي خلل في هذا التوازن يؤدي إلى تكريس الانقسام الاجتماعي، وتكوين مجتمعات موازية ذات ولاءات مختلفة، ما قد يُحدث اختلالات في بنية المجتمع ويُهدد تماسكه الثقافي والوطني[3].

أمام هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى مقاربة شاملة تأخذ في الحسبان البُعد الإنساني للمهاجرين، دون تجاهل خصوصية المجتمع الجزائري .فبناء سياسات إدماج فعالة يتطلب مزيجًا من الإنصاف، والحزم، والانفتاح، مع إرساء آليات تكفل الاحترام المتبادل، وتحول الاختلاف الثقافي إلى مصدر إثراء لا إلى مصدر تهديد.[4]

المطلب الثاني: اندماج الأفارقة في المجتمع الجزائري وانعكاساته على قطاع التعليم: رؤية تحليلية

يشكّل تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر عبئًا متزايدًا على المنظومة الصحية الوطنية، خصوصًا في المناطق الحدودية والجنوبية، فمع غياب وثائق الإقامة، يضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى الهياكل الصحية العمومية عند الضرورة، مما يؤدي إلى تكدس المرضى وزيادة الضغط على الطواقم الطبية، في وقت تعاني فيه هذه المؤسسات أصلًا من نقص في الموارد البشرية والمادية[5].

---

[1] حميتي كمال، "**غياب السياسات العمومية في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين**"، الدفتر السياسي والاجتماعي، 9، (2022)، ص 71-85.

[2] رحماني جميلة، "**حاجز اللغة وأثره على التفاعل الاجتماعي للمهاجرين**"، علم النفس المجتمعي، 5، (2019)، ص 89-101.

[3] بن زينة أحمد، "**الاختلافات الثقافية وأثرها على الاندماج الاجتماعي**"، المغاربية للعلوم الاجتماعية، 6، (2021)، ص .74-60

[4] دريدي فاطمة، "**آفاق إدماج المهاجرين في المجتمع الجزائري**"، الدراسات الإنسانية، 10، (2023)، ص 112-126.

[5] عبد الحق نبيلة، "**أثر الهجرة غير الشرعية على الخدمات الصحية في الجنوب الجزائري**"، السياسة الصحية الجزائرية، 8، (2021)، ص 44-59.

تُسجَّل في بعض المستشفيات المحلية، خاصة بتمنراست وأدرار، حالات لمهاجرين يعانون أمراضًا مزمنة أو إصابات ناجمة عن رحلاتهم الشاقة، مما يتطلب تدخلًا طبيًا طارئًا ومكلفًا، ويصعب على الدولة التمييز بين الحالات المستعجلة والطارئة وبين الخدمات التي يفترض أن تكون حكرًا على المواطنين، ما يدفع بعض الإدارات الصحية إلى تقديم الخدمات بدون تصنيف واضح، وهو ما يستنزف الطاقات[1].

من جهة أخرى، يثير هذا الضغط تساؤلات حول العدالة في توزيع الخدمات الصحية، إذ يشعر بعض المواطنين المحليين بالتذمر من مزاحمة المهاجرين لهم في الحصول على العلاج، خاصة في ظل نقص الأدوية والأسرة الطبية .هذا الشعور يمكن أن يولّد توترًا اجتماعيًا، ويدفع باتجاه خطاب يحمّل المهاجرين مسؤولية تدهور القطاع الصحي، وهو ما يزيد من هشاشة العلاقات بين الطرفين[2].

تغيب الإحصاءات الدقيقة حول عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يتلقون العلاج في الجزائر، ما يصعب من عملية التخطيط الصحي، هذا الغموض يجعل من الصعب على السلطات الصحية تخصيص الميزانيات المناسبة أو تحسين البنى التحتية وفق احتياجات واقعية، وهو ما يخلق فجوة بين العرض والطلب، ويدفع نحو تفاقم الأزمة في المناطق المستقبِلة[3].

من زاوية الصحة العمومية، تُمثّل بعض المجموعات المهاجرة بؤرًا محتملة لنقل الأمراض المعدية، خاصة مع غياب المتابعة الطبية المنتظمة، وسوء ظروف الإقامة، فعدم خضوعهم للفحوص الدورية أو التطعيمات يزيد من مخاطر انتقال العدوى، مما يستوجب على الدولة مضاعفة جهود الوقاية والمراقبة الصحية، رغم محدودية الإمكانات.

في ظل هذا الواقع، تصبح الحاجة ملحّة لوضع مقاربة صحية شاملة تراعي الجانب الإنساني دون أن تهمل أولويات المواطنين، ويُمكن التفكير في شراكات مع منظمات دولية أو منظمات المجتمع المدني لتوفير دعم صحي محدود للمهاجرين دون تحميل المنظومة الصحية الوطنية أعباءً إضافية، هذه المقاربة قد توازن بين البعد الإنساني وضرورات الحوكمة الصحية[4].

---

[1] منصوري أمين، "**الضغوط على المؤسسات الصحية نتيجة الهجرة غير القانونية**"، دفاتر الصحة العامة، 6، (2020)، ص 91-104.

[2] شعباني حياة، "**أثر المهاجرين على توزيع الخدمات الصحية**"، الجزائرية للدراسات الاجتماعية، 10، (2022)، ص 122-137.

[3] بودرقة فريد، "**غياب الإحصائيات ودوره في ضعف التخطيط الصحي**"، التخطيط والتنمية، 5، (2019)، ص .89-75

[4] دربال سعاد، "**السياسات الصحية والتعامل مع الأزمات السكانية الطارئة**"، دراسات استراتيجية جزائرية، 9، (2023)، ص .125-110

الجدول رقم 01: يوضح نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر (2011-2012)

المكان	الأعداد	النسبة المئوية%
الوسط	2500	%11, 63
الغرب	4100	%19,07
الجنوب	13900	%64,65
الشرق	1000	%04,65
المجموع	21500	%100

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر، الجزائر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2020، ص14.

يمثل وجود المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر تحديًا كبيرًا للمنظومة التربوية، خاصة في المناطق الحدودية والجنوبية حيث يتزايد عدد الأطفال المرافقين لأسرهم أو القُصّر غير المصحوبين، وبالرغم من أن التعليم يعد حقًا إنسانيًا أساسيًا، فإن إدماج هؤلاء في المؤسسات التعليمية العمومية يواجه عراقيل قانونية وإدارية، ما يجعل أغلبهم خارج المنظومة التعليمية الرسمية[1].

في الحالات التي يتم فيها تسجيل أطفال مهاجرين داخل المدارس، تظهر مشكلات تتعلق بكثافة الأقسام وضعف قدرات الاستيعاب، حيث تصبح الأقسام الدراسية مكتظة، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم، سواء بالنسبة للطلبة الجزائريين أو المهاجرين، وتزداد هذه الإشكالية حدة في المدارس الابتدائية، والتي غالبًا ما تكون الحلقة الأولى التي يلتحق بها هؤلاء الأطفال. [2]

كما تبرز عوائق لغوية وثقافية عند المهاجرين القادمين من دول لا تتحدث العربية، مما يصعب عليهم الاندماج في البرنامج الدراسي المعتمد بالجزائر، ويؤثر هذا الحاجز على تحصيلهم الدراسي، ويثقل كاهل الأساتذة الذين يجدون أنفسهم مطالبين بالتعامل مع فروقات لغوية ومعرفية دون أي دعم تربوي خاص[3].

من جهة أخرى، تفتقد المنظومة التربوية في الجزائر إلى برامج أو آليات موجهة خصيصًا لمرافقة أطفال المهاجرين، سواء من حيث الدعم النفسي أو الإدماج التدريجي، وهو ما يعمّق

[1] بوزيد سامية، "**الهجرة غير الشرعية وأثرها على قطاع التربية والتعليم**"، التربوية الجزائرية، 11، (2021)، ص.78-62

[2] كمال سمير، "**الضغط التربوي في المدارس الحدودية**"، أبحاث التعليم والتنمية، 6، (2020)، ص 95-108.

[3] بن يوسف ليلى، "**العوائق اللغوية في تعليم أبناء المهاجرين**"، الدفتر البيداغوجي، 7، (2022)، ص 120-135.

الإقصاء ويجعل من المدرسة فضاءً غير ملائم لهؤلاء الأطفال، وقد يترتب عن ذلك انسحاب مبكر من الدراسة، ما يُنتج جيلاً مهمّشًا ومعرّضًا للانحراف[1].

في السياق الاجتماعي، يتسبب وجود هؤلاء الأطفال في بعض التوترات داخل الوسط المدرسي، حيث يُبدي بعض أولياء التلاميذ الجزائريين تحفظًا إزاء اختلاط أبنائهم مع المهاجرين، خاصة إذا ارتبط وجودهم بمشكلات سلوكية أو تحصيلية .وقد يتحول هذا التوتر إلى نزاعات ثقافية صامتة تُعرقل روح التعايش داخل البيئة التربوية.[2]

أمام هذه التحديات، تصبح الحاجة مُلحّة لإعادة التفكير في نموذج إدماج تربوي إنساني، يأخذ بعين الاعتبار حاجات هؤلاء الأطفال، دون الإخلال بمستوى التعليم وجودته، ويمكن تفعيل شراكات مع منظمات إنسانية توفر دروس دعم أو تأطير خارج المنظومة الرسمية، بهدف تقليل الضغط عن المدارس العمومية وضمان حق التعليم.[3]

الجدول رقم 02: يوضح نسبة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات (2011-2012)

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
نيجر	11200	% 52,1
مالي	2186	% 10,2
كاميرون	1347	% 6,3
غانا	1324	% 6,2
نيجيريا	1266	% 5,9
بنين	938	% 4,4
كونغو	778	% 3,6
ليبيريا	641	% 3,0
ساحل العاج	388	% 1,8

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر، الجزائر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2020، ص14.

المطلب الثالث: التوترات الاجتماعية المحتملة بين السكان المحليين والمهاجرين

تؤدي الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، خاصة في ولايات الجنوب، إلى احتكاك يومي ومباشر بين المهاجرين والسكان المحليين، ما يُنتج وضعيات اجتماعية معقدة قد تتطور إلى توترات

[1] غربي نادية، "**تسرّب الأطفال المهاجرين من المدارس الجزائرية**"، علم النفس التربوي، 9، (2023)، ص 81-96.

[2] عماري عبد القادر، "**التفاعل الاجتماعي بين التلاميذ المحليين والأجانب**"، السلوك المدرسي، 8، (2020)، ص 104-118.

[3] بن عيسى مريم، "**مقترحات لإدماج تربوي مرن لأبناء المهاجرين**"، الدراسات الاجتماعية والتربوية، 10، (2023)، ص133-148.

وصدامات، ويُعزى ذلك إلى المنافسة على الموارد المحدودة، مثل فرص العمل أو المساعدات الاجتماعية، والتي يرى بعض السكان أنها تُمنح أحيانًا للمهاجرين على حساب المواطنين.[1]

يتجلى التوتر أيضًا في المجال الاقتصادي غير الرسمي، إذ يشتغل العديد من المهاجرين في أنشطة تجارية أو مهنية بشكل غير قانوني وبأجور منخفضة، ما يخلق نوعًا من التنافس غير المتكافئ مع اليد العاملة الجزائرية .ويثير ذلك شعورًا بالغبن الاجتماعي لدى بعض فئات المجتمع المحلي، خاصة في المدن الصغيرة حيث الفرص محدودة أصلًا[2] .

تزداد حساسية هذه التوترات في الأحياء الشعبية والمناطق الهشة التي تستقبل كثافة من المهاجرين، ما يؤدي أحيانًا إلى نشوء تجمعات سكانية مغلقة تحافظ على لغتها وثقافتها الخاصة، وقد يُفسَّر هذا الانغلاق بأنه نوع من العزلة أو الرفض الثقافي، ما يعمّق فجوة الفهم المتبادل ويُغذّي الصور النمطية السلبية من الطرفين. [3]

تلعب وسائل الإعلام المحلية أحيانًا دورًا في تضخيم هذه التوترات، عبر تغطيات تفتقر أحيانًا للموضوعية، حيث يُقدَّم المهاجرون كعامل تهديد للاستقرار الاجتماعي أو الأمني، هذا النوع من الخطاب الإعلامي قد يساهم في تأجيج مشاعر العداء والكراهية، خاصة إذا اقترن بحوادث فردية يتم تعميمها دون تحليل دقيق للسياق.[4]

علاوة على ذلك، يعاني الكثير من المهاجرين من غياب قنوات مؤسساتية تعترف بهم أو تنظم وضعيتهم داخل المجتمع، ما يجعلهم عرضة للتهميش وسوء المعاملة، وقد يتحول هذا التهميش إلى سلوك دفاعي يظهر في شكل انطواء أو رفض للاندماج، مما يُفقد المجتمع فرصة بناء علاقات تعايش تقوم على الاحترام المتبادل والتكامل[5].

لتفادي تصاعد هذه التوترات، من الضروري اعتماد سياسات محلية تُعزز الحوار والتواصل بين السكان والمهاجرين، إلى جانب تحسيس الفاعلين المحليين بخطورة الخطاب الإقصائي، كما

[1] مرزوقي أحمد، "**التوترات الاجتماعية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية**"، الجزائرية لعلم الاجتماع، 9، (2020)، ص 57-73.

[2] حليمة أسماء، "**الاقتصاد غير الرسمي والمنافسة بين العمالة المحلية والمهاجرين**"، دراسات اقتصادية واجتماعية، 11، (2021)، ص112-126.

[3] زروقي عبد الرحمن، "**الانعزال الثقافي وأثره على العلاقات الاجتماعية**"، السوسيولوجيا المغاربية، 8، (2022)، ص .98-84

[4] قريشي فاطمة، "**الخطاب الإعلامي وتأثيره على صورة المهاجرين**"، الجزائرية للإعلام والاتصال، 10، (2023)، ص.88-71

[5] درواز كمال، "**التهميش الاجتماعي في أوساط المهاجرين غير النظاميين**"، دراسات اجتماعية جزائرية، 7، (2020)، ص99-113.

ينبغي دعم المبادرات المدنية والثقافية التي تخلق فضاءات تلاقٍ وتعاون، بما يضمن تجنب الانزلاق نحو نزاعات اجتماعية تهدد النسيج المجتمعي.[1]

إن تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يشكل تحديًا كبيرًا فيما يتعلق بالاستقرار الاجتماعي، إذ يؤدي وصول أعداد كبيرة من المهاجرين إلى تفاقم بعض التوترات بين السكان المحليين والمهاجرين، المهاجرون الذين يفتقرون إلى الوثائق القانونية يصعب عليهم الاندماج في المجتمع، مما يجعلهم أكثر عرضة للعيش في مناطق معزولة أو مناطق غير قانونية، هذا الأمر يخلق حالة من العزلة الاجتماعية، مما يؤدي إلى نشوء مشاعر سلبية تجاههم من قبل المواطنين المحليين ،هذه المشاعر قد تتطور إلى صراعات اجتماعية ونزاعات بين الأطراف المختلفة[2].

تعتبر العوامل الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية لهذه التوترات، فالمهاجرون غير الشرعيين غالبًا ما يعملون في القطاعات غير الرسمية وبتكاليف أقل من العمالة المحلية، مما يخلق تنافسًا غير متكافئ مع العمالة الجزائرية، هذا يؤدي إلى استياء بين السكان المحليين الذين يشعرون بأن فرصهم في العمل قد تضاءلت بسبب تدفق العمالة الأجنبية غير الشرعية، كما أن وجود هذه الفئات المهاجرة في المدن الكبرى يتسبب في الضغط على سوق العمل المحلي، مما يفاقم من البطالة ويزيد من التوترات الاجتماعية[3].

كما يمكن أن تؤدي هذه التوترات إلى تأثيرات ثقافية، حيث يجد المهاجرون أنفسهم في صراع مع المجتمع المحلي بسبب الاختلافات في القيم والعادات .قد يُنظر إلى المهاجرين على أنهم يشكلون تهديدًا للهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، مما يخلق فجوة ثقافية تعيق عملية التعايش . وبالتالي، فإن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الجزائري يزيد من تعقيد عملية الاندماج الثقافي ويؤدي إلى مزيد من الانقسام الاجتماعي[4].

من جهة أخرى، يمكن أن يتسبب هذا النوع من التوترات في تطور مظاهر من العنف، سواء في شكل مشاحنات بسيطة أو اشتباكات أكبر بين المهاجرين والسكان المحليين، وقد تم رصد العديد من هذه الاشتباكات في مناطق مثل الجزائر العاصمة، حيث تنشأ توترات يومية بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بين المهاجرين والمواطنين. لذا، تتطلب هذه القضايا استراتيجية

[1] سعاد بن حسين،" **مقاربات بديلة للتعايش بين السكان المحليين والمهاجرين**"، دفاتر السياسات المحلية، 6، (2023)، ص 141-157.

[2] مرزوقي أحمد، المرجع السابق، ص.73-57

[3] حليمة أسماء، المرجع السابق، ص 112-126.

[4] زروقي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.98-84

شاملة تهدف إلى تحسين التكامل الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية وتوفير الدعم الكافي للمهاجرين[1].

المطلب الرابع: التأثير على التركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أبرز العوامل المؤثرة على التركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري. فمع زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، يتغير توزيع السكان في العديد من المناطق، خاصة في المناطق الحدودية الكبرى والمدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران، هذا التدفق المستمر من المهاجرين يؤثر على الكثافة السكانية في هذه المناطق، ما يؤدي إلى توترات في التوزيع السكاني، وبالتالي ينعكس هذا التغيير على العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، يساهم هذا التغيير في خلق أحياء جديدة أو مناطق مكتظة بالسكان، مما يشكل ضغطًا إضافيًا على الموارد المحلية.

من ناحية أخرى، يشكل تأثير الهجرة غير الشرعية تهديدًا للتركيبة السكانية التقليدية للجزائر، التي تميزت منذ زمن طويل بتوازن نسبي بين مختلف الفئات العمرية والجغرافية، مع وصول المهاجرين، تزداد الأعداد السكانية في مناطق معينة، مما يؤدي إلى تغييرات في الهيكل العمري للمجتمع، قد تكون هذه التغيرات سريعة وغير متوقعة، وقد تؤثر في استراتيجيات التنمية المحلية، حيث يصبح من الصعب توفير احتياجات السكان في ظل التزايد المستمر في عدد السكان[2].

كما أن المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يمتلكون الهوية القانونية قد لا يتمكنون من الوصول إلى بعض الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، هذا يؤدي إلى تفاقم التحديات التي يواجهها المجتمع في تقديم هذه الخدمات لجميع السكان، كما أن تأثير المهاجرين في بعض الأحيان قد يشكل عبئًا إضافيًا على الأنظمة الاقتصادية المحلية بسبب التزايد المستمر في الطلب على الموارد المحدودة[3].

ويجب أن نلاحظ أن التأثيرات الديموغرافية للهجرة غير الشرعية ليست مقتصرة على الضغوط الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضًا تحديات ثقافية واجتماعية تؤثر في الهوية الجماعية للمجتمع الجزائري، قد يشعر المواطنون المحليون بأن هذه التغيرات تهدد استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في ظل غياب استراتيجيات فعّالة للتعامل مع هذه التحولات، كما أن وجود

[1] قريشي فاطمة، المرجع السابق، ص.88-71

[2] مرزوقي أحمد، المرجع السابق، ص.73-57

[3] حليمة أسماء المرجع السابق، ص.126-112

أعداد كبيرة من المهاجرين قد يؤدي إلى تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع[1].

لهذا السبب، من الضروري أن يتم التعامل مع هذه التحديات الديموغرافية من خلال سياسات تنظيمية مدروسة، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحقوق الإنسانية للمهاجرين وحاجات المجتمع المحلي، يحتاج المجتمع الجزائري إلى استراتيجيات أكثر تكاملًا من أجل إدارة التدفقات السكانية وتفادي أي آثار سلبية على النظام الاجتماعي والاقتصادي[2].

الهجرة غير الشرعية لها تأثيرات مباشرة على التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر، ففي السنوات الأخيرة، شهدت مناطق معينة، مثل الحدود الجنوبية والشرقية، تزايدًا ملحوظًا في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، هذا التزايد لا يؤثر فقط على الحجم الكلي للسكان، بل أيضًا على توزيعهم داخل المناطق المختلفة، وفي بعض المناطق، مثل الجزائر العاصمة، تم إنشاء أحياء جديدة يقطنها المهاجرون غير الشرعيين، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية فيها، هذه التغيرات السكانية تشكل ضغطًا إضافيًا على الموارد المحلية، بما في ذلك المرافق العامة كالماء والكهرباء، مما يخلق تحديات جديدة بالنسبة للحكومة والمجتمعات المحلية[3].

إضافة إلى ذلك، يزيد تدفق المهاجرين غير الشرعيين من تشويش التركيبة السكانية، خاصة فيما يتعلق بالفئات العمرية .معظم المهاجرين غير الشرعيين من فئة الشباب، وهذا يساهم في زيادة نسبة الشباب في بعض المناطق .على الرغم من أن هذه الزيادة قد تكون مفيدة من حيث القوة العاملة في المستقبل، إلا أنها أيضًا تضع ضغوطًا على النظم الاجتماعية والاقتصادية، حيث يصعب توفير فرص التعليم والعمل لهذه الفئة، في ظل نقص الفرص الاقتصادية، هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات تنموية شاملة للتعامل مع هذا التحدي، لضمان تكامل هذه الفئة في المجتمع بشكل إيجابي[4].

أما من الناحية الاجتماعية، فإن التغيرات التي تحدث في التركيبة السكانية قد تؤدي إلى صراعات وتوترات بين السكان المحليين والمهاجرين، فقد يلاحظ البعض من المواطنين المحليين أن أعداد المهاجرين قد تزايدت بشكل كبير في مناطقهم، مما يؤدي إلى شعورهم بالإهمال أو التهميش، هذا قد يعزز مشاعر القلق والخوف من فقدان الهوية الثقافية أو تهديد الاستقرار الاجتماعي، وهذا

[1] زروقي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 84-98.

[2] قريشي فاطمة، المرجع السابق، ص 71-88.

[3] مرزوقي أحمد، المرجع السابق، ص 57-73.

[4] حليمة أسماء، المرجع السابق، ص 112-126.

التوتر قد يظهر في مظاهر مختلفة مثل الاحتكاكات اليومية أو حتى الاشتباكات بين الطرفين، وهو ما يجعل الحاجة إلى تعزيز التعايش الاجتماعي بين جميع الفئات أمرًا ضروريًا[1].

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال أن هذه التغيرات في التركيبة الديموغرافية قد تقدم فرصًا اقتصادية إذا تم توجيهها بشكل صحيح .فالمهاجرون غير الشرعيين في بعض الأحيان يساهمون في دفع عجلة النمو الاقتصادي في بعض القطاعات مثل البناء والخدمات، إلا أن هذا التأثير الإيجابي لا يتحقق إلا إذا تم توفير بيئة قانونية وتنظيمية تسهل دمجهم في المجتمع دون التأثير على حقوق المواطنين، ولكن هذا يتطلب خطة شاملة ومتكاملة من قبل الدولة، تتضمن تعزيز التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وتعزيز قوانين العمل بما يتناسب مع الوضع الجديد في البلاد[2].

[1] زروقي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.98-84

[2] قريشي فاطمة، المرجع السابق، ص.88-71

المبحث الرابع: التأثير السياسي للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري

وتناولنا فيه تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري مستعرضين ذلك من خلال عرض تأثير قضية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية مع الدول المجاورة والأوروبية مطلبا أولا، وكذا استغلال قضية الهجرة غير الشرعية من قبل بعض الأطراف لتحقيق أجندات سياسية مطلبا ثانيا، اضافة الى تأثير الخطاب الإعلامي والسياسي حول الهجرة غير الشرعية على الرأي العام مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: تأثير قضية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية مع الدول المجاورة والأوروبية

تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من أكثر القضايا التي تؤثر على العلاقات الجزائرية مع جيرانها، وخاصة مع دول المغرب العربي. فمع تزايد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجزائرية، تسعى الجزائر إلى التعاون مع دول الجوار للحد من هذه الظاهرة، فالتحديات الأمنية والاقتصادية التي تترتب على الهجرة غير الشرعية تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين الجزائر ودول مثل تونس ومالي والنيجر، وقد أدى ذلك إلى تعزيز التعاون الأمني، حيث تتبادل الجزائر ودول الجوار المعلومات الاستخباراتية لمكافحة شبكات تهريب البشر، ولكن التوترات السياسية في بعض هذه البلدان قد تعيق هذا التعاون الفعّال[1].

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية، إلا أن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي تعتبر أحد المحاور الأساسية في سياسة الجزائر الخارجية بشأن هذه القضية، فقد أصبح الاتحاد الأوروبي شريكًا استراتيجيًا في هذا المجال، حيث تسعى الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإيطاليا، إلى الحد من تدفق المهاجرين عبر الجزائر إلى الأراضي الأوروبية، في هذا السياق، تطالب الجزائر بأن تكون الهجرة غير الشرعية قضية إقليمية تتطلب حلولًا تنموية على المستوى العربي والأفريقي، وليست مجرد مسؤولية الجزائر.

لكن في الوقت نفسه، يواجه التعاون بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة، فعلى الرغم من الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلا أن هذه الاتفاقيات غالبًا ما تركز على تعزيز التدابير الأمنية على حساب البُعد الإنساني للقضية، الجزائر

[1] عبد الله محمد،" **العلاقات الجزائرية مع دول الجوار التحديات الأمنية والهجرة غير الشرعية**"، دراسات الأمن الإقليمي، (2021) 6، ص49-34

من جانبها تدعو إلى إعطاء الأولوية لتحسين الظروف الاقتصادية في دول المهاجرين الأصلية، واعتبار الهجرة جزءًا من قضايا التنمية المستدامة[1].

كذلك، تُظهر العلاقة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي تباينًا في المواقف .فبينما تسعى الجزائر إلى تعزيز سياساتها الأمنية لضمان السيطرة على تدفقات المهاجرين، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى وضع مزيد من القيود على الهجرة .وعلى الرغم من كون الجزائر تتحمل العبء الأكبر من تدفقات الهجرة غير الشرعية، فإنها ترفض أن تكون مجرد نقطة عبور للمهاجرين، وتطالب بتعاون أكثر فعالية بين جميع الأطراف المعنية لحل هذه الأزمة[2].

من جانب آخر، تساهم قضية الهجرة غير الشرعية في تعميق التوترات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، فبينما تحاول الجزائر تحسين الوضع الاقتصادي داخل بلدان المهاجرين الأصلية، ترى أوروبا في الهجرة تهديدًا لاقتصادها وأمنها الاجتماعي، وهو ما يجعل العلاقة بين الجانبين تشوبها بعض الانتقادات المتبادلة بشأن قضايا اللجوء والحقوق الإنسانية، ما يؤدي إلى تعقيد المفاوضات حول الهجرة[3].

- **الاتحاد الأوروبي وعلاقاته مع الجزائر في قضية الهجرة غير الشرعية:**

إن الاتحاد الأوروبي يعد أحد الأطراف الأساسية في قضية الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر، حيث يسعى إلى إيجاد حلول مشتركة لخفض عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيه عبر الجزائر، لقد عكست السنوات الأخيرة تطورًا في التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية، ففي سبيل مواجهة هذه الظاهرة، عملت الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي على وضع استراتيجيات تركز على تأمين الحدود وضمان عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، ويعد هذا التعاون مهمًا على المستويين الأمني والإنساني، حيث يساهم في تنظيم تدفقات الهجرة وتحديد الحلول التي تراعي حقوق المهاجرين[4].

لكن في بعض الأحيان، يتسبب هذا التعاون في خلق نوع من الضغوط على الجزائر، حيث تحاول بعض الدول الأوروبية فرض مزيد من القيود على الهجرة، وهو ما يسبب توترات بين الجانبين، تسعى الجزائر إلى أن تكون هذه القضية ضمن إطار إقليمي أوسع، يشارك فيه جميع الأطراف المعنية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والساحل. حيث ترى الجزائر أن هناك حاجة إلى

---

[1] دحماني فريد،" **الهجرة غير الشرعية التوترات والآثار على المجتمعات المستقبلة**"، دراسات الشرق الأوسط،(2022) 14، ص79-92.

[2] مرزوقي سمير،" **التعاون الإقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الجزائر ومحيطها**"، الدولية للسياسة،(2021) 13، ص 51-79.

[3] بوشوشة نعيمة،" **الاتحاد الأوروبي ومواجهة الهجرة غير الشرعية التحديات والفرص**"، دراسات دولية،(2022) 9 ، ص.115-101

[4] عبد الله محمد، "**العلاقات الجزائرية مع دول الجوار**"...، المرجع السابق، ص34-49.

مقاربة أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة في دول المصدر، وليس فقط التركيز على تدابير الأمن والهجرة[1].

أما من ناحية دول الجوار، فالتحديات التي تواجهها الجزائر تتطلب التنسيق المستمر مع دول مثل تونس ومالي، حيث يعتبر المهاجرون غير الشرعيين القادمين من هذه الدول أحد أكبر التحديات التي تواجه الجزائر فيما يتعلق بتدفقات الهجرة، رغم أن هذه الدول تسعى إلى تعزيز التعاون مع الجزائر للحد من الهجرة غير الشرعية، إلا أن الوضع الأمني والسياسي المضطرب في بعض هذه الدول يجعل من الصعب تحقيق نتائج فعالة، على الرغم من ذلك، تبذل الجزائر جهودًا كبيرة في سبيل تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة تهريب البشر وتوفير الدعم للمهاجرين غير الشرعيين[2].

وفي ظل هذه التحديات، تطالب الجزائر بدعم أوروبي أكبر لتنمية دول المهاجرين الأصلية وتحسين الظروف الاقتصادية هناك. فعلى الرغم من أن الجزائر تؤمن بمبدأ مكافحة الهجرة غير الشرعية، فإنها تدعو إلى أن يكون ذلك في إطار سياسة تنموية تضمن تعزيز استقرار المنطقة بشكل عام، وتعتبر الجزائر أن الحلول الأمنية لا تكفي، بل يجب أن تواكبها سياسات اقتصادية واجتماعية تدعم تنمية بلدان المصدر[3].

ومع تعقيد المواقف بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، يظل من الضروري البحث عن حلول إقليمية وشاملة لمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية بطريقة تحقق مصلحة الجميع، يتطلب ذلك التفاعل الجاد بين مختلف الأطراف المعنية، مع الاهتمام بالجانب الإنساني للمهاجرين وضمان دمجهم في المجتمعات المستقبلة دون المساس بالأمن القومي[4].

المطلب الثاني: توظيف قضية الهجرة غير الشرعية لأغراض سياسية خفية

تُعدّ قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا الأكثر استغلالًا في السجالات السياسية، سواء داخليًا بين الفاعلين السياسيين أو خارجيًا من قبل بعض الدول، فقد أصبح ملف المهاجرين ورقة ضغط توظفها بعض الأطراف لتمرير مشاريع سياسية أو لتبرير سياسات أمنية مشددة، في هذا السياق، تُستغل هذه الظاهرة لإثارة مشاعر الخوف داخل المجتمعات، وتغذية النزعات القومية،

[1] غلاب عادل،" **الجزائر والاتحاد الأوروبي: التعاون في مجال الهجرة والأمن**"، السياسة الدولية، (2020) 10، ص.126-112

[2] دحماني فريد، "**الهجرة غير الشرعية التوترات**"...، المرجع السابق، ص.92-79

[3] مرزوقي سمير، "**التعاون الإقليمي لمكافحة**"..، المرجع السابق، ص.67-51

[4] بوشوشة نعيمة، "**الاتحاد الأوروبي** "....، المرجع السابق، ص115-101

وخلق رأي عام معادٍ للهجرة، مما يعكس تحوّل القضية من بعدها الإنساني إلى أداة سياسية تستخدم في الحملات الانتخابية والمفاوضات الدولية[1].

في الداخل، تستغل بعض الجهات السياسية في الجزائر الحديث عن الهجرة غير الشرعية لإبعاد الأنظار عن أزمات اجتماعية واقتصادية حقيقية، وطرح خطاب يُحمّل المهاجرين مسؤولية التوترات المجتمعية وازدياد معدلات الجريمة، هذا الخطاب لا يستند إلى معطيات علمية دقيقة، بقدر ما يُوظّف لكسب التعاطف الشعبي وخلق "عدو خارجي "وهمي لتبرير السياسات القمعية أو الإخفاقات التنموية، وهنا يتجلى الخطر في تحويل المهاجر من إنسان في وضع هش إلى "تهديد " ضمن أجندة سياسية محددة[2].

أما على الصعيد الخارجي، فتستخدم بعض الدول الأوروبية ملف الهجرة غير الشرعية كورقة تفاوض مع الجزائر ودول شمال إفريقيا عمومًا، ففي كل مرة ترتفع فيها أعداد المهاجرين نحو أوروبا، تُفعّل الدول الأوروبية آلية الضغط، إما عبر التلويح بوقف التعاون أو بتقليص المساعدات المالية، بغية فرض شروط أكثر صرامة على الجزائر فيما يخص تأمين حدودها واستقبال المهاجرين المرحّلين، وبذلك تتحول المأساة الإنسانية للمهاجرين إلى أداة مساومة في العلاقات الدولية[3].

من جانب آخر، تلجأ بعض الجماعات الإيديولوجية، خاصة اليمينية المتطرفة في أوروبا، إلى توظيف الهجرة غير الشرعية في خطابها السياسي لبناء سردية تعتبر أن المهاجرين يشكلون تهديدًا "للهوية الأوروبية"، وهو ما يزيد من تغذية الكراهية والعنصرية، وبهذا، فإن استغلال هذه القضية لا يقتصر على الحكومات فقط، بل يشمل أيضًا فاعلين حزبيين وجمعيات ضغط تحوّل معاناة المهاجر إلى وقود انتخابي[4].

وفي ظل هذا الواقع، تجد الجزائر نفسها أمام تحدٍّ مزدوج من جهة، مواجهة التدفقات المستمرة للمهاجرين غير الشرعيين، ومن جهة أخرى، التعامل مع الضغوط السياسية والإعلامية التي تسعى إلى تحميلها كامل المسؤولية عن الظاهرة، هذا الاستغلال السياسي يُعقّد جهود الجزائر في بناء

---

[1] بوشوشة نعيمة،" **الهجرة غير الشرعية في الخطاب السياسي الأوروبي**"، الجزائرية للدراسات السياسية، العدد (2021) 15، ص88-103.

[2] دحماني فريد،" **تسييس ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مقاربة نقدي**"، العلوم الاجتماعية، العدد (2022) 22، ص134-149.

[3] مرزوقي سمير،" **الاتحاد الأوروبي والضغط عبر الهجرة غير الشرعية**"، السياسة والدبلوماسية الدولية، العدد (2020) 18، ص61-75.

[4] عبد الله محمد، "**الحركات اليمينية وتوظيف الهجرة في أوروبا**"، دراسات استراتيجية، العدد 11 (2022)، ص 41-55.

استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الهجرة غير الشرعية، ويحول دون التعامل معها باعتبارها قضية إنسانية وتنموية تتطلب تعاونًا دوليًا فعّالًا بعيدًا عن الحسابات الضيقة[1].

تُعد دول الاتحاد الأوروبي من أبرز الأطراف التي تستغل قضية الهجرة غير الشرعية كوسيلة للتفاوض السياسي مع الجزائر .فكلما اشتدت الضغوط الداخلية الأوروبية بشأن تدفقات المهاجرين، تُوجه أصابع الاتهام نحو دول العبور كوسيلة للهروب من معالجة الأسباب الجذرية للهجرة .وبهذا، تتحول الجزائر من دولة متأثرة بالهجرة إلى "شريك مسؤول "يجب أن يتحمل أعباء حماية الحدود الأوروبية، هذا المنظور يضع الجزائر تحت ضغط متواصل لقبول إملاءات أمنية مقابل تعاون اقتصادي أو مساعدات مالية محدودة[2].

من جهة أخرى، تُستخدم قضية الهجرة من طرف بعض الدول المجاورة كوسيلة للتشويش على العلاقات الجزائرية الأوروبية أو للتفاوض بشأن ملفات إقليمية، فهناك أطراف إقليمية تسعى لتوريط الجزائر في أزمات حدودية أو خلق انطباع بأنها غير قادرة على ضبط تدفق المهاجرين، في محاولة لإضعاف موقعها التفاوضي في القضايا الأمنية والاقتصادية المشتركة، هذا السلوك يعكس توظيفًا استراتيجيًا للهجرة ضمن صراعات النفوذ الإقليمي[3].

أما فيما يخص أطراف "الحوار المتوسطي"، فإن بعض دول الجنوب الأوروبي تستغل القمم الثنائية والمتعددة الأطراف للضغط على الجزائر في قضايا الهجرة، ملوّحة بأن أي فشل في التعاون سيؤثر على الشراكة الاقتصادية أو الأمنية، وهو ما يدفع الجزائر أحيانًا إلى التزامات تتجاوز قدراتها اللوجستية والمالية، دون تحقيق مكاسب متوازنة، ويُعد هذا التوظيف انتقائيًا، إذ لا يُؤخذ بعين الاعتبار الدور الإنساني الذي تتحمّله الجزائر باعتبارها ملاذًا مؤقتًا لآلاف المهاجرين[4].

من الناحية الإعلامية، يساهم التناول السياسي المكثف لقضية الهجرة في تكوين رأي عام خارجي متأثر بالصور النمطية والسلبية عن الجزائر، فبعض الوسائط الغربية، بإيعاز من دوائر سياسية، تعمد إلى تصوير الجزائر كدولة عبور غير مسؤولة، وهو ما يشوه سمعتها الدبلوماسية ويضعف موقعها في المنتديات الدولية، وهذه الحملات تُستثمر لإعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة، في حين تُغفل البُعد الإنساني للمشكلة[5].

---

[1] غلاب عادل،" **التحديات الجيوسياسية للهجرة غير الشرعية: رؤية جزائرية**"، الأبحاث السياسية، العدد (2021) 9، ص 98-112.

[2] مرزوقي سمير،" **الاتحاد الأوروبي والضغط "...**، المرجع السابق، ص 61-75.

[3] دحماني فريد،" **تسييس ظاهرة الهجرة**"... ، المرجع السابق، ص 134-149.

[4] بوشوشة نعيمة،" **الهجرة غير الشرعية "...**، المرجع السابق، ص 88-103.

[5] عبد الله محمد،" **الحركات اليمينية "...**، المرجع السابق، ص 41-55.

وأمام هذا الواقع، تبدو الحاجة ملحة إلى استراتيجية جزائرية مضادة توظف نفس الورقة في خدمة مصالحها الوطنية .فبدل أن تكون الهجرة غير الشرعية أداة للضغط عليها، يمكن أن تتحول إلى وسيلة تفاوض ذكية تؤسس لشراكات متوازنة، تعكس الجهد الذي تبذله الجزائر في إدارة ملف إنساني معقّد، ويتطلب ذلك تحركًا دبلوماسيًا مدروسًا، يعيد توجيه النقاش الدولي من منطق "الأمن " إلى منطق "التنمية والمسؤولية المشتركة[1]."

المطلب الثالث: تأثير الخطاب الإعلامي والسياسي حول الهجرة غير الشرعية على الرأي العام

أصبح الخطاب الإعلامي والسياسي حول الهجرة غير الشرعية أحد المؤثرات الأساسية في تشكيل الرأي العام، سواء داخل الجزائر أو خارجها، هذا الخطاب لا يُنقل دائمًا بموضوعية، بل يتسم أحيانًا بالتحريض أو التهويل، مما يخلق تصورات مشوشة عن المهاجرين، وفي كثير من الحالات، يتحول الإعلام إلى وسيلة لنقل صورة نمطية للمهاجر غير الشرعي على أنه مصدر تهديد أمني واجتماعي، وهو ما يزرع الخوف والتوجس في أوساط المواطنين[2].

ومن جانب آخر، تلعب بعض الخطابات السياسية دورًا كبيرًا في تغذية النظرة السلبية للمهاجرين، عبر تحميلهم مسؤولية ظواهر اجتماعية مثل الجريمة، البطالة أو حتى الأوبئة، دون تقديم أدلة علمية دقيقة، مثل هذا الخطاب يهدف إلى تحويل الانتباه عن الإخفاقات الحكومية، ويُوظّف في بعض الأحيان لكسب التأييد الشعبي عبر استثارة العاطفة الوطنية والهاجس الأمني، وهو ما يؤثر سلبًا على فرص التعايش والتسامح داخل المجتمع[3].

كما أن الإعلام الجزائري، رغم تنوعه، لم ينجح بعد في بلورة رؤية متوازنة حول الظاهرة، إذ تميل بعض القنوات إلى التناول السطحي أو الموجه، ما يجعل الرأي العام يتبنى مواقف قائمة على الانفعال بدل التحليل، هذا النقص في التغطية الموضوعية يعزز من الصور النمطية، ويؤثر على مواقف الأفراد تجاه المهاجرين، خاصة في المناطق التي تعرف وجودًا ملحوظًا لهم[4].

ويتجلى تأثير هذا الخطاب أكثر في الأزمات أو الحوادث المرتبطة بالمهاجرين، حيث تُسلّط الأضواء إعلاميًا على الجوانب السلبية فقط، ويتم تجاهل الأسباب البنيوية للهجرة أو الواقع

---

[1] غلاب عادل،" **التحديات الجيوسياسية** "...، المرجع السابق، ص.112-98

[2] زروقي هاجر، "**الخطاب الإعلامي حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، علوم الإعلام والاتصال، العدد 10 (2021)، ص 77-93.

[3] بلقاسم علي،" **تأثير السياسات الداخلية على صورة المهاجرين**"، الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد (2020) 14، ص-111 125.

[4] مسعودي نوال،" **الإعلام الجزائري وقضايا الهجرة: بين الواقع والتوظيف**"، أبحاث الإعلام، العدد (2022) 9، ص 63-79.

الإنساني الذي يعيشه هؤلاء الأفراد، مثل هذا التركيز الانتقائي يُنتج بيئة متوترة، ويزيد من احتمالية نشوء ردود فعل عدائية ضد المهاجرين[1].

وبالتالي، فإن الرأي العام، المتأثر بالإعلام والسياسة، لا ينظر للهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة معقدة ذات أبعاد إنسانية وتنموية، بل كمشكلة أمنية بحتة .وهذا التصور المُبسّط يعيق أي محاولة لفهم الظاهرة بعمق أو اقتراح حلول شاملة وعادلة لها[2].

أحد أخطر نتائج الخطاب الإعلامي والسياسي المشحون حول الهجرة غير الشرعية، هو تغذية مشاعر الكراهية والعنصرية تجاه المهاجرين، فكلما تم ربط وجودهم بالجريمة أو الفوضى، زاد ميل الأفراد لتبرير العنف أو التمييز ضدهم، ويؤدي هذا التأثير إلى خلق جو عام من التوجس وعدم القبول، ينعكس سلبًا على التماسك الاجتماعي، خاصة في الأحياء التي يقطنها المهاجرون بشكل مكثف[3].

من جهة أخرى، قلما يُمنح المهاجرون فرصة التعبير عن أنفسهم في وسائل الإعلام، فهم غالبًا مغيبون عن النقاش، ويُتحدث عنهم بدلًا من أن يُستمع إليهم، هذا الغياب يجعلهم يظهرون ككتلة مجهولة، لا يُعرف عنها سوى ما يُروّج من صور سلبية، وهو ما يساهم في تعميق الفجوة النفسية والثقافية بينهم وبين المجتمع المحلي[4].

ويؤدي هذا التوجيه الإعلامي والسياسي إلى توتير العلاقات بين المواطنين والمهاجرين، خاصة في أوقات الأزمات أو النزاعات، مثلما حدث في بعض أحياء الجزائر العاصمة)الرحمانية، عدل بدويرة (حيث اندلعت احتجاجات على خلفية وجود مهاجرين غير شرعيين، تطورت أحيانًا إلى صدامات محدودة مع قوى الأمن،[5] وقد أدت هذه الحوادث، رغم محدوديتها، إلى تكرار الدعوات لطردهم، دون مراعاة للقانون أو لحقوق الإنسان.

إن الخطاب المسؤول والمتوازن هو وحده القادر على تهدئة المخاوف، وفتح نقاش وطني عقلاني حول حلول واقعية وإنسانية لظاهرة الهجرة، أما الخطابات المشحونة، فإنها لا تؤدي سوى إلى تأجيج الأوضاع، وزرع التفرقة، وتحويل ظاهرة معقدة إلى أزمة مفتعلة تخدم مصالح ضيقة[6].

---

[1] طاهري مراد،" **الأزمات الإعلامية وصناعة الرأي العام**"، دراسات في الاتصال الجماهيري، العدد 18 (2021)، ص 50-66.

[2] ميموني رشيد، " **تمثلات الهجرة في الخطاب السياسي الجزائري**"، الجزائرية للعلوم السياسية، العدد (2020) 12، ص89-103.

[3] زروقي هاجر، المرجع السابق، ص 77-93.

[4] مسعودي نوال، المرجع السابق، ص 63-79.

[5] طاهري مراد، المرجع السابق، ص 50-66.

[6] ميموني رشيد، المرجع السابق، ص.103-89

استنتاجات

تم تسليط الضوء في هذا الفصل على جهود الدولة الجزائرية المبذولة في سبيل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تبلورت في سن القوانين الوطنية، والتعاونات الإقليمية والدولية، خصوصًا مع دول الجوار والمنظمات الإفريقية، حيث تجلي ذلك في التمكن من احتواء الظاهرة بشكل سيادي وتبني مقاربة أمنية وإنسانية متوازنة، ورغم ذلك فلا يزال رهان تطوير أدواتها التشريعية، وتحسين التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين قائما بغية القضاء التام عليها.

وهذا ما جعل التجربة الجزائرية في هذا المجال قابلة للتطوير، خصوصاً إذا تم دمج مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين الأمنيين، والدبلوماسيين، في إطار رؤية وطنية واضحة المعالم، بعيدة عن المقاربات الظرفية وردود الفعل الآنية.

الفصل الثالث:

تحليل الأليات والاستراتيجيات الجزائرية لمواجهة تهديدات الهجرة الغير الشرعية على أمنها القومي

تمهيد:

إن ملف الهجرة غير الشرعية باعتباره ملفا يحمل أبعادا دولية واقليمية، جعل الجزائر تتبنى سياسة واضحة تجاهه، من خلال احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذا إعطاء أهمية كبرى لحماية سيادتها وأمنها القومي، لكن مع تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نحو أراضيها، أصبح لزامًا على السلطات تطوير ترسانة قانونية وتنظيمية أكثر دقة وشمولًا لضبط هذه الظاهرة

وفي هذا الفصل سنحاول فهم ذلك من خلال التطرق الى سياسات الدولة الجزائرية تجاه الهجرة الغير الشرعية: التحديات والاستراتيجيات مبحثا أولا، وكذا التعرف على التعاون الإقليمي والدولي وميادينه كمبحث ثاني، ونختم الفصل باستعراض مقترحات لتعزيز الأمن القومي الجزائري في مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية كمبحث ثالث.

المبحث الأول: سياسات الدولة الجزائرية تجاه الهجرة الغير الشرعية: التحديات والاستراتيجيات

وتناولنا فيه السعي الجزائري في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية مستعرضين ذلك من خلال تحليل السياسات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالهجرة مطلبا أولا، وكذا دور المؤسسات الحكومية المختلفة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية مطلبا ثانيا، اضافة إلى التحديات التي تواجه الجهود الجزائرية الحالية مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: تحليل السياسات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالهجرة

لقد تبنّت الجزائر منذ الاستقلال سياسة واضحة تجاه ملف الهجرة، تقوم على احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التأكيد على حماية سيادتها وأمنها القومي، لكن مع تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نحو أراضيها، أصبح لزامًا على السلطات تطوير ترسانة قانونية وتنظيمية أكثر دقة وشمولًا لضبط هذه الظاهرة[1].

أبرز القوانين التي اعتمدتها الجزائر في هذا السياق هو القانون رقم 11-08المؤرخ في 25 جوان 2008المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم، حيث يُعد هذا النص القانوني المرجع الأساسي في تنظيم وضعية المهاجرين، حيث يتضمن موادًا تحدد حالات الطرد، والإبعاد، والاحتجاز الإداري، مما يمنح الدولة آليات قانونية للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين[2].

كما قامت الحكومة الجزائرية بتعديل بعض النصوص القانونية في ضوء المستجدات الأمنية، خصوصًا بعد سنة 2011، وذلك لمواكبة تطورات الظاهرة ومخاطرها، تم التركيز في هذه التعديلات على تشديد العقوبات ضد شبكات التهريب والوساطة في الهجرة غير النظامية، وذلك بموجب القانون المعدل لقانون العقوبات الذي أدرج جرائم جديدة ضمن خانة الجريمة المنظمة[3].

علاوة على ذلك، يشير العديد من الخبراء إلى أن القانون الحالي لا يولي أهمية كافية لبعد الإدماج أو التسوية، ما يضعف من فرص معالجة الظاهرة جذريًا .إذ أن التركيز القانوني على الردع دون مقاربة تنموية أو اجتماعية، يحدّ من فعالية المنظومة في تقديم حلول طويلة الأمد[4].

---

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**تقرير حول السياسة الوطنية للهجرة**"، الجزائر، 2019

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "**القانون رقم 08-11 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب**"، العدد 41، 2008.

[3] عبد اللاوي، كمال،" **السياسات العقابية تجاه الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، القانون والمجتمع، العدد 7 (2021)، ص 45-59.

[4] درار، محمد،" **أثر المنظومة القانونية على تدبير الهجرة غير الشرعية**"، البحوث الأمنية، العدد (2021) 9، ص91-106.

بالإضافة إلى الجانب القانوني، تبنّت الجزائر مجموعة من السياسات العمومية الموجهة للتعامل مع الهجرة، خاصة تلك التي تتبع من دول الساحل .فقد عملت على تنظيم لقاءات إقليمية وتعزيز التعاون الثنائي مع الدول المجاورة للحد من تدفقات المهاجرين، فضلًا عن المشاركة في عدد من المبادرات الدولية لمكافحة الهجرة غير النظامية، ما يعكس سعيها لإيجاد مقاربة جماعية للأزمة[1].

كما تم إنشاء لجان ولائية مكلفة بتسيير ملف الأجانب، تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية، وتضم ممثلين عن عدة قطاعات وزارية كالأمن، الصحة، والتضامن الوطني، فدور هذه اللجان يتمثل في رصد وضعيات الأجانب، وضمان معالجة ملفاتهم ضمن مقاربة إدارية وقانونية منسجمة، مع الحرص على احترام مقتضيات السيادة الوطنية[2].

رغم كل هذه المساعي، فإن السياسة الجزائرية تُواجه محدودية على مستوى الموارد البشرية والمادية، ما يؤثر على قدرة الدولة في تنفيذ استراتيجياتها بفعالية، حيث هذا ما يظهر خصوصًا في المناطق الحدودية الجنوبية، حيث تفتقر بعض المعابر إلى البنى التحتية والمعدات اللازمة لرصد ومراقبة الحركات غير النظامية[3].

في المحصلة، ورغم وجود قاعدة قانونية وتنظيمية، فإن الجزائر بحاجة إلى تجديد مقاربتها للهجرة غير الشرعية، عبر تبني رؤية متعددة الأبعاد تراعي الجوانب الأمنية، الاجتماعية، والاقتصادية، إلى جانب تكريس منطق التعاون الدولي كأداة فعالة في التصدي لهذه الظاهرة المعقدة.[4]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الحكومية المختلفة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية

تلعب وزارة الداخلية والجماعات المحلية دورًا محوريًا في تسيير ملف الهجرة غير الشرعية، كونها الجهة المسؤولة عن إصدار الإقامات ومراقبة تنقل الأجانب داخل التراب الوطني، وقد أنشأت خلايا ولائية متخصصة تتابع يوميًا تحركات المهاجرين غير الشرعيين وتنسق عمليات ترحيلهم، مع توفير قاعدة بيانات إلكترونية لتسجيل المخالفات، ومع ذلك، فإن فعالية هذه الإجراءات تبقى رهينة بالظروف الميدانية والتحديات المرتبطة بالمجال الترابي الشاسع[5].

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية، "**تقرير حول التعاون الإقليمي في ملف الهجرة**"، الجزائر، 2021.

[2] وزارة الداخلية، "**دليل اللجان الولائية المكلفة بالأجانب**"، الجزائر، 2020.

[3] خليفة، نجيب،" **القدرات اللوجستية للحدود الجزائرية**"، الأمن الوطني، العدد (2022) 12، ص 55-70.

[4] بن زيدان، عبد القادر،" **نحو مقاربة شاملة للهجرة غير الشرعية**"، الجزائرية للسياسات العمومية، العدد(2022) 5، ص101-118.

[5] وزارة الداخلية، "**تقرير عن تسيير ملف الأجانب في الجزائر**"، الجزائر، 2022.

إلى جانب ذلك، تضطلع مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني بمهام رئيسية في كشف شبكات التهريب وتفكيكها، حيث تنفذ عمليات دورية في المناطق الحساسة، خاصة في الجنوب والغرب الجزائري .وقد سجلت هذه المصالح في السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في عدد التدخلات والضبطيات المتعلقة بنقل مهاجرين غير نظاميين، ما يشير إلى تنامي الظاهرة وتوسع شبكاتها، رغم تطور الوسائل التقنية والرصدية[1].

أما وزارة الشؤون الخارجية، فتتحرك من خلال قنوات دبلوماسية لعقد اتفاقيات إعادة القبول مع عدد من الدول الإفريقية، إلا أن هذا المسعى يصطدم أحيانًا بعدم تعاون بعض الحكومات أو بضعف القدرة المؤسسية فيها، وتُعد هذه الاتفاقيات ضرورية لضمان ترحيل المهاجرين بطريقة قانونية، لكنها في ذات الوقت تثير حساسية سياسية خاصة في ظل اتهامات بالتمييز أو غياب الضمانات الحقوقية[2].

من جهتها، تسهم وزارة الصحة والسكان في تقديم خدمات استشفائية استعجالية للمهاجرين، خاصة في حالات الإصابات أو الأمراض الوبائية، وتقوم فرقها بتغطيات ميدانية في نقاط تجمّعهم، إلا أن هذا الدور يظل محدودًا بفعل ضغط الطلب على المنظومة الصحية الوطنية، ونقص التخصصات والإمكانات، ما يخلق أحيانًا أجواء من التوتر الاجتماعي والاحتقان في المؤسسات الاستشفائية[3].

كما تنشط وزارة التضامن الوطني في تقديم مساعدات إنسانية محدودة للمهاجرين، خاصة في فصل الشتاء أو خلال الأزمات، من خلال توزيع الغذاء والأغطية، بالشراكة مع الهلال الأحمر الجزائري وبعض الجمعيات، غير أن هذا النشاط يواجه إشكاليات تتعلق بتحديد الفئة المستفيدة، وضمان عدم تحوله إلى عامل جذب لاستقرار المهاجرين غير النظاميين في أماكن معينة[4].

من المؤسسات الفاعلة أيضًا في هذا الملف نجد الوكالة الوطنية لحماية الحدود، التي تأسست خصيصًا لضبط ومراقبة المعابر الحدودية، حيث تستفيد من دعم تكنولوجي متقدم يشمل أنظمة مراقبة عن بعد وطائرات مسيّرة، ومع ذلك، فإن حجم التحديات الأمنية والجغرافية يجعل من مهامها عملاً معقدًا، خاصة على مستوى الحدود الجنوبية مع دول تشهد هشاشة أمنية كبيرة[5].

كما يبرز دور وزارة العدل من خلال محاكمات الأفراد المتورطين في شبكات التهريب والإيواء غير القانوني للمهاجرين، وقد تم في السنوات الأخيرة تسجيل عدد معتبر من القضايا المتعلقة بالاتجار

[1] المديرية العامة للأمن الوطني، "**إحصائيات حول قضايا الهجرة غير الشرعية**"، الجزائر، 2023.

[2] وزارة الشؤون الخارجية، "**اتفاقيات التعاون مع دول الساحل الإفريقي**"، الجزائر، 2021.

[3] وزارة الصحة، "**تقرير سنوي حول التغطية الصحية للمهاجرين**"، الجزائر، 2020.

[4] وزارة التضامن الوطني، "**ملف الحماية الاجتماعية للمهاجرين المؤقتين**"، الجزائر، 2022.

[5] الوكالة الوطنية لحماية الحدود، "**الملف التقني لتأمين المعابر الحدودية**"، الجزائر، 2023.

بالبشر، مع تشديد العقوبات وتنظيم محاكمات علنية، وهذا الدور القضائي يعكس تطور الوعي القانوني بالملف، إلا أنه يواجه عراقيل تتعلق ببطء الإجراءات أو نقص الأدلة في بعض الحالات[1].

في المقابل، تبقى مساهمة وزارة التربية الوطنية غير مباشرة، إذ أنها تواجه حالات قيد أطفال المهاجرين غير الشرعيين في المدارس العمومية، ما يطرح إشكاليات تتعلق بالهوية القانونية للأطفال، وحقهم في التعليم، كما تبرز معضلة اللغة، نظرًا لانحدار معظم هؤلاء الأطفال من دول ناطقة بلغات أجنبية، وهو ما يعقد عملية الإدماج البيداغوجي[2].

ويُسجل أيضًا تدخل بعض الأجهزة الاستخباراتية، التي تقوم بمتابعة الخلفيات الأمنية لبعض المهاجرين، خصوصًا أولئك الذين ينحدرون من مناطق تشهد نشاطًا إرهابيًا أو نزاعات داخلية، وفي هذا التنسيق الأمني ساهم في كشف حالات يُشتبه بارتباطها بجماعات متطرفة، ما يعزز الربط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمهددات الأمنية العابرة للحدود[3].

في المحصلة، يمكن القول إن الدولة الجزائرية تحاول من خلال تعدد مؤسساتها الفاعلة بناء استراتيجية شاملة، غير أن تداخل الصلاحيات وغياب تنسيق محكم أحيانًا يؤثر سلبًا على النجاعة الميدانية، لذلك، يبقى من الضروري تعزيز آليات التنسيق البيني، وتحديد الأدوار بدقة، بما يسمح بتكامل الجهود وتوجيهها ضمن رؤية موحدة وشاملة[4].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الجهود الجزائرية الحالية

تُواجه الدولة الجزائرية جملة من التحديات في سبيل إدارة فعّالة لملف الهجرة غير الشرعية، ويُعد غياب قاعدة بيانات دقيقة ومُحيّنة من أبرز هذه الإشكاليات، حيث تعرقل هذه الفجوة المعرفية جهود التتبع والمراقبة، كما تضعف قدرة السلطات على صياغة استراتيجيات فعّالة مبنية على معطيات واقعية، ويزيد من تعقيد الوضع الطبيعة المتغيرة للمسارات والهويات، إذ غالبًا ما يعمد المهاجرون إلى إخفاء أو تزوير بياناتهم لتفادي الترحيل أو العقوبات، ما يُصعّب تحديد الجنسيات بدقة ويُربك آليات الإيواء أو الإعادة[5].

من التحديات المهمة أيضًا هو الجانب القانوني؛ فالإطار التشريعي الجزائري الحالي يُعد محدودًا في التعامل مع الأبعاد المعقدة للهجرة غير الشرعية، إذ يركّز على الطابع العقابي أكثر من الوقائي

[1] وزارة العدل، "**تقارير محاكمات شبكات التهريب 2020–2023**"، الجزائر.

[2] وزارة التربية الوطنية، "**مذكرة حول تمدرس أطفال المهاجرين**"، الجزائر، 2022.

[3] مديرية الأمن الخارجي،" **تقرير حول التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة**"، الجزائر، 2021.

[4] رابح، سامي،" **التداخل المؤسساتي في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية**"، دراسات أمنية، العدد (2023) 6، ص88–102.

[5] عبد القادر، نورة، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر : التحديات والحلول**"، الدراسات الأمنية، العدد 15، 2021.

والإنساني، كما أن التشريعات لا تُواكب تطور أنماط الهجرة الجماعية، مما يترك فجوات قانونية تستغلها شبكات التهريب التي تستفيد من ضعف الرقابة القانونية في المناطق الحدودية[1].

أخيرًا، يُشكل ضعف الإمكانيات اللوجستية والبشرية تحديًا مستمرًا أمام الأجهزة الأمنية الجزائرية، خاصة في ظل شساعة الحدود الجنوبية وصعوبة مراقبتها بشكل دائم، فالرقابة تعتمد على نقاط تفتيش متناثرة وعدد محدود من الدوريات، في حين تستغل شبكات الهجرة هذه الثغرات لعبور المهاجرين، مما يُجبر الدولة على صرف موارد أمنية متزايدة في منطقة غير مستقرة جيوسياسيًا[2].

تشكل الضغوط الاقتصادية التي تمر بها الجزائر أحد العوامل المعقدة في مواجهة الهجرة غير الشرعية، إذ إنّ توفير الإيواء والرعاية الصحية والمواد الغذائية للمهاجرين غير النظاميين يُشكّل عبئًا إضافيًا على ميزانية الدولة، لا سيما في المناطق الجنوبية الفقيرة ويؤدي هذا الوضع إلى تقليص قدرة الحكومة على تبنّي حلول مستدامة، مما يدفعها إلى الاكتفاء بإجراءات ظرفية تتسم أحيانًا بالطابع الأمني أكثر من التنموي[3].

من جهة أخرى، تُمثل الاعتبارات الإنسانية تحديًا متزايدًا، خاصة بعد الانتقادات الحقوقية التي توجهها منظمات دولية لطرق تعامل بعض الجهات المحلية مع المهاجرين، ما ينعكس سلبًا على صورة الجزائر في التقارير الدولية ويؤثر على علاقاتها الثنائية مع بعض الدول الإفريقية[4].

تُضاف إلى ما سبق صعوبة إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، نظرًا لغياب اتفاقيات واضحة مع بعض الدول الإفريقية، أو لرفض هذه الأخيرة استقبال مواطنيها المطرودين، إما لأسباب سياسية أو اقتصادية، وهذا الوضع يُجبر الجزائر على إبقاء آلاف المهاجرين داخل ترابها، دون حلول عملية، ما يخلق توترات اجتماعية في بعض المناطق الحدودية[5].

وأخيرًا، لا يمكن تجاهل تأثير المناخ الإقليمي المتوتر على الجهود الوطنية .فغياب الاستقرار السياسي في دول الجوار مثل ليبيا والنيجر ومالي، وتزايد بؤر العنف المسلح، تجعل من أي استراتيجية جزائرية رهينة لعوامل خارجية متقلبة، تُعقّد مهمة التحكم في تدفقات الهجرة، وتفرض على الجزائر التفاعل المستمر مع أزمات إنسانية متكررة دون قدرة على التحكم في مسبباتها[6].

---

[1] وزارة العدل الجزائرية، "**قانون الأجانب والتنظيم القانوني للهجرة**"، منشورات رسمية، 2021.

[2] وزارة الدفاع الوطني، "**تقرير حول مراقبة الحدود الجزائرية الجنوبية**"، الجزائر، .2023

[3] شريط، محمد، "**الضغوط الاقتصادية وأثرها على السياسات الاجتماعية في الجزائر**"، الاقتصاد والسياسة، العدد 19، 2021.

[4] تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، 2022.

[5] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "**بيان حول إعادة المهاجرين غير الشرعيين**"، الجزائر، 2023.

[6] المركز الإفريقي للدراسات الأمنية، "**الاضطرابات السياسية في الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري**"، ندوة، الجزائر، .2022

المبحث الثاني: التعاون الإقليمي والدولي

وتناولنا فيه التعاون الإقليمي والدولي مستعرضين ذلك من خلال أهمية التعاون مع دول الجوار والدول الأفريقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مطلبا أولا، وكذا دور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة ملف الهجرة مطلبا ثانيا، اضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: أهمية التعاون مع دول الجوار والدول الأفريقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تشكل الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للحدود لا يمكن لأي دولة مواجهتها بمفردها، ولذلك يُعد التعاون مع دول الجوار والدول الأفريقية خيارًا استراتيجيًا حيويًا بالنسبة للجزائر، وهذا التعاون يُمكّن من معالجة جذور الهجرة في بلدان المصدر، سواء ما تعلق بالفقر أو النزاعات أو ضعف مؤسسات الدولة، كما يساهم في تحسين القدرات الأمنية والتقنية للحد من عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر، إذ بدون تبادل المعلومات والتنسيق الأمني لا يمكن تتبع الشبكات المنظمة التي تنشط على الحدود المشتركة، وهو ما أثبتته التجارب في عدة مناطق حدودية للبلاد[1].

إن التعاون مع الدول الأفريقية لا يقتصر على الجوانب الأمنية فحسب، بل يشمل أيضًا مشاريع التنمية الاقتصادية المشتركة، فالجزائر تطرح نفسها كشريك اقتصادي يسعى لتحسين الأوضاع داخل دول المنشأ، بما يساهم في تقليل دوافع الهجرة، وهنا يتجلى البعد الإنساني في السياسة الجزائرية، إذ تنظر للهجرة في إطارها الكلي المرتبط بعدم العدالة العالمية والتنمية غير المتوازنة، إلا أن تحويل هذه الرؤية إلى واقع ميداني يتطلب موارد ضخمة وشراكات دولية فعالة[2].

رغم الجهود المبذولة، ما يزال التعاون مع بعض دول الجوار يواجه عدة تحديات، أبرزها غياب الإرادة السياسية الموحدة، واختلاف وجهات النظر حول كيفية إدارة ملف الهجرة، ففي بعض الحالات، تُستعمل الهجرة كورقة ضغط سياسي أو وسيلة للتفاوض مع أطراف خارجية، ما يجعل الجزائر في موقف صعب بين رغبتها في ضبط حدودها وحاجتها للحفاظ على علاقات حسن الجوار، ومن هنا تظهر أهمية دعم هذا التعاون عبر آليات قانونية ومؤسسات دائمة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات على أرض الواقع[3].

---

[1] المركز الوطني للدراسات والأبحاث حول الهجرة، "**تحديات التعاون الحدودي**"، الجزائر، 2021.

[2] رابح زروقي، "**السياسة الجزائرية تجاه الهجرة غير الشرعية**"، الدراسات الإفريقية، العدد 17، 2021.

[3] بوعلام شارف، "**العلاقات الجزائرية–النيجيرية في مجال مكافحة الهجرة**"، منشورات المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022.

كما أن تطور الأوضاع في منطقة الساحل، من تصاعد للجماعات المسلحة وضعف المؤسسات، يعقّد من مهمة الجزائر في هذا المجال، إذ إن تدفق المهاجرين لا يكون دائمًا لأسباب اقتصادية فقط، بل لأسباب أمنية تدفع بالأفراد إلى الفرار من العنف والصراعات المسلحة .مما يتطلب من الجزائر اعتماد مقاربة شاملة ترتكز على التعاون الأمني والإنساني والتنفيذي مع مختلف الفاعلين الإقليميين[1].

إن التعاون مع دول الجوار يُعد أحد المرتكزات الأساسية للحد من التدفقات الهجرية غير الشرعية، لكن فعالية هذا التعاون تعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والأمني لهذه الدول، فالجزائر تعاني من هشاشة الأوضاع في ليبيا، التي أصبحت ممرا رئيسيًا لتجارة البشر، كما يشكل ضعف إمكانيات النيجر ومالي والسودان في ضبط حدودها تهديدًا مباشرًا لأمن الجزائر، ما يُحتم إقامة آليات دعم مشتركة لتعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها، هذا يفتح المجال أمام الجزائر لتقديم المساعدات التقنية والتدريبية للدول الفقيرة في المنطقة[2].

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الجزائر أن ضبط الهجرة غير الشرعية يجب أن يُعالج في إطار مسؤولية جماعية تتقاسمها الدول الأفريقية والأوروبية، ولذلك تسعى إلى بناء شراكات عادلة مع الاتحاد الأوروبي لا تقتصر فقط على الجانب الأمني بل تشمل التنمية المحلية في بلدان المصدر، وهنا تظهر مفارقة واضحة؛ إذ في الوقت الذي يطالب فيه الاتحاد الأوروبي بضبط الحدود، فإنه يتردد في تمويل مشاريع التنمية طويلة المدى، وهو ما تنتقده الجزائر باعتباره اختلالًا في فهم جذور الظاهرة[3].

لا يمكن إغفال الجانب الثقافي والتوعوي في التعاون مع الدول الأفريقية، فتعزيز خطاب إعلامي مشترك يفضح مخاطر الهجرة غير الشرعية، ويسلط الضوء على قصص الفشل والانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون، من شأنه أن يساهم في تقليص تدفقهم، وقد أطلقت الجزائر عدة حملات إعلامية موجهة إلى دول الساحل، مستخدمة وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، غير أن فعالية هذه الحملات ما تزال محدودة في ظل الانتشار الواسع لخطابات التهريب والوهم حول "الفردوس الأوروبي[4]."

في النهاية، يتطلب التعاون مع الدول الأفريقية منهجًا طويل المدى قائمًا على بناء الثقة والاحترام المتبادل، ويأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة، فالهجرة غير الشرعية ليست فقط تهديدًا للأمن القومي، بل هي أيضًا مؤشر على اختلالات إقليمية تحتاج إلى إصلاح عميق، والجزائر بحكم

[1] عبد القادر بوشامة، "**التهديدات الإقليمية والهجرة غير الشرعية**"، المركز الإفريقي للدراسات، 2023

[2] وزارة الدفاع الوطني، "**التعاون الحدودي مع دول الساحل**"، التقرير السنوي .2022

[3] جميلة رزيق، "**العلاقات الجزائرية الأوروبية ومقاربة الهجرة**"، منشورات جامعة الجزائر 3، .2022

[4] إذاعة الجزائر الدولية، "**حملات توعية حول الهجرة غير الشرعية**"، أرشيف البرامج، .2023

موقعها وإمكاناتها قادرة على لعب دور ريادي، شريطة أن يُواكب هذا الدور بمرونة دبلوماسية واستثمار حقيقي في علاقاتها مع العمق الأفريقي [1].

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة ملف الهجرة

تلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال الدعم المادي واللوجستي، والتدخلات التقنية، والمساعدة في صقل وبناء القدرات، ومن أهم هذه المنظمات منظمة الهجرة الدولية التي تتعاون مع السلطات الوطنية في الجزائر في تسجيل المهاجرين غير الشرعيين، وتقديم الدعم الإنساني لهم، خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية وتلعب المنظمة دورا كبيرا في برامج العودة الطوعية التي تسعى إلى إعادتهم إلى دولهم الأصلية، بطريقة تحافظ على كرامتهم وتأخذ بعين الاعتبار وضعهم الاجتماعي والاقتصادي [2].

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الإطار الذي وضعه الاتحاد الإفريقي هام، لكنه تحت متوسط التطلعات، فقد أطلق الاتحاد برامج هامة كمرصد الهجرة الإفريقي ومواكبة سياسة الهجرة القارية"، إلا أن تطبيق هذه المشاريع يعاني من بطء كبير، ويعزى هذا الأمر إلى نقص في العزيمة السياسية أو التمويل، وفي ظل هذه الوضعية تحاول الجزائر الدفع نحو تفعيل هذه المشاريع من خلال دعم منظمات مختصة، ودعم مقاربة شاملة ترتكز على التوازن بين البعد الأمني والبعد التنموي في معالجة الظاهرة [3].

وتعتبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول من أهم الشركاء الذين تتعامل معهم الجزائر، في تبادل المعلومات عن الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والتي تتحرك في نشاط تهريب المهاجرين، حيث تتعاون الجزائر مع الإنتربول في العديد من العمليات من خلال تنفيذ أوامر ضبط دولية، لتفكيك شبكات التهريب، وقد وفرت للسلطات الوطنية الأمنة معلومات مكنتها من أن تحرز نجاحات كبيرة في هذا المجال، إذ كشفت العديد من القضايا الكبرى خلال الفترة الأخيرة كما مكن هذا التعاون وكذا التعاون مع شركاء آخرين من تطوير منظومة المعلومات، والارتكاز أكثر على المعلومات من أجل إعمال النظريات، ولجعل التدخلات المضادة لهذه الظاهرة أكثر استباقية بطبيعتها وأشد تأثيرًا على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب المهاجرين[4].

---

[1] ياسين بوشامة، "**الدور الإقليمي للجزائر في إدارة الهجرة**"، المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية، 2023.

[2] المنظمة الدولية للهجرة، "**البرامج المنفذة في الجزائر**"، تقرير 2023.

[3] الاتحاد الإفريقي، "**استراتيجية الهجرة القارية**"، أديس أبابا، 2021

[4] وزارة العدل الجزائرية، "**تقرير التعاون مع الإنتربول**"، 2023.

بالرغم من هذه المساهمات، يبقى التنسيق مع المنظمات الدولية محفوفًا ببعض التحفظات، خاصة فيما يتعلق بخصوصية السيادة الوطنية، فالجزائر ترفض بشكل قاطع أي تدخل خارجي في قراراتها السيادية بخصوص المهاجرين غير الشرعيين، وتحرص على أن يكون التعاون مبنيًا على مبدأ الشراكة لا الوصاية، وقد أثارت هذه النقطة خلافات طفيفة في بعض الفترات، لكنها لم تمنع استمرار التعاون، الذي يعتبر ضروريًا في ظل تعقيد وتشعب الظاهرة[1].

يبرز أيضًا دور الاتحاد الأوروبي كشريك مؤثر في إدارة ملف الهجرة، حيث يُموّل عدة برامج تقنية وإنسانية في الجزائر، بالتنسيق مع المنظمات الأممية، غير أن هذا التعاون غالبًا ما يتأثر بالتجاذبات السياسية، حيث يطالب الاتحاد بتشديد الرقابة على الحدود، في حين تصر الجزائر على ضرورة تبني مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأسباب العميقة للهجرة، وليس فقط مظاهرها الأمنية . وهنا يظهر تباين واضح في الأولويات، ما يجعل التنسيق عرضة للتوترات الدورية رغم استمرار القنوات الدبلوماسية[2].

أما المنظمات الإقليمية مثل "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)الإيكواس"(، فتُعتبر جهة فاعلة في مجال تنقل الأشخاص داخل الفضاء الإفريقي، بما فيها المهاجرون غير النظاميين الذين يستخدمون دول الإيكواس كنقاط عبور نحو الجزائر، إلا أن غياب آليات صارمة للتتبع والتنسيق الأمني بين الجزائر وهذه الدول يحد من فعالية التعامل مع هذه التدفقات، وتعمل الجزائر حاليًا على تقوية علاقاتها مع هذه المجموعة، من خلال مشاريع تنموية مشتركة واتفاقيات تعاون ثنائي[3].

بالرغم من وجود هذا الزخم المؤسساتي، فإن التعدد الكبير في الجهات الفاعلة يُحدث أحيانًا نوعًا من التداخل والتكرار في الأدوار، ما يُضعف فعالية البرامج الميدانية، ولتجاوز هذا الإشكال، دعت الجزائر إلى ضرورة اعتماد منهجية تنسيقية موحدة بين المنظمات الدولية، تشمل تحديد الأدوار وتوزيع المهام وفقًا لأولويات الدولة المستقبلة، وقد لاقت هذه الدعوة تجاوبًا نسبيًا، خصوصًا من طرف المنظمة الدولية للهجرة التي تبنّت سياسة التشاور المستمر مع السلطات الجزائرية[4].

ختامًا، فإن التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة يشكل ضرورة استراتيجية للجزائر، لكنه يحتاج إلى تعزيز الثقة المتبادلة، وضمان احترام السيادة الوطنية، كما أن نجاح هذه الشراكات يظل مرهونًا بتوفير التمويلات المستدامة، وضمان الشفافية، وتكييف البرامج وفقًا

[1] وزارة الشؤون الخارجية، "**موقف الجزائر من تدخل المنظمات الدولية**"، بيان رسمي، 2022

[2] بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، "**تقييم البرامج المشتركة**"، .2023

[3] المركز الإفريقي للدراسات، "**تعاون الجزائر مع دول الإيكواس**"، العدد 15، .2022

[4] المنظمة الدولية للهجرة، "**منهجية التنسيق القطري**"، تقرير داخلي، 2023.

لخصوصيات كل دولة، وبالنسبة للجزائر، فإن توظيف هذا التعاون بشكل فعال يمثل ركيزة هامة لحماية أمنها القومي، وتحقيق استقرارها الداخلي والجهوي[1].

المطلب الثالث: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال

يمثل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الهجرة غير الشرعية ضرورة استراتيجية للجزائر في ظل تصاعد التحديات الأمنية والإنسانية المرتبطة بالظاهرة، إذ لا يمكن لأي دولة بمفردها، مهما بلغت قدراتها، أن تواجه تدفقات المهاجرين غير الشرعيين دون انخراط فعلي من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار، تدعو الجزائر إلى بلورة مقاربة شاملة ومتكاملة، تستند إلى تقاسم الأعباء وتنسيق الجهود، بدل الاقتصار على الحلول الأمنية الظرفية التي أثبتت محدوديتها،[2] وتسعى الجزائر إلى الاضطلاع بدور محوري في بلورة هذه المقاربة، من خلال اقتراح مبادرات ملموسة في المحافل الدولية، على غرار دعوتها في القمة الإفريقية الأخيرة إلى إنشاء "صندوق قاري لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، إضافة إلى دعوتها لعقد منتديات حوار دائمة بين دول المصدر والعبور والاستقبال.[3]

على المستوى الإفريقي، تركز الجزائر على دعم "المرصد الإفريقي للهجرة "كأداة استشرافية قادرة على تقديم بيانات دقيقة وتحليلات معمقة حول تحركات المهاجرين، ويُعد هذا المرصد وسيلة فعالة لتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية في مجال تبادل المعلومات والإنذار المبكر حول الشبكات الإجرامية، وقد التزمت الجزائر بالمساهمة في تمويله وتزويده بالكوادر التقنية اللازمة، وهو ما يعكس إرادتها في بناء شراكات متوازنة ومستدامة داخل القارة[4].

كما تضع الجزائر في صلب أولوياتها تفعيل أطر التعاون الثلاثي :الجزائر–إفريقيا –الاتحاد الأوروبي، حيث ترى في هذا النموذج آلية فعالة لإحداث توازن بين المتطلبات الأمنية والاعتبارات التنموية، وقد طرحت الجزائر مقترحًا في هذا الصدد، يتضمن إنشاء مراكز إقليمية للتدريب والبحث حول الهجرة.[5]

من جهة أخرى، تؤكد الجزائر على ضرورة إعادة النظر في بعض الشراكات التقليدية التي ثبت عدم نجاعتها، وتدعو بالمقابل إلى تعزيز الحوار السياسي الرفيع المستوى مع الشركاء الأوروبيين،

---

[1] عبد القادر رحموني، "**الحوكمة الإقليمية للهجرة**"، منشورات المدرسة الوطنية للإدارة، 2022.

[2] عبد العزيز بوصبع، "**أبعاد التعاون الدولي في مكافحة الهجرة**"، الجزائرية للعلاقات الدولية، 2021.

[3] بيان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2023.

[4] الاتحاد الإفريقي، "**المرصد الإفريقي للهجرة**"، أديس أبابا، 2022.

[5] وكالة التعاون الدولي الجزائرية، "**اقتراحات التعاون الثلاثي**"، تقرير داخلي، 2023.

وتوسيع إطار التعاون ليشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية، فالهجرة غير الشرعية ليست مجرد تهديد أمني، بل هي أيضًا مؤشر على اختلالات تنموية يتوجب معالجتها ضمن مقاربة إنسانية وعادلة[1].

ضمن مساعيها لتعزيز هذا التعاون، وقّعت الجزائر عددًا من الاتفاقيات الثنائية مع دول الساحل مثل النيجر ومالي، ورغم التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاتفاقيات، فإنها تُعد نموذجًا يُحتذى به في المنطقة، لما تتضمنه من توازن بين البعد الإنساني والسيادي، كما تعمل الجزائر على متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات عبر لجان مشتركة، ما يعكس جديتها في ترجمة التزاماتها إلى واقع عملي[2].

في السياق نفسه، لا تغفل الجزائر أهمية إشراك المجتمع المدني في هذه الجهود، وقد أطلقت الحكومة برامج شراكة مع عدد من الجمعيات، خاصة في ولايات الجنوب، لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين، إضافة إلى تنظيم حملات إعلامية للتوعية في أوساط الشباب المحليين المعرضين للوقوع في فخ شبكات التهريب.[3]

ورغم هذه الجهود، يبقى تعزيز التعاون مرهونًا بعدة شروط، أهمها توفر الإرادة السياسية لدى مختلف الأطراف، وتجاوز المقاربات الأحادية، وتوفير الموارد المالية الكافية، كما تشدد الجزائر على ضرورة أن تكون هذه الشراكات متوازنة وعادلة، بعيدًا عن الإملاءات أو المقاربات الانتقائية التي تُغيب مسؤوليات بعض الدول في إنتاج أسباب الهجرة، كالتدخلات العسكرية أو النهب الاقتصادي.[4]

في هذا الإطار، تدعو الجزائر إلى مراجعة اتفاقية "العلاقات الخارجية والأمن "بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب، وتؤكد على ضرورة احترام القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، وضمان كرامة المهاجرين خلال عمليات الترحيل[5].

ختامًا، يُعد تعزيز التعاون الإقليمي والدولي أحد الركائز الأساسية التي تعتمدها الجزائر في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية، بما ينسجم مع رؤيتها الأمنية والسيادية والإنسانية، ويُظهر هذا التوجه إدراك الدولة الجزائرية لتعقيد الظاهرة، ووعيها بأهمية بناء شراكات تقوم على التوازن والاحترام المتبادل، وهو ما يعزز من قدرتها على حماية أمنها القومي، والحفاظ على استقرارها الداخلي في وجه التحديات المتزايدة[6].

---

[1] رابح بن طاهر، "**الهجرة غير الشرعية والسياسات الأمنية الأوروبية**"، المركز المغاربي للدراسات، 2022.

[2] وزارة الداخلية الجزائرية، "**الاتفاقيات الثنائية في مجال الهجرة**"، تقرير سنوي، 2023.

[3] جمعية حماية الشباب من الهجرة غير الشرعية، "**نشاطات"2022** ، الجزائر العاصمة.

[4] بن عيسى بلميهوب، "**مقاربات نقدية حول التعاون الأوروبي الإفريقي**"، المستقبل الإفريقي، 2021.

[5] بعثة الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي، "**تحفظات الجزائر على سياسة العودة**"، مذكرة دبلوماسية، 2022.

[6] المركز الوطني للدراسات الأمنية، "**استراتيجية الجزائر في إدارة ملف الهجرة**"، 2023.

المبحث الثالث: مقترحات لتعزيز الأمن القومي الجزائري في مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية

وتناولنا فيه مقترحات لتعزيز الأمن القومي الجزائري في مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية مستعرضين ذلك من خلال تطوير استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية مطلبا أولا، وكذا تعزيز قدرات الدولة في مجال إدارة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة مطلبا ثانيا، اضافة إلى تطوير سياسات فعالة للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الموجودين في الجزائر مطلبا ثالثا.

المطلب الأول: تطوير استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية

تعتبر الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية في أفريقيا عامة والجزائر خاصة معقدة ومترابطة، وتشمل عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وبيئية، لذا فإن أي استراتيجية فعالة لمعالجة هذه الظاهرة يجب أن تنطلق من فهم شامل لهذه الأسباب والعمل على معالجتها بطريقة متكاملة، لا يمكن الاكتفاء بالحلول الأمنية أو التقنية فقط، بل يجب تبني مقاربة تنموية شاملة تركز على تحسين الظروف المعيشية في مناطق الانطلاق، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز فرص التنمية المحلية[1].

من بين الإجراءات المقترحة في هذا السياق، تطوير برامج اقتصادية تخلق فرص عمل حقيقية للشباب في المناطق المهمشة والريفية، فالهجرة غير الشرعية غالباً ما تكون نتيجة مباشرة لغياب آفاق اقتصادية وانعدام الأمل، ما يجعل من الضروري أن تركز الاستراتيجيات الوطنية على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمارات المحلية، وتوفير التكوين المهني المرتبط بحاجات السوق[2].

إضافة إلى الجانب الاقتصادي، يجب التصدي للأسباب السياسية للهجرة، من خلال دعم الاستقرار الداخلي في الدول المصدرة للهجرة وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، فغياب الثقة في المؤسسات وغياب الشفافية يعمّقان من شعور التهميش ويدفعان الأفراد للبحث عن بدائل خارج أوطانهم، فالتعاون الإقليمي والدولي في هذا الجانب ضروري لضمان بيئة مستقرة تتيح للشعوب العيش بكرامة في بلدانها[3].

---

[1] بن جاب الله، مراد، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر : الأسباب والآثار**"، الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 10، 2021.

[2] كحيلي، نورة، "**سياسات التوظيف والتنمية في الجزائر**"، دار هومة، الجزائر، 2020.

[3] بوشيخي، عبد الرزاق،" **الحوكمة في العالم العربي وأثرها على الاستقرار السياسي**"، آفاق سياسية، 2019.

كما تبرز أهمية إدماج منظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات المرتبطة بمكافحة الهجرة غير الشرعية، فهذه المنظمات تملك خبرة ميدانية وتستطيع الوصول إلى الفئات المهمشة، كما يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في التوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية وتوجيه الطاقات نحو بدائل بناءة تنموية وتعليمية[1].

كما أن التعاون مع دول المصدر والعبور يمثل حجر أساس في مقاربة الأسباب الجذرية للهجرة . فتقاسم المعلومات الأمنية والاقتصادية وتبادل الخبرات والتجارب حول التنمية المستدامة والحكم الرشيد، يمكن أن يؤدي إلى نتائج ملموسة على المدى المتوسط، وقد برز هذا الاتجاه بشكل أوضح في إطار اتفاقيات التعاون مع بعض الدول الإفريقية التي تعاني من موجات نزوح كثيفة نحو شمال أفريقيا[2].

وبالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية، بحيث تلبي متطلبات سوق العمل وتمنح الشباب أدوات الاندماج المهني والاجتماعي داخل الوطن، فالفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد تخلق شعوراً بالإقصاء وتدفع نحو التفكير في الهجرة، وبالتالي فإن الاستثمار في الإنسان هو المفتاح الرئيسي لمواجهة النزيف البشري نحو الخارج[3].

وأخيراً، لا يمكن إغفال البعد الإعلامي في معالجة الظاهرة، حيث يجب توجيه الخطاب العام نحو التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتفنيد الصور الوردية التي يروج لها المهربون عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فخطاب واقعي مسؤول قادر على بناء وعي جماعي داعم للاستقرار ومحفز على البقاء والمشاركة في التنمية.

المطلب الثاني: تعزيز قدرات الدولة في مجال إدارة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة

يمثل تعزيز قدرات الدولة في مجال إدارة الحدود أحد الركائز الأساسية لحماية الأمن القومي الجزائري من التهديدات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، فالشريط الحدودي الممتد على آلاف الكيلومترات، والذي يربط الجزائر بدول تشهد هشاشة أمنية كبيرة، يجعل البلاد عرضة لتدفقات بشرية غير مراقبة ولأنشطة شبكات تهريب البشر والمخدرات والسلاح، ومن هذا المنطلق، بات من الضروري اعتماد سياسة أمنية متطورة تدمج بين الوسائل التقنية والبشرية[4].

[1] بلقاسم، عادل،" **استراتيجيات مكافحة الهجرة غير النظامية في الجزائر**"، دراسات سياسية، 2021.

[2] زروقي، سامية،" **الأمن الإنساني والتنمية في دول الساحل**"، أبعاد استراتيجية، العدد 15، 2021.

[3] جدو، نبيل، "**الإعلام والهجرة غير الشرعية: بين التوعية والتضليل**"، ملتقى الإعلام والهجرة، جامعة وهران، 2022.

[4] بن ناصر، توفيق، "**الأمن الحدودي في الجزائر : التحديات والرهانات**"، الدراسات الاستراتيجية، 2020.

تتمثل أولى هذه الاستراتيجيات في تدعيم نقاط المراقبة الحدودية بتقنيات المراقبة الحديثة مثل الرادارات الأرضية، والطائرات دون طيار، وكاميرات الرصد الليلي، وهي أدوات أصبحت ضرورية لمواجهة تطور شبكات التهريب، كما يجب أن تقترن هذه الوسائل التقنية برفع جاهزية الوحدات الأمنية والعسكرية المنتشرة على الحدود، من خلال التكوين المستمر والتجهيز اللوجيستي الفعال[1].

ومن بين التحديات المطروحة كذلك، ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، على غرار حرس الحدود، الجمارك، والدرك الوطني، لضمان تكامل المهام وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وهذا التنسيق ينبغي أن يكون في إطار هيكلة مؤسساتية واضحة تنهي حالة التداخل في الصلاحيات وتضمن تدخلات ميدانية أكثر نجاعة[2].

إضافة إلى ذلك، يستوجب التعامل مع شبكات الجريمة المنظمة مقاربة تتجاوز البعد الأمني نحو تفكيك الحواضن الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح لها بالانتشار، فغالباً ما تجد هذه الشبكات بيئة مناسبة في المناطق المهمشة التي تعاني من ضعف التنمية وغياب الدولة، مما يحتم دمج البعد التنموي في إدارة المناطق الحدودية[3].

وفي السياق نفسه، ينبغي العمل على تطوير الإطار القانوني المتعلق بالهجرة غير الشرعية، لا من أجل التضييق فقط، بل لضمان حماية حقوق الإنسان ومراعاة التزامات الجزائر الدولية، فوجود قوانين واضحة وصارمة، مقرونة بآليات تنفيذ فعالة، يسهم في ردع الانتهاكات دون المساس بالكرامة الإنسانية للمهاجرين[4].

تلعب الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف دوراً محورياً في دعم قدرات الجزائر على تأمين حدودها، خاصة مع دول الجوار التي تعتبر منطلقاً رئيسياً للهجرة غير الشرعية، فالاتفاقيات الأمنية مع النيجر ومالي مثلا، سمحت بإنشاء قنوات للتنسيق وتبادل المعلومات حول تحركات المهاجرين وشبكات التهريب، وساهمت في تقليص بعض التدفقات الموسمية[5].

كما تسعى الجزائر إلى تعزيز حضورها ضمن مبادرات التعاون الأمني الإقليمي، مثل مشاركتها في آليات "لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) "في تمنراست، التي تضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وتعمل على مواجهة التهديدات المشتركة في الساحل، بما فيها الهجرة غير

[1] كواشي، عادل، "**استخدام التكنولوجيا في مراقبة الحدود الجزائرية**"، دار الهدى، الجزائر، 2021.

[2] زيتوني، فريد، "**التنسيق الأمني في مكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية**"، مركز البحوث الأمنية، 2022.

[3] داودي، سمير، "**التنمية والأمن في المناطق الحدودية للجزائر**"، الأمن الإنساني، العدد 9، 2020.

[4] نكروف، ليلى، "**التشريعات الجزائرية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية: تحليل نقدي**"، القانون والسياسة، 2021.

[5] بن عطية، إسماعيل، "**التعاون الحدودي الجزائري مع دول الساحل**"، العلاقات الدولية، العدد 8، 2020.

النظامية العابرة للحدود، وهذه المبادرات تعكس وعياً جزائرياً متزايداً بأهمية العمل الجماعي في مواجهة ظاهرة ذات طابع عابر للسيادة[1].

وفي هذا الإطار، لا بد من الاستثمار في الجانب البشري من خلال دعم التكوين الأمني والتقني للأعوان العاملين في إدارة الحدود، فنجاعة أي سياسة أمنية تعتمد أساساً على كفاءة الأفراد، وهو ما يفرض تكوينات متخصصة حول أنماط الهجرة، طرق التهريب، والتعامل الإنساني مع المهاجرين، إلى جانب التكوين القانوني المرتبط بالحقوق الدولية للنازحين[2].

ولا يمكن إغفال ضرورة إشراك السكان المحليين في الجهود الأمنية من خلال برامج التعاون المدني–العسكري، خاصة في المناطق الجنوبية، فهؤلاء السكان هم خط الدفاع الأول، ويمتلكون معرفة دقيقة بمسالك التهريب، ويمكنهم المساهمة في الرصد والتبليغ إذا تم دمجهم ضمن شبكات إنذار مبكر مدعومة ومؤطرة بشكل مؤسسي[3].

في المقابل، فإن أحد أكبر التحديات أمام الجزائر يبقى مرتبطاً بوجود فراغات أمنية في دول الجوار التي تفتقد إلى الاستقرار، وهو ما يصعّب عمليات الضبط ويزيد من تعقيد الوضع الحدودي، ومن هنا تبرز أهمية الدبلوماسية الأمنية في دعم جهود الاستقرار في المحيط الإقليمي، عبر مبادرات الوساطة والمساعدات التقنية والتكوين، بما يعزز البيئة العامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[4].

المطلب الثالث: تطوير سياسات فعالة للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الموجودين في الجزائر

يعد تطوير سياسات فعالة للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين داخل الجزائر خطوة حاسمة لتخفيف تداعيات هذه الظاهرة على الأمن القومي، فالمهاجرون غير النظاميين يشكلون واقعاً قائماً لا يمكن تجاهله، ويستلزم إيجاد آليات تستجيب للبعد الإنساني من جهة، وتراعي المصلحة الوطنية من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق، يجب التفكير في مقاربات واقعية تدمج بين الجوانب الأمنية والاجتماعية والقانونية[5].

[1] حجاج، عبد الكريم، "**مبادرات التعاون الأمني في منطقة الساحل**"، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2021.

[2] ميهوب، لويزة،" **تكوين الأعوان الأمنيين في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**"، ملتقى وطني، جامعة بسكرة، 2022.

[3] صالح، حكيم، "**دور المجتمعات المحلية في مكافحة التهريب والهجرة**"، مركز الدراسات الاجتماعية، 2021.

[4] هني، عبد المجيد، "**الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**"، دار المعرفة، 2020.

[5] بوزيد، كمال، "**إدارة ملف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر**"، قضايا معاصرة، العدد 11، 2021.

أولى هذه المقاربات تتمثل في إنشاء آليات مؤسسية لرصد وتقييم أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بشكل دوري، سواء من حيث عددهم، أو أوضاعهم القانونية، أو أماكن تواجدهم، ويمكن أن تضطلع هذه المهمة بصفة مشتركة بين وزارة الداخلية، وزارة التضامن الوطني، ومفوضية اللاجئين، لضمان مقاربة متعددة القطاعات قادرة على تقديم حلول دقيقة وشاملة[1].

كما يمكن التفكير في اعتماد برامج مؤقتة لتسوية أوضاع بعض المهاجرين وفق معايير محددة، مثل مدة الإقامة، أو الوضع العائلي، أو الاستعداد للاندماج المهني والاجتماعي، ورغم أن هذا الخيار قد يبدو مثيراً للجدل، إلا أنه يسمح بالتقليل من الهشاشة الاجتماعية التي تستغلها شبكات الاستغلال والعمل غير القانوني، ويمنح الدولة القدرة على تنظيم وجودهم ومراقبته[2].

بالموازاة، يجب سن قوانين جزائية واضحة تردع استغلال المهاجرين غير الشرعيين في سوق العمل، خاصة في قطاعات البناء والخدمات والزراعة، حيث تنتشر هذه الممارسات بكثرة، كما أن توسيع آليات الرقابة على أماكن العمل سيضمن احترام الحد الأدنى من حقوق الإنسان، ويقلل من فرص تحول هؤلاء الأفراد إلى ضحايا أو أدوات في أيدي الجماعات الإجرامية[3].

ولا يمكن أن تتجاهل أي سياسة فعالة الحاجة إلى إدماج المقاربة التوعوية في التعامل مع المهاجرين، فالكثير منهم يفتقر إلى المعرفة بالقوانين الوطنية، مما يجعلهم عرضة للوقوع في مواقف قانونية خطيرة، ويمكن أن تسهم الحملات التوعوية، عبر الجمعيات المحلية أو المساجد أو مراكز الإيواء، في بناء ثقافة قانونية تحترم سيادة الدولة وتُفهم المهاجرين بحدود حقوقهم وواجباتهم[4].

امتد التوجه الجزائري في التعامل مع الهجرة غير الشرعية إلى مستويات قانونية ومؤسساتية، حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية شملت تعزيز الرقابة على الحدود، ودعم قدرات وحدات حرس الحدود، وتوسيع مجالات التعاون الأمني مع دول الجوار، فهذه الخطوات تأتي ضمن مسعى شامل لرفع درجة الجاهزية في مواجهة التهديدات المحتملة المرتبطة بتسلل عناصر إجرامية أو إرهابية تحت غطاء الهجرة، وهو ما يمثل أحد أبرز أشكال التهديدات غير التقليدية التي تواجه الأمن القومي للجزائر في المرحلة الراهنة[5].

---

[1] شريط، سامية، "**الاستجابة المؤسسية للهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، دار الكتاب الجامعي، الجزائر، 2020.

[2] سليم، عبد الرزاق، "**الاعتبارات القانونية والاجتماعية لتسوية أوضاع المهاجرين**"، القانون والسياسات العامة، 2022.

[3] بوعلام، نادية، "**استغلال المهاجرين غير الشرعيين في سوق العمل: الأسباب والحلول**"، ملتقى وطني، جامعة الجزائر 2، 2021.

[4] عيساوي، خالد،" **التثقيف القانوني للمهاجرين غير النظاميين في الجزائر**"، الدراسات الاجتماعية، 2020.

[5] تحليل الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية في مؤتمر روما :(2023)المقاربة الجزائرية لمحاربة الهجرة غير الشرعية مبنية على دعم السلم والأمن والتنمية.

من المقترحات المهمة أيضاً ضرورة توسيع قدرات مراكز الإيواء والإقامة المؤقتة المخصصة للمهاجرين غير الشرعيين، سواء من حيث الطاقة الاستيعابية أو من حيث ظروف الإقامة، فغالباً ما تعاني هذه المراكز من اكتظاظ كبير ونقص في الإمكانات، ما قد ينعكس سلباً على كرامة الإنسان، ويعزز التوترات بين المهاجرين والسلطات المحلية، ولذلك، يجب توفير ظروف إنسانية تحفظ الحد الأدنى من الحقوق، مع ضبط صارم للانضباط والنظام داخلها[1].

ومن أجل فعالية أكبر، ينبغي ربط هذه المراكز ببرامج تأهيل وإعادة إدماج تهدف إلى تحضير المهاجرين للعودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، وتقوم هذه البرامج على دعم نفسي، وتكوين مهني بسيط، وتوفير معلومات قانونية، مما يسهل عملية الترحيل أو الاندماج المنظم في بلدانهم الأصلية، بدل اللجوء إلى الحلول القسرية التي قد تخلق نتائج عكسية[2].

في سياق متصل، تبرز الحاجة إلى إبرام اتفاقيات إعادة قبول مع الدول الأصلية للمهاجرين، خاصة مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إذ لا يمكن تنفيذ أي سياسة للترحيل دون وجود تعاون ديبلوماسي واضح، يضمن حقوق المهاجرين من جهة، ويسهل نقلهم بطرق قانونية من جهة أخرى، كما يجب أن تتضمن هذه الاتفاقيات ضمانات لاحترام كرامة المرحلين[3].

ومن الجانب المحلي، يمكن للسلطات الجزائرية دعم دور المجتمع المدني في إدارة هذا الملف من خلال تمويل الجمعيات العاملة في مجالات الدعم النفسي، والإغاثة، والتكوين، فهذه الجمعيات تمثل جسراً بين المهاجرين والدولة، وتسهم في بناء الثقة الضرورية لتنفيذ السياسات العامة بنجاح .ويجب أن يتم ذلك في إطار شراكة شفافة تخضع للمراقبة والمتابعة[4].

أخيراً، إنّ نجاح أي سياسة وطنية للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين لا يكون إلا في إطار رؤية شاملة، تتكامل فيها الأبعاد القانونية، الاجتماعية، والأمنية، ومادامت الجزائر بلداً معبراً ومستقبلاً للمهاجرين، فإنها مدعوة إلى صياغة سياسة عقلانية وطويلة الأمد تُبنى على الاحترام المتبادل للحقوق، وعلى فرض النظام والصرامة في التطبيق[5].

[1] فراح، نورة، "**واقع مراكز الإيواء في الجزائر :التحديات والآفاق**"، الحقوق والتنمية، .2021

[2] هني، فؤاد، "**برامج العودة الطوعية للمهاجرين: تجربة الجزائر**"، مركز دراسات المغرب العربي، 2020

[3] طاهر، جمال، "**الاتفاقيات الثنائية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين: دراسة مقارنة**"، القانون الدولي، .2022

[4] بن عيسى، زهرة، "**دور المجتمع المدني في التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين**"، ملتقى وطني، جامعة مستغانم، 2021.

[5] نكروف، ليلى،" **مقاربة متكاملة للهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، دار الهدى، .2022

استنتاجات

تم في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات والآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بغية التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تبلور ذلك في تحليل الأطر التشريعية، والجهود المؤسساتية، والمقاربات الأمنية، على غرار استعراض ميادين التعاون الإقليمي والدولي، ومن هنا تتجلى مبادرات الدولة الجزائرية الجبارة، ورغم ذلك فغياب التنسيق الفعال، وضعف البعد الاستباقي في بعض المبادرات، ومحدودية الدعم الدولي، كلها عوامل تعيق تحقيق فعالية أكبر في إدارة هذه الظاهرة.

وختاما فان استغلال ملف الهجرة سياسياً من قبل بعض القوى الدولية يجعل منه ورقة ضغط جيوسياسية تُستخدم في ملفات سيادية، وتفرض على الجزائر ضرورة بناء خطاب دبلوماسي متزن يحمي المصالح الوطنية دون الإضرار بصورة الدولة.

استنتاجات

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء تمثل تحدياً أمنياً وإنسانياً مركباً يتجاوز البعد الاجتماعي التقليدي، حيث أظهرت التحليلات الميدانية والنظرية أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشبكات الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، مما يجعلها تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، ويكشف هذا الطابع المعقد أن الظاهرة لا يمكن فهمها أو معالجتها في معزل عن السياقين الإقليمي والدولي، حيث تتداخل فيها مصالح متناقضة وسياسات أمنية وتنموية متفاوتة، وهو ما يتطلب استجابة وطنية متعددة المستويات وأكثر تكاملاً.

شكّلت الفصول الثلاثة من هذه الدراسة أرضية تحليلية متماسكة لفهم أبعاد الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا نحو الجزائر، من خلال الربط بين الإطارين النظري والتطبيقي، وبالتالي يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها على شكل استنتاجات أبرزها:

- ❖ الهجرة غير الشرعية تظهر كظاهرة معقدة ومركبة ترتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية في دول المصدر، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء.
- ❖ مفهوم الأمن القومي الجزائري يشمل أمن الدولة وأمن المواطن معاً، ما يستدعي نهجاً شاملاً في التعامل مع الظاهرة.
- ❖ الهجرة غير الشرعية تُعتبر من الظواهر العابرة للحدود التي تشكل تحدياً متجدداً أمام الدولة الوطنية، يتجاوز البُعد الإنساني ليشمل الأبعاد السيادية والأمنية.
- ❖ معالجة هذه الظاهرة تتطلب فهمها كقضية أمنية وسياسية متعددة الأبعاد، تستوجب استراتيجيات متكاملة وشاملة.
- ❖ ترتبط الهجرة غير الشرعية بشكل وثيق بشبكات الجريمة المنظمة، مما يزيد من تعقيد التهديدات الأمنية ويستنزف قدرات أجهزة الدولة.
- ❖ تسبب الظاهرة ضغوطاً متزايدة على المناطق الحدودية والمجتمعات المحلية، ما يضعف الاستقرار الاجتماعي ويزيد من هشاشة البنى التحتية.
- ❖ تسهم الهجرة في توسع الاقتصاد غير الرسمي، ما يخلق منافسة غير عادلة ويؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وخاصة في المناطق الحدودية.
- ❖ تتجاوز تداعيات الهجرة الجانب الأمني المباشر لتشمل قدرة الدولة على الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يعزز صحة الفرضية التي تعتبرها عاملاً مضاعفاً للأزمات.

❖ تبذل الجزائر جهوداً واضحة في تطوير أطر قانونية ومؤسساتية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مع اعتماد مقاربات أمنية وإنسانية متوازنة تعكس حساسية الظاهرة.

❖ تعاني جهود الإدارة من ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وقلة المبادرات الاستباقية التي تواكب ديناميكية التهديدات المتغيرة.

❖ يظل الدعم الدولي والإقليمي محدوداً، مما يضعف قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير النظامية بفعالية أكبر.

❖ استُغل ملف الهجرة في السياسة الدولية كورقة ضغط جيوسياسية على الجزائر، الأمر الذي يستوجب بناء خطاب دبلوماسي قوي ومتوازن يحمي السيادة والمصالح الوطنية دون الإضرار بصورة الدولة.

إثبات صحة الفرضيات

لقد تبين أن الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، خاصة من دول الساحل والصحراء، تشكل بيئة ملائمة لانتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود هذه العلاقة ظهرت بوضوح في التداخل الحاصل بين تدفق المهاجرين وتحركات شبكات تهريب البشر والأسلحة والمخدرات، ما يؤكد أن الأمن الحدودي يعاني من اختراقات متكررة ، ورغم جهود الدولة في المراقبة والتشديد، إلا أن الجغرافيا الوعرة، ونقص الموارد التقنية والبشرية، تجعل من السيطرة الكاملة أمراً صعباً، وبالتالي يمكن الجزم بأن هذه الفرضية قد ثبتت ميدانياً وتدعمها المؤشرات الأمنية والميدانية الراهنة.

كذلك، أكدت الدراسة أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية على الجزائر أصبحت ملموسة، خاصة في المناطق التي تشهد كثافة مهاجرين مرتفعة إذ ظهر أن الخدمات العمومية تعاني من ضغط متزايد، مما يُضعف من نوعيتها ويؤثر على سكان المناطق الحدودية تحديداً، كما تبين أن وجود المهاجرين في سوق العمل غير الرسمي ساهم في خلق منافسة غير متوازنة، وزاد من حدة البطالة في بعض الشرائح الاجتماعية، إلى جانب التوترات الناتجة عن مشكلات الاندماج والتعايش، وعليه، فإن هذه الفرضية أيضاً تأكدت في الواقع، ويمكن اعتبارها مبرراً حقيقياً لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في المناطق المعنية.

أما فيما يتعلق بفعالية السياسات الجزائرية والتعاون الإقليمي والدولي، فقد أظهرت المذكرة أن هناك جهوداً حقيقية على المستوى التشريعي والمؤسساتي، غير أن التحدي الأكبر يبقى في غياب التكامل الفعال والتنسيق الدائم بين الجهات المختلفة، كما أن الشراكات الدولية، رغم تعددها، تعاني من اختلالات في توزيع الأدوار، حيث تتحمل الجزائر عبئاً أكبر دون مقابل عادل، ما

يُضعف فعالية الاستجابة الشاملة، لذا، فإن هذه الفرضية قد ثبتت أيضاً، وإن بدرجة نسبية، تؤكد الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في منطق التعاون الداخلي والخارجي معاً.

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن هذه الظاهرة تمثل تحدياً معقداً يتطلب إعادة التفكير في السياسات العمومية والأمنية، وتعزيز منطق التعاون العادل مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية، كما أن التعامل مع هذه الظاهرة لا يمكن أن يكون أمنياً فقط، بل لا بد أن يُدرج ضمن رؤية شاملة تنظر إلى المهاجر غير الشرعي كفاعل اجتماعي واقتصادي وإنساني، في الوقت نفسه الذي يتم فيه الدفاع عن سيادة الدولة واستقرارها.

وفي الأخير تبقى الإشكالية مفتوحة على جملة من التساؤلات التي تستدعى تفكيراً أعمق: **كيف يمكن للجزائر أن توازن بين التزاماتها الإنسانية وضروراتها الأمنية؟ وهل يمكن تحويل الهجرة غير الشرعية من تهديد إلى فرصة؟ وهل تتوفر الإرادة السياسية الإقليمية والدولية لبناء شراكة عادلة فيهذا الملف؟.**

هذه الأسئلة تشكل أساساً للتفكير المستقبلي وصياغة توصيات واقعية وفعالة يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار للجزائر وللمنطقة ككل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. باللغة العربية:

❖ الكتب

- ✓ إلياس عبد السلام، **الهجرة غير الشرعية في إفريقيا: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية**، دار النشر الجامعية، 2020.
- ✓ بعزيز ياسين، "**التحولات في أولويات الإنفاق العمومي**"، منشورات الواحة، الجزائر، 2022.
- ✓ بن حسين سعاد،" **مقاربات بديلة للتعايش بين السكان المحليين والمهاجرين**"، دفاتر السياسات المحلية، 6، 2023.
- ✓ بن زيان عبد القادر، "**التنمية المحلية والمنافسة غير الشرعية**"، منشورات البديل، الجزائر،.2021
- ✓ بن سعيد السهلي ناصر، "**الهجرة غير النظامية والأمن الوطني: دراسة في المفاهيم والتحديات**"، الرياض: مركز الدراسات العربية، 2018.
- ✓ بن طاهر رابح، "**الهجرة غير الشرعية والسياسات الأمنية الأوروبية**"، المركز المغاربي للدراسات، 2022
- ✓ بن طيب محمد، "**العمالة الأجنبية غير النظامية وأثرها على التشغيل**"، دار الأمة، الجزائر،.2021
- ✓ بن عيسى مريم، "**مقترحات لإدماج تربوي مرن لأبناء المهاجرين**"، الدراسات الاجتماعية والتربوية، 10، (2023.
- ✓ بن يوسف خالد، "**التنمية المستدامة والأمن القومي**"،) الجزائر: دار الفجر،.(2019
- ✓ بن يوسف خالد، "**الجيش الجزائري والتحديث العسكري**"،) الجزائر: دار الفجر،.(2020
- ✓ بن يوسف خالد، "**الهجرة غير الشرعية والأمن القومي في الجزائر**"، الجزائر :دار المعرفة، 2021.
- ✓ بن يوسف خالد،" **الهجرة والأمن في المغرب العربي**"،) تونس: دار الكتاب المغاربي،.(2017)
- ✓ بن يوسف ليلى، "**العوائق اللغوية في تعليم أبناء المهاجرين**"، الدفتر البيداغوجي، 7، (2022).
- ✓ بوحفص سعاد، "**الهجرة غير الشرعية والفرص الاقتصادية الضائعة**"، دار الأمل، الجزائر،.2022
- ✓ بوزيد عمر، "**الهجرة في إفريقيا بين البعد الإنساني والتهديد الأمني**"، منشورات المعرفة الجزائر، 2022.
- ✓ بوسيف مريم، "**دور الجزائر والمغرب كمحطات عبور في الهجرة غير الشرعية**"، مركز الدراسات الأفريقية، الجزائر، 2020.
- ✓ بوشامة عبد القادر، "**التهديدات الإقليمية والهجرة غير الشرعية**"، المركز الإفريقي للدراسات، 2023
- ✓ بوشامة ياسين، "**الدور الإقليمي للجزائر في إدارة الهجرة**"، المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية، .2023
- ✓ بوشوشة نعيمة،" **الاتحاد الأوروبي ومواجهة الهجرة غير الشرعية التحديات والفرص**، "دراسات دولية، 9 (2022).
- ✓ بوعافية ناصر، "**الاقتصاد الموازي في الجزائر الأسباب والآثار**"، منشورات البديل، الجزائر، .2020
- ✓ بوعقبة عبد القادر، "**الجزائر والجوار المضطرب :التهديدات الأمنية في الساحل**"، الجزائر :منشورات الوطن، 2019
- ✓ بوعلام شارف، "**العلاقات الجزائرية–النيجيرية في مجال مكافحة الهجرة**"، منشورات المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022.
- ✓ بوقرة نوال، "**الأعباء الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجنوب الجزائري**"، منشورات المعرفة، الجزائر،.2021

- ✓ بومدين ياسين،" **دور تحويلات المهاجرين في تحريك الطلب الداخلي**" الاقتصاد والتنمية المحلية،8 ،.(2021)
- ✓ بومعزة محمد الطاهر، "**الانقلابات العسكرية وتأثيرها على الهجرة في القارة الأفريقية**"، مركز دراسات الأمن الدولي، الجزائر،.2020
- ✓ تحليل الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية في مؤتمر روما (2023):المقاربة الجزائرية لمحاربة الهجرة غير الشرعية مبنية على دعم السلم والأمن والتنمية.
- ✓ تواتي عمار، "**تداعيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**"، الجزائر :منشورات النجاح، .2022
- ✓ تيغزيري عبد الرزاق، "**الهجرة والأمن الحضري في الجزائر**"، دار الحكمة، الجزائر،.2023
- ✓ الحاج سارة ، **الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الأمنية والاجتماعية: دراسة حالة شمال أفريقيا المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية،** 2019.
- ✓ حجاج، عبد الكريم، "**مبادرات التعاون الأمني في منطقة الساحل**"، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2021.
- ✓ حسينة بوعلام، "**واقع العمالة غير المهيكلة في الجزائر**"، دار الوفاق، الجزائر،2022.
- ✓ حليمة أسماء،" **الاقتصاد غير الرسمي والمنافسة بين العمالة المحلية والمهاجرين**"، دراسات اقتصادية واجتماعية،11 ، 2021.
- ✓ حميتي كمال،" **غياب السياسات العمومية في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين**،" الدفتر السياسي والاجتماعي،9 ،.(2022)
- ✓ خالدي سمير، "**الأمن الاقتصادي ومتطلبات التنمية في الجزائر**"، الجزائر :الدار العربية للنشر، 2021.
- ✓ دالية لعرابي،" **الهجرة والأمن المحلي في الجزائر**"، دار البديل، الجزائر، 2022.
- ✓ دحماني فريد،" **الهجرة غير الشرعية التوترات والآثار على المجتمعات المستقبلة**"، دراسات الشرق الأوسط،14، 2022.
- ✓ دربال سعاد، "**السياسات الصحية والتعامل مع الأزمات السكانية الطارئة**"، دراسات استراتيجية جزائرية، 9، 2023.
- ✓ درواز كمال،" **التهميش الاجتماعي في أوساط المهاجرين غير النظاميين**"، دراسات اجتماعية جزائرية،7 ، 2020.
- ✓ رحموني عبد القادر، "**الحوكمة الإقليمية للهجرة**"، منشورات المدرسة الوطنية للإدارة، 2022.
- ✓ رزيق جميلة ، "**العلاقات الجزائرية الأوروبية ومقاربة الهجرة**"، منشورات جامعة الجزائر 3، 2022.
- ✓ زاغز محمد شريف،" **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية**"، الجزائر: دار الهدى، 2020.
- ✓ زيتوني، فريد، "**التنسيق الأمني في مكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية**"، مركز البحوث الأمنية، 2022.
- ✓ سليماني عبد المالك، "**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الواقع والتحديات**"، دار الأمة، الجزائر، 2021.
- ✓ السيد سليم محمد، **مفاهيم الأمن القومي: دراسة في الأبعاد النظرية والعملية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2006.
- ✓ شريط سامية، "**الاستجابة المؤسسية للهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، دار الكتاب الجامعي، الجزائر، 2020.
- ✓ شريف نادية، "**التغيرات المناخية والهجرة البيئية في الساحل الأفريقي**"، مركز دراسات الساحل، نيامي، 2021.
- ✓ صالح حكيم، "**دور المجتمعات المحلية في مكافحة التهريب والهجرة**"، مركز الدراسات الاجتماعية، .2021
- ✓ العابد محمد، "**الاستراتيجية الأمنية في الجزائر**"، الجزائر: دار هومة، 2020.

- ✓ العابد محمد، "**الأمن الاقتصادي في الجزائر**"، الجزائر: دار هومة، 2020.
- ✓ العابد محمد، "**سوسيولوجيا الهجرة المعاصرة**"، الجزائر: دار هومة، 2020.
- ✓ عبد الله محمد،" **العلاقات الجزائرية مع دول الجوار التحديات الأمنية والهجرة غير الشرعية**"، دراسات الأمن الإقليمي، .(2021) 6
- ✓ عيسات عبد المالك، "**الاقتصاد الموازي في مناطق التماس الحدودي**"، منشورات البديل، الجزائر،.2022
- ✓ غريب عبد القادر، "**الهجرة غير الشرعية والمجتمعات الحدودية الجزائرية**"، دار الأمة، الجزائر،.2022
- ✓ قدور سهيلة،" **الروابط الاجتماعية للمهاجرين وأثرها على التحويلات**"، "دراسات اجتماعية واقتصادية،3 ، (2019).
- ✓ كحيلي نورة، "**سياسات التوظيف والتنمية في الجزائر**"، دار هومة، الجزائر، 2020.
- ✓ كواشي عادل، "**استخدام التكنولوجيا في مراقبة الحدود الجزائرية**"، دار الهدى، الجزائر، .2021
- ✓ لعروسي مصطفى، "**الهجرة غير الشرعية والأمن القومي في الساحل الإفريقي**"، دار الهدى، الجزائر،.2022
- ✓ لعلام عبد الحق،" **الهجرة غير الشرعية وأمن المدن الحدودية**"، دار الخلدونية، الجزائر،.2023
- ✓ لعور رضوان، "**سوق العمل الجزائري والتحولات الديموغرافية**"، دار ابن خلدون، الجزائر،.2022
- ✓ مزيان عبد الحق، "**استراتيجية وطنية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية**"، منشورات البديل، الجزائر،.2022
- ✓ منصوري أمين، "**الضغوط على المؤسسات الصحية نتيجة الهجرة غير القانونية**"، دفاتر الصحة العامة، 6، (2020).
- ✓ نكروف ليلى،" **مقاربة متكاملة للهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، دار الهدى، .2022
- ✓ هلال عبد القادر، "**الفقر والتنمية في دول جنوب الصحراء**"، مركز البحوث الاقتصادية، الجزائر، 2020.
- ✓ هني عبد المجيد، "**الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**"، دار المعرفة، .2020
- ✓ هني فؤاد، "**برامج العودة الطوعية للمهاجرين: تجربة الجزائر**"، مركز دراسات المغرب العربي، .2020
- ✓ يحياوي سامية، "**مقاربة شاملة لتنظيم الهجرة والاقتصاد الموازي**"، دار الفكر المعاصر، الجزائر،.2023

❖ **المجلات :**

- ✓ طيباوي أحمد، "**مكافحة تهريب المخدرات في الجزائر التحديات والاستراتيجيات**"، الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد 10، .2022
- ✓ أوشريف علي، "**الحروب الأهلية في أفريقيا: الأسباب والتداعيات**"، رؤى استراتيجية، العدد9 ،.2020
- ✓ بلقاسم سامية، "**الأمن الاجتماعي والسياسي في الجزائر :الأبعاد والآفاق**"، الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 14 (2021).
- ✓ بلقاسم سامية، "**التعاون العسكري في منطقة الساحل**"، الجزائرية للأمن القومي، العدد.(2021) 7
- ✓ بلقاسم سامية، "**التهديدات الإقليمية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري**"، الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد 8 (2021).
- ✓ بلقاسم سامية، "**الخصائص الديموغرافية للمهاجرين غير الشرعيين**"، الجزائرية للدراسات الاجتماعية، العدد 10 (2020).

- ✓ بلقاسم سامية، "**نظرية الأمننة وتطبيقاتها على الظواهر الاجتماعية :حالة الهجرة**"، الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد.(2020) 8
- ✓ بلقاسم عادل،" **استراتيجيات مكافحة الهجرة غير النظامية في الجزائر**"، دراسات سياسية، 2021.
- ✓ بلقاسم علي، "**تأثير السياسات الداخلية على صورة المهاجرين**"، الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 14
- ✓ بلقاسم فريدة، "**العمل غير الرسمي في الجنوب وتأثير الهجرة**"، بحوث اقتصادية، العدد 4، 2022.
- ✓ بلمختار يوسف، "**النزاعات المسلحة والهجرة القسرية في أفريقيا**"، السياسة الدولية، العدد50 ، 2022.
- ✓ بن جاب الله مراد، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب والآثار**"، الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 10، 2021.
- ✓ بن خليل محمد الأمين،" **الهجرة غير الشرعية في أفريقيا: الأبعاد والدوافع**"، الدراسات الأفريقية، العدد12 ، 2021.
- ✓ بن زيدان عبد القادر،" **نحو مقاربة شاملة للهجرة غير الشرعية**"، الجزائرية للسياسات العمومية، العدد 5 (2022).
- ✓ بن زين نادية، "**التوترات الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية**"، العلوم الاجتماعية، العدد 6، 2023.
- ✓ بن زينة أحمد،" **الاختلافات الثقافية وأثرها على الاندماج الاجتماعي**،" المجلة المغاربية للعلوم الاجتماعية، 6،.(2021)
- ✓ بن سعيد مصطفى، "**التغيرات المناخية وأثرها على الهجرة غير الشرعية في أفريقيا**"، الدراسات البيئية، العدد 18، 2021.
- ✓ بن سليمان علي، "**التجارة غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد الوطني**"، السوق الوطني، العدد 6، 2022.
- ✓ بن طاهر فاطمة الزهراء، "**النزاعات المسلحة والهجرة القسرية في أفريقيا**"، الدراسات الأمنية، العدد30 ، 2021.
- ✓ بن عطية إسماعيل، "**التعاون الحدودي الجزائري مع دول الساحل**"، العلاقات الدولية، العدد 8، 2020.
- ✓ بن عيسى بلميهوب، "**مقاربات نقدية حول التعاون الأوروبي الإفريقي**"، المستقبل الإفريقي، 2021.
- ✓ بن عيسى سامية، "**الهجرة وسوق العمل :نظرة سوسيولوجية**"، دراسات التنمية، العدد 5، 2022.
- ✓ بن عيسى فريدة، "**البعد الثقافي في الأمن القومي الجزائري**"، رؤى استراتيجية، العدد7 ،.2020
- ✓ بن موسى محمد العربي، "**الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بين التعاون الأمني والتهديدات الإرهابية**"، مجلة الدراسات الأمنية، العدد 15، 2022.
- ✓ بن ناصر توفيق، "**الأمن الحدودي في الجزائر: التحديات والرهانات**"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، 2020.
- ✓ بن ناصر عبد الحميد، "**الأمن الحدودي في الجزائر :بين التهديدات الإقليمية ومتطلبات السيادة**"، الدراسات الأمنية، العدد 12، 2021.
- ✓ بن نعمان عبد الغني، "**التنمية المحلية كرافعة للأمن الوطني**"، دراسات استراتيجية، العدد 4، 2021.
- ✓ بن يوسف زهية، "**أمن الحدود في الجزائر التحديات والمسارات**"، القانون والمجتمع، العدد 13، 2021.
- ✓ بن يوسف زهية،" **تحوّلات الجريمة المنظمة في الجزائر**"، الدراسات الأمنية، العدد 9، 2021

- ✓ بودرقة فريد، "**غياب الإحصائيات ودوره في ضعف التخطيط الصحي**"، التخطيط والتنمية، 5، .(2019)
- ✓ بوزيان عبد الحليم، "**الروابط بين الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة في الجزائر**"، السياسة والأمن، العدد 6، .2023
- ✓ بوزيد سامية، "**الهجرة غير الشرعية وأثرها على قطاع التربية والتعليم**"، التربوية الجزائرية، 11، .(2021)
- ✓ بوزيد كمال، "**إدارة ملف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر**"، قضايا معاصرة، العدد 11، 2021.
- ✓ بوسيف عبد الكريم، "**الهجرة غير الشرعية وسوق العمل في الجنوب الجزائري**"، الاقتصاد والعمل، العدد 8، 2023.
- ✓ بوشامة حسين، "**إجراءات الترحيل وتكاليفها على الدولة**"، القانون والسياسات العامة، العدد 6، .2023
- ✓ بوشريط رابح، "**الهجرة والتوترات المجتمعية في مناطق الجنوب**"، علم الاجتماع الأمني، العدد 7، .2021
- ✓ بوشوشة نعيمة،" **الهجرة غير الشرعية في الخطاب السياسي الأوروبي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 15 (2021).
- ✓ بوشوشة نعيمة،" **الهجرة غير الشرعية في الخطاب السياسي الأوروبي**"، الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 15 (2021).
- ✓ بوصبع عبد العزيز، "**أبعاد التعاون الدولي في مكافحة الهجرة**"، الجزائرية للعلاقات الدولية، .2021
- ✓ بوعزيز نوال،" **العزلة الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين**"، قضايا الهجرة،4 ،.(2020)
- ✓ بوعمامة زهير،" **إعادة تعريف الأمن القومي في الجزائر :السياق والخصوصية**"، دراسات سياسية، العدد 12، 2018.
- ✓ بوفليح عبد الكريم ، "**الأمن والتنمية في المناطق الحدودية**"، مجلة الاقتصاد والسياسة، العدد 8، 2021.
- ✓ بويش أحمد، "**الاتجاهات الحديثة للهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط**"، مجلة السياسة والمجتمع، العدد23 ، 2021.
- ✓ الحاج يوسف، "**الهجرة عبر الطرق الصحراوية :المخاطر والتحديات**"، الدراسات الهجرية، العدد 5، 2022.
- ✓ حسين جمال، "**النساء والأطفال في الهجرة غير الشرعية :تحديات وفرص**"، حقوق الإنسان والتنمية، العدد 14، 2021.
- ✓ حسين جمال، "**شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية :تأثيراتها وأبعادها**"، الأمن الوطني، العدد12 ، 2021.
- ✓ حمو عبد الحميد، "**التحول في سياسات حماية الحدود الجزائرية**"، الدراسات الاستراتيجية المغاربية، العدد 14، 2023.
- ✓ حمو عبد الحميد، "**التسلل الإرهابي عبر الهجرة غير الشرعية**"، الأمن الوطني، العدد 19، 2021.
- ✓ خليفة نجيب،" **القدرات اللوجستية للحدود الجزائرية**"، الأمن الوطني، العدد 12 (2022).
- ✓ داودي سمير، "**التنمية والأمن في المناطق الحدودية للجزائر**"، الأمن الإنساني، العدد 9، 2020
- ✓ دحماني فريد،" **تسييس ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مقاربة نقدي**"، العلوم الاجتماعية، العدد 22 (2022).

- ✓ دراجي رابح، "**إدارة الهجرة غير الشرعية في ولايات الجنوب الجزائري**"، دراسات سياسية وأمنية، العدد 10، 2022.
- ✓ درار محمد،" **أثر المنظومة القانونية على تدبير الهجرة غير الشرعية**"، البحوث الأمنية، العدد 9، 2021.
- ✓ دريدي فاطمة،" **آفاق إدماج المهاجرين في المجتمع الجزائري**،" الدراسات الإنسانية،10 ، 2023.
- ✓ رابح سامي،" **التداخل المؤسساتي في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية**"، دراسات أمنية، العدد 6 (2023).
- ✓ رحماني جميلة. "**حاجز اللغة وأثره على التفاعل الاجتماعي للمهاجرين**"، علم النفس المجتمعي،.(2019) 5
- ✓ زروقي رابح، "**السياسة الجزائرية تجاه الهجرة غير الشرعية**"، الدراسات الإفريقية، العدد 17، 2021.
- ✓ زروقي سامية،" **الأمن الإنساني والتنمية في دول الساحل**"، أبعاد استراتيجية، العدد 15، .2021
- ✓ زروقي عبد الرحمن،" **الانعزال الثقافي وأثره على العلاقات الاجتماعية**"، السوسيولوجيا المغاربية،8 ، (2022).
- ✓ زروقي نبيل، "**الاستراتيجية الجزائرية في تأمين الحدود الجنوبية**"، البحوث الأمنية، العدد 9، .2022
- ✓ **زروقي هاجر**، "**الخطاب الإعلامي حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، علوم الإعلام والاتصال، العدد 10 (2021).
- ✓ زكريا نادية، "**السياسات التنموية في أفريقيا وتداعياتها على الهجرة غير الشرعية**"، الاقتصاد والتنمية، العدد 11، 2021.
- ✓ زيتوني فاطمة، "**تشغيل المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر**"، الاقتصاد المغاربي، العدد12، 2022.
- ✓ سليم عبد الرزاق، "**الاعتبارات القانونية والاجتماعية لتسوية أوضاع المهاجرين**"، القانون والسياسات العامة، 2022.
- ✓ شريط محمد، "**الضغوط الاقتصادية وأثرها على السياسات الاجتماعية في الجزائر**"، الاقتصاد والسياسة، العدد 19، 2021.
- ✓ شريف علي، "**الاستقرار السياسي والهجرة غير الشرعية في أفريقيا**"، السياسة الدولية، العدد47 ، 2022.
- ✓ شعباني حياة، "**أثر المهاجرين على توزيع الخدمات الصحية**"، المجلة الجزائرية للدراسات الاجتماعية، 10، (2022).
- ✓ طاهر جمال، "**الاتفاقيات الثنائية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين: دراسة مقارنة**"، مجلة القانون الدولي، 2022.
- ✓ طاهري مراد،" **الأزمات الإعلامية وصناعة الرأي العام**"، دراسات في الاتصال الجماهيري، العدد 18 (2021).
- ✓ طباخي عبد الحفيظ، "**الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الصحية**"، الصحة العمومية، العدد 3، .2023
- ✓ طيبي عبد القادر،" **استراتيجيات جذب تحويلات المهاجرين نحو الاستثمار المحلي**"، الجزائرية للسياسات العامة،6 ،.(2022)
- ✓ عبد القادر نورة، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر: التحديات والحلول**"، الدراسات الأمنية، العدد 15، 2021.

- ✓ عبد اللاوي كمال. "**السياسات العقابية تجاه الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، القانون والمجتمع، العدد 7 (2021).
- ✓ عبد الله محمد، "**الحركات اليمينية وتوظيف الهجرة في أوروبا**"، دراسات استراتيجية، العدد 11 (2022).
- ✓ عبد المالك سمير،" **تحديات الاندماج الثقافي في الجزائر**"، الجزائرية لعلم الاجتماع،7 ،.(2021)
- ✓ عماد توفيق، "**الأمن العسكري في الجزائر وتحديات المستقبل**"، الشؤون الأمنية، العدد 9 (2021).
- ✓ عماد توفيق، "**التحديات البيئية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري**"، الأمن البيئي، العدد.(2021) 6
- ✓ عماد توفيق، "**الجزائر والأمن الإقليمي في منطقة الساحل**"، الشؤون السياسية، العدد.(2020) 7
- ✓ عماد توفيق، "**تداعيات الهجرة غير النظامية على الاقتصاد**"، الشؤون الإفريقية، العدد 8 (2021).
- ✓ عماري عبد القادر، "**التفاعل الاجتماعي بين التلاميذ المحليين والأجانب**"، السلوك المدرسي، 8، (2020).
- ✓ عيساوي خالد،" **التثقيف القانوني للمهاجرين غير النظاميين في الجزائر**"، الدراسات الاجتماعية، 2020.
- ✓ غربي نادية، "**تسرّب الأطفال المهاجرين من المدارس الجزائرية**"، علم النفس التربوي، 9، (2023).
- ✓ غلاب عادل،" **التحديات الجيوسياسية للهجرة غير الشرعية رؤية جزائرية**"، الأبحاث السياسية، العدد 9 (2021).
- ✓ غلاب عادل،" **التحديات الجيوسياسية للهجرة غير الشرعية: رؤية جزائرية**"، مجلة الأبحاث السياسية، العدد 9 (2021).
- ✓ غلاب عادل،" **الجزائر والاتحاد الأوروبي: التعاون في مجال الهجرة والأمن**"، مجلة السياسة الدولية، 10 (2020).
- ✓ فراح نورة، "**واقع مراكز الإيواء في الجزائر :التحديات والآفاق**"، الحقوق والتنمية، 2021
- ✓ قاسم نادية، "**الأمن العسكري في الجزائر :التحديات والفرص**"، الدراسات العسكرية، العدد.(2019) 13
- ✓ قاسم نادية، "**الأمن القومي الجزائري :الأبعاد والتهديدات**"، الدراسات السياسية، العدد.(2019) 14
- ✓ قاسم نادية، "**التحديات الاقتصادية والأمن القومي الجزائري**"، الشؤون الاقتصادية، العدد.(2020) 10
- ✓ قاسم نادية،" **الهجرة والأمن الإنساني :مقاربة تحليلية**"، الدراسات السياسية المعاصرة، العدد 11 2021.
- ✓ قاسم نادية، "**أنواع الهجرة غير الشرعية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12 (2019).
- ✓ قريشي فاطمة،" **الخطاب الإعلامي وتأثيره على صورة المهاجرين**"، المجلة الجزائرية للإعلام والاتصال،10 ، (2023).
- ✓ قشي نبيل، "**البيع الفوضوي والمنافسة غير العادلة**"، السوق الوطنية، العدد 7، .2023
- ✓ كمال سمير، "**الضغط التربوي في المدارس الحدودية**"، أبحاث التعليم والتنمية، 6، .(2020)
- ✓ لطفي محمد، "**الهجرة غير الشرعية عبر الإنترنت :ظاهرة جديدة في العالم الرقمي**"، التكنولوجيا والهجرة، العدد7 ،.2022
- ✓ لعروسي فاطمة الزهراء، "**المهاجرون غير الشرعيين كوسطاء في تهريب المخدرات**"، العلوم الأمنية، العدد 7، 2021.

- ✓ لعروسي فاطمة الزهراء، "**الهجرة غير الشرعية وتسلل العناصر الإرهابية**"، الجزائرية للأمن والدفاع، العدد 8، 2022.
- ✓ مرابطي سامية، "**أثر الاكتظاظ على جودة الخدمات الاجتماعية**"، الخدمة الاجتماعية، العدد 7، 2023.
- ✓ مرزوقي أحمد، "**التوترات الاجتماعية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية**"، الجزائرية لعلم الاجتماع، 9، (2020).
- ✓ مرزوقي سمير،" **الاتحاد الأوروبي والضغط عبر الهجرة غير الشرعية**"، السياسة والدبلوماسية الدولية، العدد 18 (2020).
- ✓ مرزوقي سمير،" **التعاون الإقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الجزائر ومحيطها**"، المجلة الدولية للسياسة، 13 (2021).
- ✓ مسعودي نوال،" **الإعلام الجزائري وقضايا الهجرة: بين الواقع والتوظيف**"، أبحاث الإعلام، العدد 9 (2022).
- ✓ ميمون عبد الحق، "**المهاجرون والعمل في السوق السوداء**"، الاقتصاد الاجتماعي، العدد 9، 2023.
- ✓ ميموني رشيد،" **تمثلات الهجرة في الخطاب السياسي الجزائري**"، الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 12 (2020).
- ✓ ميموني رشيد،" **تمثلات الهجرة في الخطاب السياسي الجزائري**"، الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 12 (2020).
- ✓ نبيلة عبد الحق، "**أثر الهجرة غير الشرعية على الخدمات الصحية في الجنوب الجزائري**"، مجلة السياسة الصحية الجزائرية، 8، (2021).
- ✓ نكروف ليلى، "**التشريعات الجزائرية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية: تحليل نقدي**"، مجلة القانون والسياسة، 2021.
- ✓ وشيخي عبد الرزاق،" **الحوكمة في العالم العربي وأثرها على الاستقرار السياسي**"، آفاق سياسية، 2019.

❖ **الندوات والمذكرات والتقارير:**

- ✓ الاتحاد الإفريقي، "**استراتيجية الهجرة القارية**"، أديس أبابا، 2021
- ✓ الاتحاد الإفريقي، "**المرصد الإفريقي للهجرة**"، أديس أبابا، 2022.
- ✓ إذاعة الجزائر الدولية، "**حملات توعية حول الهجرة غير الشرعية**"، أرشيف البرامج، 2023.
- ✓ بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، "**تقييم البرامج المشتركة**"، 2023.
- ✓ بعثة الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي، "**تحفظات الجزائر على سياسة العودة**"، مذكرة دبلوماسية، 2022.
- ✓ بن قاسم سامي، "**الإعلام وتشكيل صورة الهجرة في عقول الشباب الأفريقي**"، صحيفة الجزائر اليوم،2022.
- ✓ بوعلام نادية، "**استغلال المهاجرين غير الشرعيين في سوق العمل: الأسباب والحلول**"، ملتقى وطني، جامعة الجزائر 2، 2021.
- ✓ بيان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2023.
- ✓ تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، 2022.
- ✓ جدو نبيل، "**الإعلام والهجرة غير الشرعية: بين التوعية والتضليل**"، ملتقى الإعلام والهجرة، جامعة وهران، 2022.

- ✓ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "**القانون رقم 08-11 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب**"، العدد 41، 2008.
- ✓ جمعية حماية الشباب من الهجرة غير الشرعية، "**نشاطات "2022**"، الجزائر العاصمة.
- ✓ حمو عبد الحميد، "**الإرهاب والهجرة غير الشرعية روابط وخطر مشترك**"، مجلة الأمن الوطني، العدد 21، 2021.
- ✓ مديرية الأمن الخارجي،" **تقرير حول التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة**"، الجزائر، 2021.
- ✓ مديرية الأمن الوطني، "**أرشيف العمليات الكبرى 2010-2020**"، الجزائر،.2021
- ✓ مديرية الأمن الوطني، "**نشرة العمليات الحدودية 2020-2023**"، الجزائر،.2023
- ✓ مديرية الأمن الوطني، "**أرشيف العمليات الأمنية في الجنوب**"، الجزائر،.2021
- ✓ مديرية الأمن الوطني، "**تقرير العمليات الأمنية في الجنوب**"، الجزائر،.2021
- ✓ مديرية الأمن الوطني، "**ضبط الحدود ومراقبة الهجرة**"، مذكرة عمل داخلية، الجزائر.2023 :
- ✓ مديرية الأمن الوطني، "**مذكرة العمليات المشتركة 2022**"، الجزائر، .2023
- ✓ المديرية العامة للأمن الوطني، "**إحصائيات حول قضايا الهجرة غير الشرعية**"، الجزائر، .2023
- ✓ المديرية العامة للأمن الوطني، "**الإحصائيات السنوية لتوقيف المهاجرين غير الشرعيين**"، الجزائر،.2023
- ✓ المركز الإفريقي للدراسات الأمنية، "**الاضطرابات السياسية في الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري**"، ندوة، الجزائر، 2022.
- ✓ المركز الإفريقي للدراسات، "**تعاون الجزائر مع دول الإيكواس**"، العدد 15، .2022
- ✓ المركز الوطني للإحصاء، "**دراسة تحليلية حول التوظيف غير النظامي في الجنوب**"، الجزائر،.2021
- ✓ المركز الوطني للإحصاء، تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر، الجزائر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2020.
- ✓ المركز الوطني للبحوث الاجتماعية، "**دراسة حول تشغيل المهاجرين غير النظاميين في الجنوب**"، الجزائر، 2021.
- ✓ المركز الوطني للدراسات الأمنية، "**استراتيجية الجزائر في إدارة ملف الهجرة**"، .2023
- ✓ المركز الوطني للدراسات والأبحاث حول الهجرة، "**تحديات التعاون الحدودي**"، الجزائر، .2021
- ✓ الملحق، تحليل الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية في مؤتمر روما (2023)، المقاربة الجزائرية لمحاربة الهجرة غير الشرعية مبنية على دعم السلم والأمن والتنمية.
- ✓ المنظمة الدولية للهجرة، "**البرامج المنفذة في الجزائر**"، تقرير .2023
- ✓ المنظمة الدولية للهجرة، "**منهجية التنسيق القطري**"، تقرير داخلي، .2023
- ✓ المنظمة الدولية للهجرة،" **تقرير الهجرة العالمية"2022** ، جنيف :المنظمة الدولية للهجرة،.2022
- ✓ ميهوب لويزة،" **تكوين الأعوان الأمنيين في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**"، ملتقى وطني، جامعة بسكرة، 2022.
- ✓ وزارة التربية الوطنية، "**مذكرة حول تمدرس أطفال المهاجرين**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة التضامن الوطني، "**ملف الحماية الاجتماعية للمهاجرين المؤقتين**"، الجزائر، .2022
- ✓ وزارة الداخلية الجزائرية، "**الاتفاقيات الثنائية في مجال الهجرة**"، تقرير سنوي، .2023

- ✓ وزارة الداخلية الجزائرية، "**تحديات الهجرة غير الشرعية في الجزائر: تقرير رسمي**"، الجزائر :وزارة الداخلية، 2023.
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**إحصائية حول نفقات الإيواء الطارئ**"، الجزائر،.2022
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**تقرير حول السياسة الوطنية للهجرة**"، الجزائر، 2019
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، الجزائر: منشورات رسمية، 2020 .
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، الجزائر :منشورات رسمية، 2017.
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**تقرير عن الوضع الأمني في الجزائر**"، الجزائر :منشورات رسمية، .2020
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير احصائي حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر، الجزائر :وزارة الداخلية والجماعات المحلية،.2021
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تقرير عن الوضع الامني في الجزائر**، الجزائر، منشورات رسمية، 2020.
- ✓ وزارة الداخلية، "**إعادة هيكلة التنسيق الأمني للهجرة**"، مذكرة، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الداخلية، "**إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، منشورات رسمية، الجزائر، 2021.
- ✓ وزارة الداخلية، "**الاتفاقيات الأمنية مع دول الساحل حول مكافحة الهجرة**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الداخلية، "**الإحصائيات الأمنية السنوية**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الداخلية، "**التعاون الأمني الإقليمي تهديدات الهجرة غير الشرعية**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الداخلية، "**التقرير السنوي حول سياسة ترحيل المهاجرين**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الداخلية، "**تقرير حول التحديات التنموية في الجنوب**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الداخلية، "**تقرير حول الهجرة غير الشرعية في الجنوب الجزائري**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الداخلية، "**تقرير عن تسيير ملف الأجانب في الجزائر**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الداخلية، "**دليل اللجان الولائية المكلفة بالأجانب**"، الجزائر، 2020.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**التقرير الأمني لعام 2021**"، منشورات رسمية، الجزائر.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، " **تقرير حول تهريب الأسلحة في الجزائر**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**استراتيجية تأمين الحدود الجنوبية**"، الجزائر، 2020.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**الاستراتيجية الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**التحديات الأمنية على الحدود الجزائرية**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**التعاون الحدودي مع دول الساحل**"، التقرير السنوي 2022.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**التقرير الدوري حول تأمين الحدود**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**التقرير السنوي حول مراقبة الحدود الجنوبية**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**التهديدات الحدودية المركبة في الجنوب الجزائري**"، الجزائر،2021.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**الملخص الأمني السنوي**"، الجزائر، 2021.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**الميزانية السنوية للقطاع العسكري 2022**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**تقرير تقييم الانتشار الحدودي**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**تقرير حول التسلل الإرهابي عبر الحدود الجنوبية**"، الجزائر، 2022.

- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**تقرير حول مراقبة الحدود الجزائرية الجنوبية**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الدفاع الوطني، "**خطة تأمين الحدود الجنوبية 2023**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "**بيان حول إعادة المهاجرين غير الشرعيين**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الشؤون الخارجية، "**اتفاقيات التعاون مع دول الساحل الإفريقي**"، الجزائر، 2021.
- ✓ وزارة الشؤون الخارجية، "**تقرير حول التعاون الإقليمي في ملف الهجرة**"، الجزائر، 2021.
- ✓ وزارة الشؤون الخارجية، "**موقف الجزائر من تدخل المنظمات الدولية**"، بيان رسمي، 2022.
- ✓ وزارة الشؤون الداخلية في جنوب إفريقيا، "**تقرير الهجرة السنوي 2023**"، بريتوريا :وزارة الشؤون الداخلية، 2023.
- ✓ وزارة الصحة والسكان، "**تقرير عن الضغط الصحي في المناطق الحدودية**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة الصحة والسكان، "**تقرير نشاط المؤسسات الصحية لسنة"2019**، الجزائر: المديرية العامة للتخطيط، 2020.
- ✓ وزارة الصحة والعمل، "**تقرير حول حوادث العمل في القطاع غير الرسمي**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وزارة الصحة، "**تقرير سنوي حول التغطية الصحية للمهاجرين**"، الجزائر، 2020.
- ✓ وزارة العدل الجزائرية، "**تقرير التعاون مع الإنتربول**"، 2023.
- ✓ وزارة العدل الجزائرية، "**قانون الأجانب والتنظيم القانوني للهجرة**"، منشورات رسمية، 2021.
- ✓ وزارة العدل، "**تقارير محاكمات شبكات التهريب 2020–2023**"، الجزائر.
- ✓ وزارة العمل والتشغيل، "**تقرير حول سوق العمل في الجنوب الجزائري**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة العمل والتشغيل، "**تقرير حول سوق العمل في المناطق الحدودية**"، الجزائر، 2022.
- ✓ وزارة العمل والتشغيل، "**تقرير سنوي حول معايير العمل وتطبيق الحد الأدنى للأجور**"، الجزائر، 2023.
- ✓ وكالة التعاون الدولي الجزائرية، "**اقتراحات التعاون الثلاثي**"، تقرير داخلي، 2023.
- ✓ الوكالة الوطنية لحماية الحدود، "**الملف التقني لتأمين المعابر الحدودية**"، الجزائر، 2023. بن عيسى زهرة، "**دور المجتمع المدني في التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين**"، ملتقى وطني، جامعة مستغانم، 2021.

❖ **باللغة الأجنبية:**

❖ **الكتب:**

1. Etienne Balibar**, we, the people of Europe! Reflections on transnational citizenship**, Princeton university press, 2004.

2. Fargues, philippe, migration from africa to Europe: trends and challenges. Oxford university press, 2022.

❖ **المجلات:**

1. International organization from migration (IOM). World migration reports 2023. Geneva: IOM publication.2023.

2. Reuters."Morocco stops 45.000 migrants crossing to Europe in 2024." Last modified septembre 7. 2024

3. UNHCR. global trends: foreed displancement in 2023. Geneva: UNHCR, 2023.

4. United nations. **Migration trends in africa**. New York: un publications.2024.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. Le Monde Diplomatique. "Carte géopolitique des flux migratoires et des trafics dans le Sahel et le Sahara." 2018. 2025 ماي 28 تم الاطلاع عليه في ،https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/sahel-migrations.

2. United Nations / Frontex. **Key Migrant Routes from Africa to Europe**. Accessed May 29, 2025. https://www.un.org/ or https://frontex.europa.eu.

الملاحق

الملحق رقم 01: تحليل البيان السياسي الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول الهجرة غير الشرعية (13 جويلية 2023): رؤية استراتيجية ترتكز على دعم الاستقرار في دول المصدر وتعزيز الأمن الإقليمي.

❖ **تأطير الخطاب (تاريخ الإلقاء، السياق السياسي، الجهة الرسمية، المناسبة):** تأتي أهمية الخطاب الذي ألقاه الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان باسم رئيس الجمهورية خلال مؤتمر التنمية والهجرة بروما) يوليو (2023 من كونه وثيقة رسمية تعبّر عن رؤية الدولة الجزائرية تجاه قضية أصبحت تتجاوز البعد الإنساني والاجتماعي، لتلامس صميم السياسات الأمنية والدبلوماسية .فهذا الخطاب ليس مجرد تصريح ظرفي، بل هو إعلان عن تصور استراتيجي تتبناه الجزائر لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة القادمة من دول الساحل الإفريقي، والتي بدأت تتخذ أبعادًا مقلقة نتيجة لتورط شبكات إجرامية عابرة للحدود وتفاقم الأوضاع السياسية والأمنية في دول المصدر.

جاء الخطاب في ظرف إقليمي شديد الحساسية، تميّز بعودة النزاعات إلى منطقة الساحل، وتزايد ضغط المهاجرين غير الشرعيين على حدود الجزائر الجنوبية، فالجزائر باعتبارها دولة جوار مباشر للمنطقة، تجد نفسها في موقع لا يمكن تجاهله، بين واجب حماية أمنها القومي من جهة، واحترام المواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان واللاجئين من جهة ثانية، وهذا ما جعل الخطاب يرتكز على مفهوم" المقاربة الشاملة"، التي تحاول الموازنة بين حماية الحدود والانخراط في مبادرات تنموية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

من أبرز ملامح الخطاب كذلك التركيز على أنّ الجزائر لم تعد فقط دولة عبور، بل أصبحت وجهة للاستقرار المؤقت أو الدائم للعديد من المهاجرين، وهو تحوّل نوعي في طبيعة الظاهرة ونتائجها، وهذا الاعتراف الرسمي يعكس وعيًا سياسيًا بتغير الواقع الميداني، ويدفع باتجاه تبني سياسات داخلية وأمنية واجتماعية أكثر شمولية .كما أنّ هذا التحوّل فرض تحديات مضاعفة على المؤسسات الأمنية والاجتماعية، خاصة في الولايات الحدودية التي تشهد تدفقًا مستمرًا وغير منظم للمهاجرين.

الخطاب لم يكتف بعرض المشكلة، بل سعى إلى تقديم مخرجات عملية تمثلت في إعلان مساهمات مالية لدعم مشاريع تنموية في دول المصدر، وعلى رأسها النيجر ومالي .هذا التوجه يبرز جانبًا إنسانيًا في السياسة الجزائرية، يقوم على منطق الوقاية بدل الردع .فبدلًا من تركيز الجهد على بناء جدران حدودية أو تعزيز الطوق الأمني فقط، تحاول الجزائر معالجة العوامل الدافعة للهجرة في عمقها الاجتماعي والاقتصادي، بما يعكس إدراكًا استراتيجيًا لتشابك قضايا الأمن والتنمية.

كما حمل الخطاب رسائل غير مباشرة إلى شركاء الجزائر الإقليميين والدوليين، مفادها أن مواجهة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تُختزل في الحلول الأمنية فقط، بل تتطلب شراكة عادلة تأخذ بعين الاعتبار الواقع الإفريقي ومطالب التنمية .هذه الرسالة تعكس سعي الجزائر إلى إعادة توازن الخطاب العالمي حول الهجرة، بما لا يجعل من دول الجنوب مجرد" حرس حدود "لصالح الشمال .وهو ما يمنح الخطاب بعدًا دبلوماسيًا مهمًا ضمن استراتيجية الجزائر في الدفاع عن مصالحها الأمنية والإنسانية في آن واحد.

❖ **تحليل مضمون الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية في مؤتمر روما (2023):** ركز الخطاب بداية على البعد الإنساني لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مؤكدًا أن الجزائر تنطلق في تعاملها مع هذه الأزمة من منطلق التضامن مع الشعوب الإفريقية التي تعاني من الحروب والفقر والتغيرات المناخية .وظهر ذلك

من خلال توظيف الوزير الأول لمفردات ترتبط بالقيم مثل" الأخوة الإفريقية"، و"المصير المشترك"، و"المسؤولية الأخلاقية"، مما يعكس أن الخطاب لم يُصغ بلغة أمنية جافة فقط، بل بُني على سردية إنسانية تُضفي شرعية أخلاقية على الموقف الجزائري، وتُظهره كطرف مسؤول يتعامل مع الأزمة بمقاربة عادلة وإنسانية.

من جهة ثانية، تم تسليط الضوء على الخطورة المتزايدة لشبكات الهجرة غير الشرعية التي تتقاطع مع أنشطة إجرامية مثل تهريب البشر، تجارة الأسلحة، ونقل المخدرات .هذه الإشارة تُبيّن تحول الهجرة إلى تهديد أمني عابر للحدود، وهو ما يمنح الخطاب طابعًا تحذيريًا ورسالة موجهة نحو المجتمع الدولي بضرورة تقاسم الأعباء .هنا، لعب الخطاب دورًا مزدوجًا :فهو من جهة يعلن استعداد الجزائر للتعاون، ومن جهة أخرى يطالب الأطراف الأخرى بتحمل مسؤولياتها، بما يعكس توازنًا في الخطاب بين الواقعية السياسية والالتزام الأخلاقي.

اعتمد الخطاب أيضًا على استحضار دور الجزائر التاريخي في دعم القضايا الإفريقية، من خلال الإشارة إلى العلاقات التاريخية التي تربطها بدول الساحل، وتقديمها دعمًا ماليًا مباشرًا يقدر بمليار دولار لتمويل مشاريع إنمائية .هذا التوظيف الذكي للتاريخ والدور الإقليمي يهدف إلى تعزيز صورة الجزائر كفاعل موثوق ومبادر، وليس فقط كدولة متلقية للمشاكل .كما يظهر ذلك أن الجزائر تعي بأن جذور الهجرة غير الشرعية لا تكمن في الحدود، بل في غياب التنمية والأمن داخل الدول المصدرة.

جانب آخر مهم في الخطاب هو التأكيد على التغيير الذي طرأ على طبيعة الهجرة، حيث تحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقبال، وهذا تطور له دلالات سياسية واجتماعية كبيرة .ففي السابق، كان المهاجرون يعبرون الجزائر نحو أوروبا، أما اليوم فقد أصبحوا يستقرون داخل أراضيها، وهو ما يفرض إعادة النظر في التشريعات والسياسات الاجتماعية والأمنية .هذا التغير في وضعية الجزائر لا يُطرح كأمر واقع فقط، بل يُستعمل في الخطاب كحجة لضرورة المراجعة الشاملة لآليات التعاون الإقليمي والدولي حول الهجرة.

أبرز الخطاب أيضًا مقاربة الجزائر الأمنية باعتبارها قائمة على التوفيق بين مكافحة الشبكات غير القانونية واحترام حقوق الإنسان .وتم التعبير عن هذا التوازن من خلال التشديد على احترام كرامة المهاجرين، ومراعاة الأوضاع الهشة التي دفعتهم للهروب، وهذا البُعد الحقوقي في الخطاب يُستعمل لتفنيد الاتهامات التي توجه لبعض الدول باستعمال القوة المفرطة ضد المهاجرين، ويظهر الجزائر كدولة تحترم المعايير الإنسانية في تعاملها مع الظاهرة، دون التنازل عن أمنها وسيادتها.

الخطاب قدّم كذلك تصورًا استباقيًا للمشكلة، إذ لم يكتف بتحليل الوضع الراهن، بل أشار إلى ما قد تسببه الظاهرة مستقبلاً في حالة غياب تنسيق فعّال بين الدول المعنية .هذا الطابع الاستشرافي يُبرز أن الجزائر لا تتعامل برد فعل، بل تملك رؤية استراتيجية تقوم على استباق التهديدات بدل انتظار انفجارها .وهو أمر يعكس تحوّل الذهنية الرسمية من التعامل الموسمي مع الظواهر إلى اعتماد منهج مستدام يقوم على التحليل والتخطيط.

كما يُلاحظ من خلال الخطاب أنّ الجزائر لا تضع نفسها في موقع الضحية فقط، بل تقدّم نفسها كقوة اقتراحية، تسعى لتقديم حلول ملموسة تنبع من فهم ميداني للواقع الإفريقي .إعلان الجزائر عن تخصيص مليار دولار للتنمية يُعد رسالة واضحة بأن الحلول الأمنية وحدها غير كافية، وأن معالجة الهجرة يجب أن تمر عبر الاستثمارات في البنى التحتية، التعليم، والحوكمة الرشيدة في الدول الأصلية، وهذا التوجه يندرج ضمن ما يُعرف بـ"الأمن التشاركي"، حيث الأمن لا يُحقق بالأسلاك الشائكة فقط، بل بالاستثمار في الاستقرار الشامل.

تبيّن من خلال تحليل الخطاب أيضًا أن الجزائر تسعى لتأكيد سيادتها في معالجة القضايا الداخلية، رافضة أية إملاءات خارجية أو تدخلات تمسّ بطريقة إدارة ملف الهجرة .وقد تجلى ذلك في اللغة المستخدمة التي تنطوي على توازن دقيق بين الانفتاح على الشراكة واحترام القرار الوطني، وهذا البعد السيادي في الخطاب يحمل رسالة ضمنية بأن الجزائر مستعدة للتعاون، ولكن وفقًا لأولوياتها واستراتيجيتها، لا كملحق لسياسات الهجرة الأوروبية.

ختامًا، يُمكن القول إن خطاب الجزائر السياسي بشأن الهجرة غير الشرعية يحمل مضامين مركبة، تجمع بين الواقعية والبعد الإنساني، بين السيادة والتعاون، وبين المعالجة الأمنية والمعالجة التنموية .ومن خلال هذا الخطاب، تتبلور ملامح سياسة خارجية جزائرية أكثر نضجًا واستقلالية، تُدرك تعقيد الظواهر العابرة للحدود وتُحاول تقديم حلول متعددة الأبعاد، تراعي مصالح الجزائر وشركائها على حد سواء، دون أن تتخلى عن مرجعيتها الإنسانية والسيادية.

❖ **انعكاسات الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي:**

يُظهر الخطاب الرسمي الجزائري، خاصة كما تم التعبير عنه في مؤتمر روما2023 ، وعياً عميقاً بخطورة الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي .فحين يربط الوزير أحمد عطاف بين الأمن في دول المصدر والأمن الجزائري، فإنه يؤكد على أن الجزائر لم تعد تنظر للهجرة كظاهرة إنسانية فقط، بل كقضية أمنية عابرة للحدود .هذا التوجه يعكس تغييراً في العقيدة الأمنية للجزائر، حيث باتت التهديدات غير التقليدية تحتل موقعاً مركزياً في حسابات الدولة، وتدفعها نحو دبلوماسية وقائية نشطة.

الخطاب حمل بعداً استباقياً، حيث شدّد على ضرورة معالجة جذور الهجرة، مثل الفقر، النزاعات، وغياب التنمية في دول المصدر .هذا المنظور لا يعفي الجزائر من اتخاذ تدابير دفاعية لحماية حدودها، بل يعزز من شرعية تلك الإجراءات في ظل ما تشهده الحدود الجنوبية من محاولات اختراق مستمرة .بذلك، أصبح الأمن القومي الجزائري محكوماً بثنائية الحماية الداخلية والدعم الخارجي، وهو ما يفرض على المؤسسات الأمنية والدبلوماسية تنسيقاً محكماً، وتحليلاً دائماً للتطورات الجيوسياسية المحيطة.

من جهة أخرى، فإن الخطاب ركز على مقاربة إنسانية متوازنة، وهو ما يُعد رسالة مزدوجة :أولاً إلى الشركاء الأوروبيين مفادها أن الجزائر لا تقبل أن تتحول إلى شرطي حدود نيابة عنهم، وثانياً إلى الداخل الجزائري بأن الإجراءات الأمنية لا تعني التخلي عن القيم السيادية والإنسانية .هذا الطرح يحافظ على الاستقرار الداخلي من خلال طمأنة الرأي العام، ويُبعد شبهة التبعية أو الانقياد للضغوط الأوروبية، ما يعكس حرص الدولة على حماية الأمن الوطني بمفهومه الشامل.

انعكاسات الخطاب طالت أيضاً البنية القانونية والمؤسساتية، حيث دفع هذا التوجه نحو مراجعة العديد من السياسات المتعلقة بالهجرة، من بينها تشديد الرقابة على الحدود، دعم قدرات حرس الحدود، وتفعيل التعاون الأمني مع الدول المجاورة .كل هذه الإجراءات تأتي في سياق تعزيز الجاهزية لمواجهة المخاطر المحتملة، بما في ذلك تسلل العناصر الإجرامية أو الإرهابية تحت غطاء الهجرة، وهو ما يُعد من أبرز التهديدات غير التقليدية التي تستهدف الأمن القومي الجزائري اليوم.

أخيراً، فإن الأثر الأبرز للخطاب يتمثل في ترسيخ مفهوم" الأمن التشاركي"، حيث تُصبح حماية الأمن القومي مسؤولية لا تقع على المؤسسات فقط، بل أيضاً على الفاعلين الدوليين والإقليميين .خطاب الدولة الجزائرية أوضح أن الحل لا يمكن أن يكون أمنياً صرفاً، بل يستدعي معالجة الأسباب العميقة للهجرة، وهو ما يفتح المجال أمام شراكات تنموية حقيقية، تعزز أمن الجزائر من خلال استقرار جوارها الجغرافي، وتقلل من التهديدات غير المباشرة التي تفرضها موجات الهجرة المتزايدة.

❖ **قراءة نقدية في الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية: حدود الاتساق والواقع:**

رغم ما يتسم به الخطاب الرسمي الجزائري حول الهجرة غير الشرعية من وعي إستراتيجي وطرح متوازن بين البعدين الأمني والإنساني، إلا أن هناك تساؤلات تُطرح حول مدى اتساق هذا الخطاب مع الممارسات الفعلية والسياسات الوطنية .فعلى مستوى الخطاب، تُقدَّم الجزائر كفاعل دبلوماسي مسؤول يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، إلا أن الواقع على الأرض لا يعكس دائماً هذا التوجه، خاصة في ظل ضعف آليات التعاون التنموي مع بعض الدول الإفريقية، وغياب مشاريع استراتيجية تنموية واضحة في دول المصدر.

من جهة أخرى، فإن الطرح الذي يُقدّم الجزائر كرافض لتحويلها إلى" مركز احتجاز للمهاجرين "يُعد موقفاً سيادياً محترماً، لكنه لا يُخفي التناقض القائم بين هذا الرفض والخطاب الأمني الصارم داخل البلاد، الذي تُرجم أحياناً في تضييقات على تحركات المهاجرين في بعض الولايات الجنوبية .هذا التباين بين الخطاب والسياسات الداخلية يثير إشكالية التناغم بين الرؤية الدبلوماسية والتحرك الميداني، ويطرح تساؤلات حول مدى وجود سياسة وطنية موحدة في هذا الملف الحساس.

كذلك، فإن الرهان على المقاربة الوقائية من خلال دعم الأمن والتنمية في دول المصدر، رغم وجاهته النظرية، يصطدم بحدود الموارد المالية والسياسية المتاحة للجزائر. إذ أن تبني دور فاعل في منطقة الساحل يتطلب إمكانيات كبرى واستراتيجية إقليمية منسقة، وهو ما لا يظهر بشكل واضح في المبادرات الميدانية حتى الآن. فالاتساق بين الخطاب والممارسة يظل رهين توفر الوسائل والقدرة على الفعل ضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة.

إضافة إلى ذلك، يُسجل غياب ملموس لآليات تفعيل المشاركة المجتمعية ضمن مقاربة الدولة للهجرة، رغم ما ورد في الخطاب من تأكيد على الشراكة والتكامل .فالمجتمع المدني، والمجالس المحلية، والجامعات، تبقى في كثير من الأحيان على هامش صناعة القرار المرتبط بالهجرة، مما يقلل من فعالية الرؤية التشاركية المعلنة .هذا التفاوت بين المبدأ والتطبيق يشكل أحد أبرز حدود الخطاب الرسمي، ويؤثر على مصداقيته لدى الرأي العام الوطني والدولي.

في النهاية، لا يمكن إنكار أن الخطاب السياسي الجزائري بخصوص الهجرة غير الشرعية يعكس وعياً متقدماً بمخاطر الظاهرة وبأبعادها المتشابكة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في القدرة على تجسيد هذا الوعي في سياسات عملية منسجمة، تُراعي الواقع الداخلي ومتطلبات الأمن القومي من جهة، وتُعزز مكانة الجزائر كشريك إقليمي مسؤول من جهة أخرى .تحقيق هذا الاتساق يتطلب مراجعة شاملة، تُدمج فيها الجهود الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن استراتيجية وطنية واضحة وواقعية.